أهداف التنمية المستدامة

كيفية القضاء على العبودية الحديثة

سعر المياه

التمويل والتنمية

يونيو ٢٠١٥

هل يمكنك أن تعيش بما يعادل ١,٢٥ دولارا يوميا؟

قرابة مليار شخص يعيشون بأقل من ذلك

الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية

التمويل والتنمية مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
يونيو ٢٠١٥ . العدد ٥٢ . الرقم ٢

تحقيقات

جدول أعمال التنمية

٨ **تحديد أهداف كبيرة**
أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تعزز التقدم العالمي صوب تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم
تشارلز كيني

١٤ **السعي إلى الجودة**
النمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية
مونتفورت ملاتشيلا، وريتيه تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا

١٨ **هل نصف الكأس، فارغ أم مليء؟**
توفير الحوافز المناسبة يمكن أن يسهم كثيرا في إدارة تحديات المياه مع حماية الفقراء
كالبانا كوتشار، وكاثرين باتيو، ويان سن

٢٢ **كلام صريح: الطريق إلى التنمية**
الشراكة الدولية والالتزام والمرونة عوامل لا غنى عنها لتحسين الوضع العالمي
كريستين لاغارد

٢٤ **تأمل معي: أهداف عالمية**
حكومات العالم تطرح ١٧ هدفا لمواجهة التحديات العالمية
ناتالي راميريز–جومينا

٨

١٨

٢٤

وفي هذا العدد أيضا

٢٦ **تكلفة الإرهاب**
الإرهابيون لا يتسببون في تكاليف انسانية مباشرة فحسب، بل قد يتسببوا أيضا في مشكلات اقتصادية لا حصر لها
سوبهايو باندیوباديايا، وتود ساندلر، وجافيد يوناس

٢٩ **قيد لم ينكسر**
رغم أن القانون يحظر العبودية في كل مكان تقريبا، إلا أنها لا تزال موجودة في الشقوق المظلمة للاقتصاد العالمي
مارجا روتانين، وجيانلوكا إسبوسيتو، وبيتيا نستوروفا

٣٤ **الانتشار في القارة**
المجموعات المصرفية الإفريقية تتوسع حاليا في المنطقة، في تحد للبنوك التي كانت مهيمنة في العادة وللهيئات الرقابية
ألكسندرا بورن وبول ماثيو

٣٨ **الأثرياء والركود الكبير**
التركيز على سلوك الطبقة المتوسطة لتفسير دورة الانتعاش والكساد في الولايات المتحدة قد لا يكون كافيا
باس باكر وجاشوا فيلمان

٤١ **إصلاح تعوقه العراقيل**
إصلاح أسواق المشتقات المتداولة خارج البورصة ماض إلى الأمام ولكن بخطوات متأخرة عن الجدول الزمنيّ المقرر
جون كيف

٢٩

٣٨

اشترك عن طريق الموقع الإلكتروني www.imfbookstore.org/f&d

رئيس التحرير
جيفري هايدن

مدير التحرير
مارينا بريموراك

محررون أوائل
جيتا بات، جيمس رو
جاكلين ديلوريبه، راني فيدوروموودي
هيون–سونغ كانغ، سايمون ويلسن
ناتالي راميريز–جومينا

محررون مساعدون
مورين بيرك، بروس إدواردس

اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني
ليجون لي

مدير وسائط التواصل الاجتماعي
سارة حداد

مساعد رئيس تحرير أول
نيكول براينن–كيماني

مساعد رئيس التحرير
ميريديث دنبو

مدير الإبداع
لويزا منجيفار

المحررون الفنيون
ميشيل مارتن

مستشارو رئيس التحرير
برناردين آكيتوبي، لورا كودريس
باس باكر، جيان ماريا ميليس–فيريتي
هيلج برغر، إنجي أوتكر–روب
بول كاشين، لورا بابي
آدريين شيستي، أوما راماكريشنان
لويس كوبيدو، عبد الحق الصنهاجي
ألفريدو كويفاس، جانيت ستوتسكي
دومينيكو فانيتز، آليسون ستوارت
جيمس غوردن، ناتاليا تاميريسا
توماس هلبلينغ

© ٢٠١٥ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.htm أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض **التجارية** مقابل رسم رمزي من **مركز تراخيص النشر** (**Copyright Clearance Center**) في العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC, 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Finance & Development
is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish.
English edition ISSN 0145-1707

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090, USA. Periodicals postage is paid at Washington, DC, and at additional mailing offices.
The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

٤٦ **فكرة رأسمالية**
إذا زادت ألمانيا الإنفاق على البنية التحتية، فإنها لن تساعد نفسها فحسب، بل ستساعد منطقة اليورو بأسرها
سليم إلكداغ وديرك موير

٥٠ **مطلوب مساعدة**
البطالة بين الشباب تؤثر على الأسرة والمجتمع والبلد بأسره
هيونغ–سونغ خانغ

٥٥ **أربع سنوات بعد الربيع**
رغم التقدم المحرز، فلا يزال لزاما على بلدان التحول العربي تصحيح بعض مواطن الضعف في اقتصاداتها
عدنان مزارعي وتوخير ميرزوويف

أبواب ثابتة

٢ باختصار

٤ شخصيات اقتصادية

العميل المحرِّض
جيريمي كليفت يتحدث مع هيلين راي، أستاذة الاقتصاد في كلية لندن للأعمال

٣٢ أوراق العملة

بناة الرمزية الوطنية على ورق البنكنوت
جنوب إفريقيا تفخر بتنوعها السكاني في آخر تصميم للعملة
سايمون ويلسن

٤٤ عودة إلى الأسس

ما المقصود بالرأسمالية؟
الأسواق الحرة قد لا تكون مثالية لكنها قد تكون الأسلوب الأفضل لتنظيم الاقتصاد
ساروت جاهان وأحمد صابر محمود

الصور الفوتوغرافية: cover, IMF photos; p. 2, Philippe Lissac/Godong/Corbis, ThinkStock, Benedicte Desrus/Sipa USA/Newscom; p. 3, Doc-Stock/Corbis, Christophe Launey/Race for Water; p. 4, Steve Forrest/Panos; p. 7, Manar Hussain; pp. 8, 11, 13, Bart Verweij/World Bank; p. 10, Arne Hoel/World Bank; p. 12, Nahuel Berger/World Bank; p. 14, Kate Mitchell/Corbis; p. 18, Jim Lo Scalzo/epa/Corbis; p. 22, Stephen Jaffe/IMF; pp. 24–25, background photo, ThinkStock, all others, Corbis; p. 26 and p. 28, Porter Gifford/Corbis; p. 29, Rafael Ben-Ari/Chameleons Eye/Newscom; pp. 32–33, South African Reserve Bank; p. 34, Nadine Hutton/Bloomberg via Getty Images; p. 38, Charles Smith/Corbis; p. 41, AP Photo/M. Spencer Green; p. 46, Arne Dedert/picture-alliance/dpa/AP Images; pp. 50–54, photos of Vanessa Tuduri, Henry Rivera Angulo, and Elizabet de Miguel Rodriguez by Gianluca Battista, photos of Ann-Marie Taylor by Sam Friedrich; p. 55, Philippe Lissac/Godong/Corbis.

إقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd

صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

رسالة من المحرر

مرة في الجيل الواحد

هذا العام سيكون عاما محوريا لجهود التنمية العالمية. فسوف يجتمع قادة العالم ثلاث مرات هذا العام— في يوليو وسبتمبر وديسمبر– للتشديد على ضرورة تحقيق تقدم في مكافحة الفقر وصياغة الشراكات لدعم تحسين جودة الحياة حول العالم.

ففي شهر يوليو المقبل سيجتمع المسؤولون الحكوميون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، ومجموعات المانحين، والقطاع الخاص في أديس أبابا في إثيوبيا لتأمين الاحتياجات التمويلية لانتشال ملايين البشر من الفقر المدقع.

ويلتقي المجتمع الدولي مرة أخرى في نيويورك في شهر سبتمبر القادم لاستعراض ما تحقق من تقدم في ظل «الأهداف الإنمائية للألفية»، والمقرر أن ينتهي العمل بها في العام الجاري، واعتماد أهداف جديدة — هي «أهداف التنمية المستدامة» — التي ترسم طريق التنمية حتى نهاية عام ٢٠٣٠.

وأخيرا، يجتمع في شهر ديسمبر المشاركون في قمة الأمم المتحدة حول تغير المناخ في باريس للعمل على وضع مجموعة من الأهداف البيئية بغية تأمين مستقبل قابل للاستمرار.

وتتولد عن مثل هذه الجهود دائما مناقشات وجدل بل وشكوك في بعض الأحيان. وقد أدت تعقيدات أهداف التنمية المستدامة – بلغ مجموعها ١٧ هدفا مع ١٦٩ هدفا فرعيا — إلى دفع بعض النقاد للتشكك في قيمتها.

ولكن كما تذكرنا السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في مقالها بهذا العدد، حقق العالم مكاسب كبيرة منذ اعتماد «الأهداف الإنمائية للألفية» في عام ٢٠٠٠. وترى السيدة لاغارد أن توافق الأحداث هذا العام هو «فرصة لا تتكرر لفترة جيل كامل على الأقل» فتستنير العقول وتصاغ الشراكات وتتضح الحلول.

ويرصد هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية جدول أعمال التنمية في العالم، مستعرضا أفضل الطرق أمامنا لكي نغتنم هذه الفرصة.

وينظر تشارلز كيني، وهو زميل أول في مركز التنمية العالمية، في التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية منذ عام ٢٠٠٠. ويرى في هذا السياق أن العالم بحاجة للتوصل إلى اتفاقات حاسمة في أديس أبابا بشأن التمويل وفي باريس بشأن تغير المناخ لإحراز تقدم قابل للاستمرار.

والنمو ضروري للتنمية، ولكن النمو لا يتساوى بمختلف أشكاله، فجودة النمو هي المهمة. ويتناول مونتفورت ملاتشيلا، وريني تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا مهمة قياس جودة النمو مستخدمين في ذلك مؤشر خاص للمساعدة في تقديم الإرشاد اللازم لصناع السياسات. وتكتمل هذه المجموعة من المقالات بمقال حول تأمين فرص الحصول على المياه النظيفة، وخاصة لأفقر الفئات حول العالم، والمعلومات التصويرية التفاعلية في باب «تأمل معي» حول التحول من «الأهداف الإنمائية للألفية» إلى «أهداف التنمية المستدامة».

وفي هذا العدد أيضا، ننظر في فترات التوقف المؤقت المظلمة في الاقتصاد العالمي، فنتفحص التداعيات الاقتصادية للإرهاب وتكاليف الاتِّجار بالبشر.

ونستعرض أيضا توسع البنوك الإقليمية في إفريقيا، والتبعات الاقتصادية للربيع العربي، وكيف يمكن لمنطقة اليورو أن تستفيد من الإنفاق الألماني على البنية التحتية، وجهود إصلاح أسواق المشتقات خارج البورصة، والبطالة بين الشباب.

وأخيرا، يقدم «جيريمي كليفت»، مسؤول النشر في صندوق النقد الدولي ورئيس التحرير السابق لمجلة التمويل والتنمية، لمحة عن شخصية «هيلين راي»، أستاذة الاقتصاد في كلية لندن للأعمال والمعروفة بتحدي المفاهيم المتعارف عليها في قضايا الاقتصاد الكلي الحيوية.

جيفري هيدن
رئيس التحرير

باختصار

التواصل واستخدام الجهاز المصرفي

في غضون السنوات الخمسة الماضية، أصبح ٧٠٠ مليون نسمة من أصحاب الحسابات في البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى أو جهات تقديم خدمات النقود عبر الهاتف المحمول، وانخفض عدد الأشخاص غير المرتبطين بالأجهزة المصرفية بنسبة ٢٠٪ إلى ٢ مليار نسمة من البالغين، حسب تقرير عام ٢٠١٤ الصادر عن قاعدة بيانات «Global Findex» التابعة للبنك الدولي.

تحويلات النقود عبر الهاتف المحمول، نيروبي، كينيا.

وخلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، زادت نسبة البالغين من أصحاب الحسابات من ٥١٪ إلى ٦٢٪. وعلى وجه التحديد، فإن حسابات خدمات النقود عبر الهاتف المحمول في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تساهم في سرعة التوسع وازدياد فرص الحصول على الخدمات المالية.

وخلص التقرير إلى أنه لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله لتوسيع نطاق الإشراك المالي ليشمل النساء وأفقر الأسر في الاقتصادات النامية. فلا تزال الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات مصرفية لا تتقلص: فبحلول عام ٢٠١٤ لم تتجاوز نسبة النساء ممن لديهن حسابات مصرفية ٥٨٪ مقارنة بنسبة قدرها ٦٥٪ بين الرجال. وعلى المستوى الإقليمي، نجد أن هذه الفجوة بين الجنسين تبلغ أقصى اتساعها في جنوب آسيا، بواقع ١٨ نقطة مئوية.

وقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحفيز استخدام الحسابات المصرفية وتحوُّل أساليب أداء المدفوعات المحلية. فقد أفاد قرابة ٣٥٥ مليون نسمة من البالغين أصحاب الحسابات في الاقتصادات النامية بأنهم يرسلون ويستلمون تحويلات محلية نقدا أو خارج النظام المصرفي، بما في ذلك ٣٥ مليون نسمة في إفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ١,٣ مليار نسمة من البالغين أصحاب الحسابات في الاقتصادات النامية يدفعون فواتير خدمات جمع القمامة، واستهلاك المياه، والكهرباء نقدا، كما أن هناك أكثر من نصف مليون نسمة من البالغين أصحاب الحسابات يدفعون الرسوم المدرسية نقدا. ومن شأن توافر فرص الدفع بالتكنولوجيا الرقمية، عبر الهاتف المحمول أو مراكز نقاط البيع، أن يتيح خيارات دفع أكثر ملاءمة وبتكلفة معقولة.

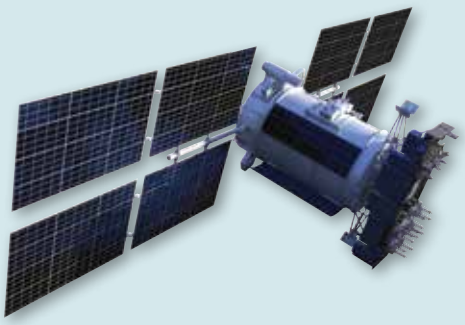

التقدم الجريء

يعمل بنك التنمية الآسيوي بالتعاون مع اليابان على مساعدة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الاستفادة من أحدث الإنجازات التكنولوجية، بما في ذلك خرائط الأقمار الصناعية، للاستعداد — والتحرك السريع وبفعالية أكبر– لمواجهة الكوارث الطبيعية.

وسوف يستخدم بنك التنمية الآسيوي منحة المساعدة الفنية المقدمة من اليابان بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي لتدريب المسؤولين في الحكومة والمجتمع والمتطوعين المحليين في كل من أرمينيا وبنغلاديش وفيجي والفلبين لاستخدام أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الرصد القائم على الفضاء وغيرها من الأدوات ذات الجودة الفنية العالية في التخطيط لمواجهة الكوارث. وسوف تكون هذه البلدان الأربعة بمثابة نماذج تجريبية لاحتمالات اعتماد هذه الإنجازات التكنولوجية على نطاق أوسع في مختلف مناطق العالم.

وعلى مدار السنوات الأخيرة استمر استخدام تكنولوجيا الرصد القائم على الفضاء، بما في ذلك النظم القائمة على الأقمار الصناعية مثل «نظام تحديد المواقع العالمي» (GPS)، بغية التخطيط للكوارث ومواجهتها. ولكن هناك العديد من الاقتصادات النامية يفتقر للأموال والخبرات لاعتماد التكنولوجيا الحديثة التي يمكن أن تكون عنصرا مكملا للنظم الموجودة لديها للإنذار المبكر ومراقبة الكوارث.

وسوف يتولى مشروع المساعدة الفنية تدريب الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية في البلدان المستهدفة على استخدام نظام «خريطة الشارع المفتوح» (OpenStreetMap)، وهو نظام مجاني للخرائط الرقمية لجميع أنحاء العالم، وتطبيقات الهواتف المحمولة بهدف السماح لكل بلد بجمع المعلومات على مستوى المجتمعات للتخطيط لمواجهة المخاطر.

برامج معاشات التقاعد

بدون إصلاحات نظام معاشات التقاعد قد تصبح الطبقة المتوسطة المتنامية في أمريكا اللاتينية معرضة لخطر الفقر عند التقدم في العمر، وفقا لما جاء في دراسة نُشرت مؤخرا بالتعاون بين «بنك التنمية للبلدان الأمريكية» و«منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» و«البنك الدولي». وقد بحثت الدراسة في نماذج معاشات التقاعد في ٢٦ بلدا بالمنطقة.

ستؤدي شيخوخة السكان في منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على معاشات التقاعد؛ وفي الوقت نفسه، فإن الأعداد الكبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي — الذين لا يدفعون اشتراكات التقاعد — تهدد بعدم كفاية مزايا التقاعد المتاحة. فهناك في الوقت الراهن ٤٥ عاملا فقط من كل ١٠٠ عامل مشاركون في برامج معاشات التقاعد، وهي نسبة لم يطرأ عليها تغير يذكر خلال العقود الأخيرة. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيتعرض ما بين ٦٣ و٨٣ مليون نسمة في المنطقة لخطر عدم كفاية معاشات التقاعد التي يحصلون عليها، إلا إذا تم إصلاح نظم التقاعد وبذلت الجهود لزيادة توظيف العمالة في القطاع الرسمي وإتاحة فرص الحصول على التعليم عالي الجودة.

والممارسة الأكثر شيوعا لسد الفجوة في نطاق تغطية معاشات التقاعد هي توسيع نطاق معاشات التقاعد المعروفة بمعاشات التقاعد غير القائمة على الاشتراكات. ويساهم هذا الدعم الحكومي في الحد من انعدام المساواة والفقر، ولكنه سيشكل تحديات على المالية العامة مع شيخوخة السكان وازدياد عدد المنتفعين. فاليوم هناك ثمانية أشخاص في سن العمل بالمنطقة مقابل كل شخص متقاعد، ولكن بحلول عام ٢٠٥٠ ستنخفض هذه النسبة إلى ٢,٥، بما يقارب المتوسط المتوقع في بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» وقدره ١,٩.

ولا يزال العديد من البلدان في المنطقة يفتقر إلى النظم والقدرات المؤسسية التي تتيح الإدارة السليمة لنظم معاشات التقاعد، سواء القائمة على الاشتراكات أو بدون اشتراكات. ومعنى ذلك أن زيادة الاستثمارات في النظم وإجراء الإصلاحات في الأطر المؤسسية هما خطوتان ضروريتان لتوسيع نطاق تغطية معاشات التقاعد وقدرتها على الاستمرار.

رجال يلعبون الدومينو في مدينة سانتو أمارو، البرازيل

سن الإبرة

خلصت دراسة أجرتها «منظمة الصحة العالمية» في عام ٢٠١٤ إلى أن استخدام نفس المحقن أو الإبرة لحقن أكثر من شخص واحد يؤدي إلى نشر عدد من الأمراض المعدية المميتة في جميع أنحاء العالم.

وخلصت الدراسة إلى أن عام ٢٠١٠ شهد إصابة حوالي ١,٧ مليون نسمة بعدوى التهاب الكبد الوبائي «بي» (B)، وحوالي ٣١٥ ألف نسمة بعدوى التهاب الكبد الوبائي «سي» (C)، وقرابة ٣٣,٨٠٠ نسمة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) من جراء الحقن غير الآمن.

وتوصي منظمة الصحة العالمية باستخدام المحاقن «الذكية» الجديدة التي تتمتع بمواصفات تحول دون إعادة استخدامها. وينطوي أحد النماذج على نقطة ضعف في المكبس تتسبب في كسره إذا حاول المستخدم سحبه للخارج بعد الحقن. وهناك نموذج آخر يحتوي على مشبك معدني يعترض سبيل المكبس بحيث لا يتحرك للخلف، وفي نموذج ثالث تنحسر الإبرة داخل أنبوب المحقن بمجرد انتهاء الحقن. ويجري حاليا أيضا تصميم محقن بغلاف أو غطاء ينسحب على الإبرة بعد استكمال عملية الحقن وهو مزود بمواصفات توفر الحماية للعاملين في مجال الصحة من وخز الأبرة وما يترتب عليه من عدوى.

وتحث منظمة الصحة العالمية بلدان العالم على التحول إلى استخدام المحاقن الذكية بصفة حصرية في موعد أقصاه عام ٢٠٢٠، باستثناء، على سبيل المثال، عندما يقتضي الأمر تكرار استخدام المحقن العادي في مضخات التسرب الوريدي. وتتراوح تكلفة المحاقن التي لا تنطوي على خصائص الأمان بين ٠,٣ و٠,٤ دولار (أمريكي) عندما تشتريها وكالات الأمم المتحدة لاستخدامها في الاقتصادات النامية. وسوف تصل تكلفة المحقن الذكي إلى ضعف هذا المبلغ، لكن منظمة الصحة العالمية تتوقع تراجع الأسعار بمرور الوقت مع ازدياد الطلب عليها، وتدعو المانحين لدعم التحول إلى هذه الأدوات.

المحقن «الذكي» يحول دون إعادة استخدامه ويمنع العدوى.

سباق مع البلاستيك

من المقرر أن تقوم البعثة الاستكشافية البحرية «سباق من أجل البحار» (Race for Water Odyssey (R4WO))، وهي بعثة استكشافية سويسرية يدعمها «برنامج الأمم المتحدة للبيئة»، بقطع مسافة تزيد على ٤٠ ألف ميل بحري في عام ٢٠١٥ لإجراء أول تقييم عالمي لحجم التلوث البلاستيكي في المحيطات. وسوف يتوقف فريق البحث، خلال فترة أقل من ٣٠٠ يوم، في ١١ محطة لإجراء البحوث العلمية وفي ٩ محطات للتواصل المجتمعي في ١٣ بلدا، يزور خلالها شواطئ الجزر الواقعة على مشارف خمس «دوامات بحرية للنفايات». وقد نشأت هذه التركزات الهائلة من النفايات البلاستيكية الطافية على سطح المحيطات بفعل الرياح والتيارات البحرية.

وقد غادرت البعثة الاستكشافية مدينة بوردو الفرنسية في ١٥ مارس الماضي. وبعد أن عبرت المحيط الأطلنطي ودخلت المحيط الهادئ عبر قناة بنما، تواصل البعثة الاستكشافية رحلتها إلى أمريكا الجنوبية لتبدأ بعد ذلك تحليل النفايات على شواطئ الجزر في جنوب المحيط الهادئ.

وفي هذا السياق، صرح السيد «أكيم ستاينر»، نائب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قائلا «إن هناك قدرا هائلا من القمامة يصب سنويا في المحيطات حول العالم، ومعظم هذه القمامة تصل إلى المحيطات على نحو مستمر وتتسبب في التلوث البحري الذي يتسم بطابع عالمي ويمتد أثره بين الأجيال». وقال «إن التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية هو العامل الرئيسي في القضاء على تدفق النفايات إلى هذه البيئة الهشة».

وتسعى مؤسسة «سباق من أجل البحار» (Race for Water) لاتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للاستمرار لحماية المحيطات وموارد المياه العذبة وتتعاون في هذا الصدد مع منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة، والمؤسسة العالمية للحياة البرية (WWF).

مناسبات في عام ٢٠١٥

١–١٣ يونيو، جنيف، سويسرا
مؤتمر منظمة العمل الدولية

٤–٥ يونيو، شلوس الماو، ألمانيا
قمة مجموعة السبعة

٦–١٣ يونيو، روما، إيطاليا
مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

١٣–١٥ يوليو، أديس أبابا، إثيوبيا
مؤتمر الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية

٢٥–٢٧ سبتمبر، نيويورك، الولايات المتحدة
قمة الأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩–١١ أكتوبر، ليما، بيرو
الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٣٠ نوفمبر–١١ ديسمبر، باريس، فرنسا
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

العميلِ المحرِض

هيلين راي في كلية لندن للأعمال

جيريمي كليفت

يتحدث مع هيلين راي، أستاذة الاقتصاد في كلية لندن للأعمال

في أيام السنة الأكثر دفئا، تميل «هيلين راي» إلى الذهاب للعمل مستخدمة «سكوتر القدم» عبر حديقة «ريجنت بارك» وبين صفوف الأعمدة البيضاء في «كلية لندن للأعمال». وتستعرض هيلين مهاراتها في استخدام هذه الدراجة عبر الرواق الضيق خارج مكتبها الصغير الذي تصطف جدرانه بالكتب، فتستخدم قدمها الأيسر برشاقة لتلمس الكوابح الخلفية في الإطار المعدني للسكوتر وتواصل الانطلاق بسرعة.

وتقول أستاذة الاقتصاد الحائزة على عدة جوائز علمية «إن منزلي يقع على الجهة الأخرى من الحديقة، لذا فهو في موقع ملائم. والمكان تؤمه طيور متنوعة منها طائر البلشون، وببغاء البركيت الأخضر الفاتح، وكثير من البط البري. وفي بعض الأحيان يمكن مشاهدة البجعة السوداء»، وأضافت قائلة بضحكة خافتة «لقد تبين أنها ليست نادرة بدرجة كبيرة». وبالفعل، فقد سبق أن احتل زوج من البجع الأسود في حديقة ريجنت بارك عناوين الأخبار في وسائل الإعلام العالمية عندما اضطر حراس الحديقة إلى التفريق بينهما بسبب صياحهما العالي أثناء مغازلات التزاوج، علما بأن البجع هو من المخلوقات التي تتزاوج مع رفيق واحد فقط في العمر.

وكان مؤلف روائع القصص «نسيم نيكولاس طالب» قد اعتمد مصطلح أحداث البجعة السوداء ليصف به الأحداث النادرة التي تترتب عليها عواقب وخيمة في قطاع الأعمال والقطاع المالي وإن كان لا يمكن التنبؤ بها أو لا يعتقد باحتمال حدوثها، كما هو الحال بالنسبة للبجعة السوداء في الطبيعة.

وتقول «راي» في إشارة إلى الوصف الذي وضعه «طالب» «إن البجعة السوداء مع ذلك ليست بالأمر الغريب تماما. وأنا لا أرى أن الصدمات الكبيرة غير معتادة إلى حد كبير. فهي متوقفة على النظام وعلى الحوافز المقدمة للناس».

استهداف القضايا الكبيرة

وقد ذاع صيت هيلين راي — التي تعيش مع زوجها وابنتها ذات الثمانية أعوام في منزل حديث مؤلف من منزلين لصيقين تم دمجهما— نتيجة تحديها المفاهيم المتعارف عليها، وخاصة المتعلقة بالنظام المالي الدولي، ودور الدولار، وغير ذلك من قضايا الاقتصاد الكلي الكبيرة. ويصف زملاؤها الاقتصاديون أعمالها وأفكارها بأنها «محفزة» و«مؤثرة».

وتقول راي «إن القضايا الكبيرة في الاقتصاد هي التي كانت دائما مثار اهتمامي». وفي حوار مع مجلة التمويل والتنمية في لندن، قالت «هيلين راي»، المتزوجة من الاقتصادي «ريتشارد بورت» — وهو أيضا أستاذ بكلية لندن للأعمال — الذي أسس في عام ١٩٨٣ «مركز بحوث السياسات الاقتصادية»، الذي يضم شبكة من الاقتصاديين الأوروبيين، «لا بد أن تعمل في مجال الاقتصاد الكلي الدولي لكي تتفهم هذه الأمور».

وفي هذا السياق يقول «بيير–أوليفييه غورينشا»، الأستاذ في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وهو فرنسي الجنسية مثل هيلين راي «إن الموضوع المشترك هنا هو أنها تبحث دائما عن بعض القوى الأكثر تعمقا التي تؤثر في النظام النقدي الدولي أو العالم المالي الذي نعيش فيه».

ويقول عنها «فيليب لين»، الأستاذ بكلية ترينيتي في دبلن "إن عملها يتسم بالتأني والالتزام. فقد عكفت على تنفيذ مشروعات واسعة النطاق وطويلة الأمد تحقق في نهاية المطاف إنجازات كبيرة على مستوى المعرفة، بدلا من الاكتفاء بالمشروعات البحثية التي تحقق «النجاح السريع»".

ومنذ حصولها على درجتي دكتوراة مستقلتين في نفس السنة من «كلية لندن للاقتصاد»، و«كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية» في باريس، في عام ١٩٩٨، حصلت «هيلين راي» على سلسلة من الجوائز الأوروبية رفيعة المستوى في الاقتصاد عن أبحاثها المحفزة للفكر وأصبحت نصير النساء في شغل مزيد من المناصب العليا في عالم الاقتصاد.

وقال أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي «إن هيلين تستقي الأفكار الكبيرة ثم تتفحص البيانات المتاحة بدقة متناهية للحصول على إجابات على هذه الأسئلة الصعبة». وأوضح أثناء تقديمه لها في مؤتمر للأبحاث في واشنطن في العام الماضي قائلا: «إن هذا هو المزيج الأمثل إذا ما أردت أن تترك بصمة في عالم الاقتصاد، وقد استطاعت «هيلين» بالفعل أن تترك بصمة واضحة».

سلسلة من الجوائز

من الجوائز التي حصلت عليها هيلين راي «جائزة برناسيه» لعام ٢٠٠٦ (لأفضل اقتصادي أوروبي دون الأربعين يعمل في مجال الاقتصاد الكلي والتمويل) عن دراستها البحثية حول أسباب وعواقب اختلالات التجارة الخارجية والقطاع المالي، والطابع الدولي للعملات، وتعميق فهم الأزمات المالية.

وفي عام ٢٠١٢ حصلت على جائزة «بيرجيت غرودال» الأولى التي يمنحها «اتحاد الاقتصاديين الأوروبيين» لتكريم إمرأة اقتصادية تعمل في أوروبا عن مساهمتها الملحوظة في مجال الاقتصاد. وبعد عام، أصبحت أول إمرأة تحصل على جائزة إيريو يانسن، التي تمنح مرة كل سنتين، وشاركها في الجائزة زميلها الاقتصادي الفرنسي «توماس بيكيتي»، المؤلف الشهير لكتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» (*Capital in the Twenty-First Century*)، حول الثروة وتفاوت الدخول.

وكانت «راي» قد فازت بالجائزة لعام ٢٠١٣ عن مساهماتها الأصلية في التمويل الدولي، وخاصة تحديد أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية. وقالت لجنة التحكيم إنها «عملت وأحرزت تقدم ملحوظ في دراسة العديد من القضايا الكبيرة في التمويل الدولي التي ظلت تشغل بال الاقتصاديين وصناع السياسات».

وقال البروفسور «لين» معلقا على هذا الأمر «إنه الجمع بين النظريات والدراسات التجريبية هو ما يجعل عملها وثيق الصلة بتحليل السياسات».

ورغم مشاركتها المكثفة في شؤون الاقتصاد، فإن «راي» ترى نفسها «إنسانة طبيعية جدا» فيما تحب أن تفعله خارج ساعات عملها. وتقول «إني أحب القراءة؛ وأحب الاستماع للموسيقى — فمن مميزات لندن أن الموسيقى هنا جميلة جدا». وأينما سنحت لها الفرصة فإنها تحب أيضا أن تلعب بالكرة مع ابنتها أو تصحبها لممارسة رياضة السباحة. وتقول «ولأنني نشأت في الريف، فأنا أحب رياضة التنزه في الغابات أو المناطق الجبلية».

تغيير مجرى النقاش

نشأت هيلين راي، ابنة المهندس المدني والمعلمة، بوسط فرنسا، في بلدة السوق الجميلة «بريود». وترى أن السبب في نجاحها في الاقتصاد هو الأساس القوي الذي ارتكزت عليه نتيجة دراستها لعلوم الرياضيات في نظام التعليم الفرنسي. وبعد أن أتمت «راي» تعليمها الجامعي في إحدى كليات التعليم المتميز في باريس، فازت بمنحة لمواصلة الدراسة للحصول على درجة الماجستير من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا. وتقول في هذا الشأن، «وبالتالي دخلت في النظام الأمريكي في مرحلة مبكرة». وعادت «راي» بعد ذلك إلى أوروبا لكي تحصل على درجتي الدكتوراة. وقد مارست «راي» التدريس في سلسلة من الجامعات المميزة، منها جامعة برينستون وكلية لندن للاقتصاد، إلى جانب التدريس لفترات قصيرة في جامعة كاليفورنيا– بيركلي، وجامعة هارفارد.

ومن أهم أعمالها دراستها البحثية التي أجرتها بالتعاون مع البروفيسور «غورينشا» أثناء عملها في جامعة برينستون، وتناولت دور الولايات المتحدة في النظام المالي الذي تحكمه العولمة. وحول هذه الدراسة البحثية، يقول بلانشار «إنها غيرت مجرى النقاش حول عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة».

وفي الفترة التي سبقت وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبينما كان الاقتصاديون والسياسيون يشعرون بالقلق إزاء استمرار تضخم عجز الحساب الجاري الأمريكي، أظهرت دراسة «غورينشا وراي» أن وضع الاقتصاد الأمريكي لم يكن سيئا بالدرجة التي كان يبدو بها وذلك نتيجة لدور الولايات المتحدة كمركز للنظام المالي الدولي.

وقال «غورينشا» لمجلة التمويل والتنمية «بالرغم من استمرار العجز التجاري الكبير في الولايات المتحدة، فإن الاقتصاديين لم يأخذوا في الحسبان المبالغ الكبيرة التي كانت الولايات المتحدة تكسبها على الجانب المالي من الأرباح الرأسمالية والتغيرات التي تطرأ على قيمة الدولار».

«وعلى سبيل المثال، كانت كل الالتزامات الأجنبية تقريبا على الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي، بينما كانت ٧٠٪ تقريبا من الأصول الأجنبية لدى الولايات المتحدة بعملات أخرى. وبالتالي فإن انخفاض قدره ١٠٪ في سعر الدولار سيؤدي إلى زيادة قيمة الأصول الأجنبية ويمثل تحويلا من العالم الخارجي إلى الولايات المتحدة بنحو ٥,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. وعلى سبيل المقارنة، كان العجز التجاري في السلع والخدمات في عام ٢٠٠٤ قد بلغ ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي فإن هذه الأرباح الرأسمالية قد تكون هائلة».

ووفقا لما ورد في دراسة "Gourinchas and Rey (2005)" فإن تراجع قيمة الدولار الأمريكي يعود بفائدتين على المركز الخارجي للولايات المتحدة، فهو يساعد على إعطاء دفعة لصافي الصادرات ويزيد من القيمة الدولارية للأصول الأمريكية.

وقال «غورينشا» و«راي» أن مركز الولايات المتحدة في قلب النظام العالمي أعطاها ما أسمياه «الميزة المفرطة» (وهي عبارة صاغها في الستينات وزير المالية الفرنسي آنذاك «فاليري جيسكار ديستان» ليصف الميزة التي استمدتها الولايات المتحدة من دور الدولار كعملة الاحتياطي العالمية). وقد نشأت هذه الميزة المفرطة حسبما أوضح «غورينشا» و«راي» نتيجة قدرة الولايات المتحدة على الاقتراض بسعر مخفض في الأسواق المالية العالمية والحصول على عائدات مرتفعة على أصولها الخارجية. ورصدا كيفية دخول الولايات المتحدة تدريجيا في الاستثمارات الخارجية الأكثر مجازفة.

بنك العالم، ومقدم التأمين للعالم

وتوضح راي قائلة «ثم واصلنا بعد ذلك بحث هذه الأفكار بمزيد من التعمق، وذلك بإبراز ما لدور الولايات المتحدة من أثر يجعلها تبدو أيضا وإلى حد كبير كشركة التأمين لبقية العالم.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية خلفت الولايات المتحدة بريطانيا العظمى كبنك العالم، وجهة إصدار العملة الدولية الرئيسية، وجهة توفير السيولة العالمية.

ومعنى ذلك على وجه التحديد أنها قادرة على الاقتراض المكشوف (فكان الأجانب على استعداد لشراء الأصول الدولارية السائلة) والإقراض المغطى (قدمت الولايات المتحدة قروض وصناديق استثمار طويلة الأجل للمؤسسات الأجنبية). وعلى غرار عمل أي بنك، كان بإمكان الولايات المتحدة استخلاص هامش للوساطة من الفرق بين العائد المرتفع الذي كانت تحصل عليه عن أصولها الخارجية وتكاليف التزاماتها.

وقال غورينشا إن واشنطن أصبحت منذ التسعينات أقرب إلى المستثمر العالمي برأس مال مخاطر. وأثناء تلك الفترة بالكامل، تحولت الأصول الأمريكية أكثر فأكثر بعيدا عن القروض المصرفية طويلة الأجل وباتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ التسعينات

اتجهت نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية. وفي نفس الوقت، ظلت التزاماتها مقومة بالقروض المصرفية، والائتمان التجاري، والديون — أي الأصول الآمنة منخفضة العائد.

«وبالتالي، أخذت الميزانية العمومية للولايات المتحدة تقترب بدرجة متزايدة من صورة المستثمر برأس مال مخاطر صاحب الاستثمارات عالية المخاطر ذات العائد المرتفع على جانب الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت إلى حد كبير نسبة الرفع المالي فيها مع مرور الوقت».

وتقول «راي» إنهما توسعا في نطاق دراستهما البحثية أثناء الأزمة المالية العالمية، وخلصا إلى أن الولايات المتحدة احتفظت بدورها عن طريق توجيه الموارد إلى العالم الخارجي من خلال حافظ استثماراتها الخارجية — على نطاق واسع. وفي هذا الصدد قالت «إن تقديراتنا تشير إلى أن حجم هذه الموارد كان يتراوح بين ١٣٪ و١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ وحده. ومن ثم كان كبيرا جدا».

وكانت الولايات المتحدة تقدم «أحد أشكال التأمين العالمي للاقتصاد العالمي والعالم الخارجي — فتكتسب ما يعادل أقساط التأمين في أوقات اليسر وتدفع المستحقات في أوقات العسر. وهذا ما يتضح تماما من البيانات».

وتضيف «راي» «بينما تتمتع الولايات المتحدة بميزة مفرطة من ناحية، فإن عليها، بوصفها مقدم التأمين للعالم، واجب مفرط في وقت الأزمات، من ناحية أخرى».

جاكسون هول

وينطوي مسار ثان من عمل «هيلين راي» على تحدي مبدأ اقتصادي آخر — أي أن البلدان لا يمكنها أن تحقق سوى اثنين من خصائص «الثلاثي المستحيل» وهي سعر صرف ثابت؛ وسوق رأسمال مفتوح (بدون ضوابط رأس المال)؛ وسياسة نقدية مستقلة (انظر الإطار).

وتقضي هذه النظرية بأنه في عالم يتسم بحرية تدفق رؤوس الأموال، لا يمكن أن يتمتع بلد ما بسياسة نقدية مستقلة إلا إذا كان سعر الصرف معوما (دراسة Obstfeld and Taylor, 2004).

وبينما فتحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة حدودها بدرجة متزايدة أمام التدفقات المالية، فقد ذهبت «راي» في الكلمة المؤثرة التي ألقتها أمام مؤتمر «جاكسون هول»، بولاية وايومينغ في عام ٢٠١٣ إلى أن اتساع نطاق العولمة المالية أثار الشك حول صدق هذه النظرية.

ونظرا لاتخاذ العديد من القرارات الرئيسية في قلب النظام (أي الولايات المتحدة) ثم تصديرها إلى بقية العالم من خلال العولمة، لم يعد بإمكان البلدان أن تعزل نفسها من خلال أسعار الصرف فيها.

وبدلا من الثلاثي المستحيل، فإن العالم حاليا يواجه ببساطة معضلة — فالسياسات النقدية المستقلة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان الحساب الرأسمالي مدارا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (دراسة Rey, 2013).

وتقول راي في هذا الشأن، «إن الصورة التي تظهر في هذا الحال هي صورة عالم يتسم بقوة دوراتة المالية العالمية تتميز بالتحركات المشتركة الكبيرة في أسعار الأصول، وإجمالي التدفقات، والرفع المالي [الدين]».

وأينما كان رأس المال يتمتع بحرية الحركة، فإن الدورة المالية العالمية تفرض القيود على السياسات النقدية الوطنية بغض النظر عن نظام سعر الصرف المتبع.

وتقول راي،»إن الاعتقاد السائد إلى حد كبير هو أنه في حالة وجود سعر صرف مرن، فإنه قادر على عزل البلد المعني عن الصدمات المالية ومن ثم يمكنه اعتماد سياسته النقدية المستقلة. وفي الواقع، هذا هو الرأي الذي يركن إليه مؤيدو تحديد أهداف التضخم. ولكن إذا كانت هناك دورة مالية عالمية، وهو ما أقترحه، فإن الأمر لن يكون على هذا النحو: فسعر الصرف لن يكون قادرا على عزل هذا البلد — أي لا يمكن أن يكون أي بلد بمعزل».

ما هو «الثلاثي المستحيل»؟

تشير نظرية الثلاثي المستحيل، أو «المعضلة الثلاثية»، إلى استحالة احتفاظ بلد ما بسعر صرف ثابت وحرية حركة رؤوس الأموال وسياسة نقدية مستقلة، في آن واحد.

وفي عام ١٩٦٢ اشترك الاقتصادي البريطاني «ماركوس فلمينغ» والاقتصادي الكندي «روبرت ماندل» في إعداد «نموذج ماندل–فلمينغ لأسعار الصرف» وأشارا إلى استحالة الحفاظ على الاستقلال الذاتي الداخلي، وأسعار الصرف الثابتة، وحرية تدفق رؤوس الأموال: فلا يمكن تحقيق أكثر من اثنين من هذه الأهداف الثلاثة.

ومنذ ذلك الحين أصبحت نظرية الثلاثي المستحيل واحدة من أساسيات الاقتصاد المفتوح، حيث أيدها في التسعينات الاقتصاديان «موريس أوبستفلد» و«الان تايلر».

وعلى وجه العموم، هناك معضلة ثلاثية على مستوى الاقتصاد الكلي تواجه صناع السياسات في الاقتصادات المفتوحة — التي تبيع وتشتري السلع والخدمات والأصول الرأسمالية في الأسواق العالمية بأدنى حد من القيود. فيتعاملون في المعتاد مع ثلاثة أهداف محبذة غالبا، وإن كانت متناقضة: أي تحقيق استقرار أسعار الصرف، والتمتع بحرية انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي، واستخدام سياسة نقدية موجهة نحو تحقيق الأهداف المحلية. ونظرا لأن اثنين فقط من هذه الأهداف الثلاثة يمكنهما الاتساق فيما بينهما، فلا بد لصناع السياسات من اختيار الهدف الذي يتخلون عنه. وهذه هي المعضلة الثلاثية.

ويقول غورينشا «إذا كانت محقة فيما تذهب إليه، فسوف يتعين علينا إعادة النظر في مبادئنا الإرشادية حول كيفية إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح».

وأضاف غورينشا قائلا «إن هذا الطرح أشبه إلى حد ما بالبرنامج البحثي وليس المعلومات المؤكدة بالفعل. فالأمر كما أراه أن «هيلين»، في سياق كلمتها أمام مؤتمر «جاكسون هول» — وفي بعض أعمالها الأخيرة — تثير سلسلة من الأسئلة أكثر مما تقدم إجابات قاطعة».

ويقول بلانشار إن الدراسة البحثية التي أعدتها «راي» مهمة، «فبالمقارنة مع الوضع السابق حيث يمكن أن تعزل نفسك بمجرد السماح بتعويم سعر الصرف، فإن هذا الوضع مختلف تماما. وأعتقد أنه صحيح إلى حد كبير ومن المرجح أن يكون له تأثير كبير على طريقة تفكيرنا، مثلا بالنسبة للأسلوب الذي ينبغي أن تتبعه الأسواق الصاعدة لمواجهة هذه التحركات الحادة في تدفقات رأس المال».

الحاجة لضوابط أكثر

ينبغي أن تنطوي ردود أفعال البلدان على تعزيز الإدارة والرقابة على تدفقات رؤوس الأموال بين مختلف البلدان لأن هذه التدفقات ظلت تتسبب في حالة انعدام الاستقرار وساهمت في وقوع الأزمات.

فبعد الفوضى التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية، يتعذر حاليا قياس أو التأكد من المكاسب الحقيقية للانفتاح المالي وحرية انتقال رأس المال. وفي الواقع، تقول «راي» — العضو بالمجلس الاستشاري لوزير المالية الفرنسي والتي تنشر لها بعض الإسهامات في الجريدة اليومية الفرنسية«*Les Echos*» (الأصداء) — إنه من الصعب التعرف على مزايا العولمة المالية.

«فهناك تريليونات من الدولارات عبرت الحدود بين مختلف البلدان، ورغم أفضل مساعينا ومئات الدراسات التي أجريناها، فلا يزال الاقتصاديون يجدون صعوبة بالغة في تحديد أي مزايا لهذه التدفقات. ولا شك أن هناك مزايا كبيرة لبعض هذه التدفقات. ولا شك أيضا في احتمال حصول بعض فئات القطاع المالي على مزايا كبيرة. ولكن بالنسبة للآخرين، لم تكن تدفقات رؤوس الأموال المتنقلة وسيلة لاقتسام المخاطر وإنما كانت منشئة للمخاطر».

وترى هيلين راي أنه ما لم تكن هذه التدفقات الرأسمالية الدولية قد حققت منفعة كبيرة، وإن كانت في الواقع تتسبب في وقوع الأزمات، «فلا بد أن نفرض قيودا على بعضها، وهو ما يمكن أن نفعله من خلال سياسة السلامة الاحترازية الكلية أو ضوابط رأس المال. وأنا أؤيد الرأي بأن الجميع سيكون أفضل حالا — ربما باستثناء بعض فئات القطاع المالي».

وتهدف سياسات السلامة الاحترازية الكلية، التي تم تعزيزها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، إلى احتواء أو الحد من المخاطر الناشئة داخل النظام المالي وذلك باتخاذ تدابير وقائية على أساس مسبق وتحسين التنظيم والرقابة في النظام ككل. «وقد أصبحت سياسة السلامة الاحترازية الكلية مهمة في الوقت الحالي — لكن

«إن الجمع بين النظريات والدراسات التجريبية هو ما يجعل عملها وثيق الصلة بتحليل السياسات»

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت ستنجح في منع وقوع الأزمة القادمة.

وتقول «راي» إن التحركات الأخيرة بهدف زيادة متطلبات رأس المال الإلزامي للبنوك، إلى جانب إجراءات اختبار القدرة على تحمل الضغوط، كانت بمثابة خطى على المسار الصحيح».

آثار العولمة غير متوازنة

وقامت «هيلين راي» كذلك ببعض الدراسات البحثية بشأن التحولات التي طرأت على النظام المالي الدولي — نشأة اليورو والأزمة في أوروبا، وصعود نجم الصين، واندماج الاقتصاد العالمي في الدورة العالمية. وكانت عضوا في مجموعة الخبراء التي وضعت التوصيات في عام ٢٠١١ حول كيفية إصلاح النظام النقدي الدولي، بما في ذلك تعزيز صندوق النقد الدولي والسماح له بالاقتراض مباشرة من الأسواق التجارية (دراسة «Farhi, Gourinchas, and Rey, 2011»). والصندوق في الوقت الحالي لا يمكنه تعبئة الأموال إلا من حكومات البلدان الأعضاء.

ويقول البروفيسور «لين» إن العمل الذي قامت به «راي» حول العولمة المالية بالاشتراك مع «فيليب مارتن»، أستاذ الاقتصاد في معهد الدراسات السياسية في باريس، جدير بمزيد من الاهتمام (دراسة «Martin and Rey, 2006»). فقد أثمرالتعاون بين مارتن وراي سلسلة من النماذج عن انعكاسات تكامل الاقتصادات مع النظم المالية المتباينة أو غير المتوازنة (الاقتصادات الرئيسية مقابل الاقتصادات الهامشية في أوروبا؛ الاقتصادات المتقدمة مقابل اقتصادات الأسواق الصاعدة على المستوى العالمي).

ويقول مارتن «إن هيلين واحدة من علماء الاقتصاد الذين صاغوا عملية إعادة التفكير في العولمة المالية، فاتبعت رؤية مختلفة عن مزاياها — على سبيل المثال، أنها قد تتسبب في مزيد من الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة».

«ويسري الأمر نفسه على دور العولمة المالية في عملية التصحيح الدولية والمعضلة الثلاثية التقليدية. وفي كل حالة، كانت تعيد النظر في واحدة من القضايا التقليدية الحيوية لكي تبين أن بعض الأبعاد الجديدة للعولمة المالية (آثار التقييم، الدورة المالية العالمية) ينبغي أن تؤدي إلى تغيير وجهة نظرنا حول هذه المسائل التقليدية».

وحول أوروبا، تقول «راي» إن إصلاح مشكلة الديون الموروثة في المنطقة ووضع إطار للمالية العامة يتسم بقدر أكبر من المصداقية هما عاملان أساسيان لتحقيق الاستقرار في منطقة اليورو.

البجع الأسود في حديقة ريجنت بارك، لندن، المملكة المتحدة.

«إذا نحينا اليونان جانبا — لأن الوضع اليوناني مختلف تماما عن البلدان الأخرى — نجد أن أوروبا بحاجة إلى إطار للمالية العامة أكثر مصداقية. أولا يجب أن نستبعد أعباء الدين من الأزمة. فلا يمكن إنفاذ إطار أكثر مصداقية بينما يسجل بعض البلدان نسبة مديونية قدرها ١٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وإلا فإن هذه البلدان ستكون «أكبر من أن تفشل» وهو أمر يخلو من المصداقية».

وفي إجابة على سؤال حول انعكاسات صعود نجم الصين، قالت «راي» من البديهي أن هذا البلد ذا الكثافة السكانية العالية يكتسب أهمية أكبر في الاقتصاد العالمي.

ولكن قبول عملة الصين إلى جانب الدولار كعملة عالمية سيستغرق بعض الوقت. «فالصين تنمو بسرعة فائقة، لكن لا تزال بنيتها التحتية المالية ونظامها المصرفي غير متطورين بالقدر الكافي. لذا فإن الرينمينبي الصيني سيستغرق وقتا طويلا ليصبح بنفس قوة الدولار، أو يتفوق عليه.

«ولن يتحقق هذا الأمر في الغد القريب — بلا أدنى شك!»

البجع الأسود في المستقبل

هل يظهر البجع الأسود في المستقبل؟ أجابت «راي» على هذا السؤال بابتسامة هادئة، فقالت «إن هذا الأمر، بطبيعة الحال، لم يطرأ على بالنا من قبل، أو لا ندري عنه شيئا.

«لكن هناك أمرين يثيران القلق بلا شك — أولهما انتشار قدر كبير من مراكز المشتقات المالية حول العالم. وهو بمثابة عالم المجهول بالنسبة لنا. وربما يكون لا بأس منه، وربما لا يكون الأمر كذلك. لكننا لا نعرف كيف ستتكشف حقيقته.

«والأمر الثاني الذي يشغل بال الكثيرين هو أمن المعلومات على شبكة الإنترنت (cybersecurity) — فهذه مشكلة متنامية، ولا ندرك تماما مواطن الخطر فيها. ولكن ليس معنى ذلك أنها «بجعة سوداء». فالمخاطر داخلية المنشأ في النظام!» ■

جيريمي كليفت هو مسؤول النشر في صندوق النقد الدولي ورئيس التحرير السابق لمجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Farhi, Emmanuel, Pierre-Olivier Gourinchas, and Hélène Rey, 2011, Reforming the International Monetary System *(London: Centre for Economic Policy Research).*

Gourinchas, Pierre-Olivier, and Hélène Rey, 2005, "From World Banker to World Venture Capitalist: U.S. External Adjustment and Exorbitant Privilege," NBER Working Paper No. 11563 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Martin, Philippe, and Hélène Rey, 2006, "Globalization and Emerging Markets: With or Without Crash?" The American Economic Review, *Vol. 96, No. 5, pp. 1631–51.*

Obstfeld, Maurice, and Alan M. Taylor, 2004, Global Capital Markets: Integration, Crisis, and Growth *(New York: Cambridge University Press).*

Rey, Hélène, 2013, "Dilemma Not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence" (Kansas City, Missouri: Federal Reserve Bank).

طلاب يسجلون ملاحظات تذكيرية في حجرة دراسة في مقاطعة أودومكساي، لاوس.

تحديد أهداف كبيرة

تشارلز كيني

أهداف التنمية الجديدة يمكن أن تحفز التقدم نحو تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم

عام ٢٠١٥ هو عام مشهود بالنسبة للتنمية العالمية. فهو يوافق الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية التي تمثل أهدافا طموحة للتقدم العالمي وضعها قادة العالم في الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين. وبينما قد يكون ذلك مفاجأة للأشخاص الموجودين في اليابان أو أوروبا أو أمريكا الشمالية، فربما تكون السنوات الخمس عشرة الماضية هي الفترة التي أحرز فيها أكبر تقدم في جودة حياة الجنس البشري. وعلى وجه الخصوص، تشير البيانات المتاحة إلى أننا شهدنا أسرع معدلات لتراجع وفيات الأطفال والفقر المطلق على الصعيد العالمي في التاريخ المسجل. ونتيجة لذلك، تجاوزنا بكثير الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لخفض عدد سكان العالم الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي إلى النصف.

وعام ٢٠١٥ هو أيضاً تاريخ بدء تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقرر أن يتم الاتفاق عليها في الأمم المتحدة في خريف هذا العام. وتجسد هذه الأهداف رؤية للتقدم المطلوب إحرازه حتى عام ٢٠٣٠ في مجالات تشمل الفقر والصحة والتعليم والأمن والبيئة والحوكمة والمساواة بين الجنسين ومجالات أكثر من ذلك بكثير. وسوف يُعقد مؤتمر في أديس أبابا في يوليو القادم في إطار المساعي لتمويل تلك الخطة الجديدة. وأخيرا، وفي اجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، يعقد في باريس في ديسمبر القادم، ستتعهد البلدان بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، على أمل اختطاط مسار لنا بعيدا عن كارثة الاحترار العالمي.

ويمكن أن تكون السنوات الخمس عشرة القادمة تحويلية بنفس القدر الذي كانت عليه السنوات الخمس عشرة الماضية. وتعكس مشاريع أهداف التنمية المستدامة تطلعا عالميا إلى إحراز تقدم بوتيرة أسرع. وسيتطلب ذلك جهدا غير مسبوق سواء داخل البلدان أو عبر حدودها. وقد نظم مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا لوضع تصورات عن ماهية ذلك الجهد — ومن المؤكد أن أعمال المؤتمر قد أعدت بالفعل. وثمة أهمية حيوية لمؤتمر باريس في ضمان أن يكون التقدم الإنساني قابلا للاستمرار بيئيا. ولكن ربما يكون الشرط الأهم لتحقيق النجاح هذا العام هو تزايد اعتراف الاقتصادات المتقدمة بأن التنمية القابلة للاستمرار تصب في مصلحتها هي ذاتها: فالاقتصادات والصحة والرفاه في العالم متشابكة بما يكفي لكي يكون الفشل في أديس أبابا أو باريس مأساة لها بقدر ما يكون مأساة للعالم النامي.

أهداف الألفية الجديدة

انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن إعلان الألفية، وهو بيان لقادة العالم المجتمعين في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وكانت الوثيقة مفعمة بالتطلعات من أجل إحلال سلام عادل ودائم، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإيلاء الاهتمام للطبيعة. ولكنها تضمنت أيضاً أهدافا محددة مستمدة من عقد من مؤتمرات الأمم المتحدة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى النصف (زادت لاحقا إلى ١,٢٥ دولار أمريكي حسب قيمة الدولار في عام ٢٠٠٥)؛ وتمكين الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس؛ وتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع وتقليل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدء انحساره، ومكافحة وباء الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية. وشكلت هذه الأهداف أساس الأهداف الستة للألفية، إلى جانب هدف يتعلق بالاستمرارية البيئية وآخر بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقد تحقق تقدم هائل ومشجع في التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بما في ذلك في المجالات التي سُلط الضوء عليها في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى عدد من التدابير، كان معدل التحسن غير مسبوق تاريخيا. ففي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١ وحدها، انخفضت نسبة السكان في العالم النامي الذي يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا من ٣٤٪ إلى ١٧٪ — أي بمقدار النصف في ١٢ عاما فقط. وكان أداء النمو المتميز للصين جزءا كبيرا من هذا الإنجاز (فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي من ٤٥١ مليون شخص إلى ٨٤ مليون شخص في ذلك البلد)، وإن لم يكن ذلك هو السبب الوحيد.

وعلى مدى نفس الفترة، انخفض معدل الفقر المدقع في البلدان النامية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من ٥٩٪ إلى ٤٧٪ من مجموع السكان. وعلى مدى نفس هذه السنوات الاثنتي عشرة، زاد صافي القيد في المدارس الابتدائية في منطقة إفريقيا جنوب

هناك إمكانية كبيرة لمواصلة التقدم على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة

الصحراء من ٥٨٪ إلى ٧٧٪. ويعنى ذلك أن خمس الأطفال في سن المدرسة الذين لم يكونوا سيلتحقون بالمدارس في مستويات القيد في عام ٢٠٠٠ التحقوا بالمدارس بعد أكثر قليلا من عقد من الزمان. وفي عام ٢٠١١، بلغت نسبة قيد الفتيات في التعليم الابتدائي ٧٤٪، بما دل على تقارب نسبة الذكور والإناث في إمكانية الحصول على التعليم على مدى تلك الفترة.

ولعل الخبر الأفضل هو التراجع الهائل في عدد الآباء الذي يواجهون آلام دفن طفلهم. فتشير آخر بيانات البنك الدولي إلى أنه في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، انخفضت نسبة الأطفال المولودين في بلدان نامية الذين توفوا قبل بلوغهم سن الخامسة من ٨,٤٪ إلى ٥,٠٪. وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تراجعت النسبة من ١٥,٦٪ إلى ٩,٢٪ — بأكثر من ٤٠٪ في ١٣ عاما فقط. وفي السنغال، التي شهدت تحسنا سريعا للغاية في صحة الطفل، كان هناك احتمال أكبر من ٥٠:٥٠ بأن المرأة التي أنجبت عدد الأطفال المتوسط في عام ٢٠٠٠ ستفقد واحدا منهم على الأقل قبل أن يبلغ الخامسة (٥٦٪). وبحلول عام ٢٠١٢ تغير هذا الاحتمال إلى واحد في أربعة (٢٦٪). ولا تزال هذه النسبة مفرطة في الارتفاع، إلا أن التقدم كان سريعا بصورة تفوق العقل.

ويعود الفضل الأكبر في هذه التحسينات إلى الأشخاص والحكومات في البلدان النامية. فالعمل الدؤوب الذي يقوم به الرجال والنساء في المزارع وفي الشركات هو الذي يدعم الاستهلاك الذي تقوم به أسرهم. والتضحيات التي يبذلها الآباء هي التي تخرج الأطفال من سوق العمل وتدخلهم المدارس وتكفل نومهم في أسرة مغطاة بناموسيات وحصولهم على جرعات التطعيم اللازمة. وحكومات العالم النامي هي التي توفر الأموال والسلع العامة اللازمة لضمان أن يكون للعمل والتعليم مردود يتمثل في حياة أفضل. وقد عملت البلدان النامية بجد على تحقيق ذلك النوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يقوم عليه النمو. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، قفزت الإيرادات الحكومية السنوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من نحو ٣,٢ تريليون دولار أمريكي إلى ٩,٣ تريليون دولار أمريكي، وفقا للأرقام الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتشكل هذه الإيرادات الدعامة الأساسية لخدمات الصحة والتعليم، وخطوط الطرق والكهرباء، والنظم القانونية التي تسمح بتدفق التجارة وتحسين حياة الأشخاص.

فتيات في حجرة دراسة في غانا.

غير أن التعاون والتبادل العالميين — أي تدفقات السلع والخدمات والأشخاص والمعارف والأفكار — أسهما بدور هائل أيضاً. ولو نظرنا إلى التقدم الذي أحرزته الصين في مكافحة الفقر لوجدنا أن الشركات الصينية التي يدعمها مستثمرون أجانب والتي تصدر منتجاتها لجميع بلدان العالم تشكل جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي لذلك البلد. وتشير بيانات وزارة التجارة الصينية إلى أن الشركات التي يستثمر فيها أجانب مثلت أكثر من نصف الصادرات والواردات الصينية وشكلت ٣٠٪ من الناتج الصناعي الصيني. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، مثلت الصادرت ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للصين في المتوسط، وأسهم انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ في الحفاظ على حيوية قطاع الصادرات في الصين. وبدون التجارة والاستثمار الدوليين لم يكن ليحدث ببساطة أسرع تراجع على الإطلاق في معدلات الفقر المطلق على مستوى العالم.

أو انظر إلى أهمية تدفقات المهاجرين بالنسبة لآفاق التنمية. فقد أرسل المهاجرون مبالغ ضخمة من المال إلى أوطانهم. وعلى سبيل المثال، تمثل تحويلاتهم ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي لبنغلاديش و١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في غواتيمالا و٢٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ليسوثو. ولا يقل أهمية عن ذلك أن تدفقات المهاجرين تيسر تدفق الاستثمار والتجارة والأفكار (راجع مقال" رحلة عمل طويلة" في عدد مارس ٢٠١٥ من مجلة التمويل والتنمية). وفي عام ٢٠٠٠، كان ثلث العمال من ذوي المهارات العالية في وادي السيليكون في كاليفورنيا بالكامل مولودين خارج الولايات المتحدة، وكان الوافدون الهنود مسؤولين عن تأسيس ١٣٪ من المشاريع الجديدة في المنطقة. لكنهم حافظوا أيضاً على الصلات مع المبتكرين وأصحاب المشاريع في وطنهم الأصلي، وكانت تلك الصلات أساسية في بناء صناعة لتكنولوجيا المعلومات وتجهيز الأعمال في الهند تبلغ قيمتها الآن ١٤٦ مليار دولار أمريكي ويعمل بها ٣,٥ مليون شخص، وتصدر أكثر من ثلثي ناتجها.

وعندما يتعلق الأمر بالمكاسب في مجال الصحة، فقد كان للمساعدة الإنمائية الرسمية دور كبير. فنحو نصف الأسر المعيشية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أصبح يمتلك ناموسية للفراش، وزادت نسبة السكان الذين ينامون تحت ناموسيات من ٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١١. وكانت المعونة هي مصدر التمويل للغالبية، وأسهمت هذه الناموسيات بدور مهم في تراجع وفيات الملاريا في إفريقيا بنسبة تقدر بالثلث منذ عام ٢٠٠٠. وأتيح الجزء الأكبر من تمويل اللقاحات في البلدان منخفضة الدخل من خلال المعونة أيضاً، وهبطت نسبة الوفيات المتصلة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات بصورة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠، إذ تراجعت الوفيات الناجمة عن الحصبة من ٥٤٢ ألف حالة إلى ١٥٨ ألف حالة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١.

ما هو الدور الذي اضطلعت به الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس عشرة الماضية من التقدم والتعاون الدولي الذي ساندها؟ كان إعلان الألفية والأهداف تطلعيين ولكنهما لم يكونا بأي حال ملزمين قانونا، إلا أنهما ساعدا في توفير إطار للحوار من أجل التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالمعونة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، زادت المعونة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المانحة بصورة كبيرة من ٠,٢١ إلى ٠,٣٢٪. وذهب قدر أكبر من تلك المعونة إلى إفريقيا والقطاعات الاجتماعية — وهما بؤرتان من بؤر تركيز الأهداف. غير أن البحث الذي قمت به مع زميلتي سارة ديكسترا من مركز التنمية العالمية يشير إلى أن هناك حلقة ضعيفة بين تدفقات المعونة الكلية وسرعة التحسن في مؤشرات الصحة والتعليم وغيرها من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين كان التوسع سريعا بوجه خاص على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فمن الصعب أن نرصد تسارع تلك المعدلات منذ عام ٢٠٠٠ على وجه الخصوص، وفقا لتحليل اضطلع به هاوراد فريدمان من جامعة كولومبيا.

وربما كان للمعونة تأثير طفيف على التقدم الأسرع بصورة هامشية الذي أحرز في جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد يبدو ذلك مجرد إنجاز محدود، ولكن على الصعيد العالمي، يمكن أن يعني ذلك التغير إنقاذ أرواح ملايين الأشخاص أو تحسين حياتهم. ويكفي ذلك سببا لجعل عملية وضع الأهداف جديرة بالمحاولة مرة أخرى.

تقدم قابل للاستمرار؟

هناك إمكانية كبيرة لمواصلة التقدم على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. وهناك مخاطر بالطبع؛ ويشير لورانس سومرز ولانت بريتشيت من جامعة هارفارد في بحث قاما به مؤخرا إلى أن" النمو الذي يكون سريعا على غير العادة نادرا ما يستمر،" وهو ما يشير إلى أن الأداء القوي الذي سجلته مؤخرا البلدان والمناطق، بما في ذلك الصين والهند وإفريقيا جنوب الصحراء، قد لا يستمر. ولو صح ذلك، فإن النمو المحرز في مكافحة فقر الدخل سيتباطأ بصورة هائلة. ويشير داني رودريك، من معهد الدراسات المتقدمة، إلى أن قطاع الصناعات التحويلية، الذي يشكل جزءا حيويا من النمو في بلدان "المعجزة" لشرق آسيا، لم يعد هو مصدر توظيف العمالة والناتج كما كان سابقا — وهو ما يضعف آلية رئيسية لتقارب الدخل. ناهيك عن التحديات التي يفرضها تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والبنية التحتية للأراضي الساحلية والتحديات التي تفرضها أمراض مثل أنفلونزا الخنازير على الصحة العالمية والتجارة.

ومن ناحية أخرى، سجلت البلدان النامية معدلات نمو سريعة للغاية على مدى العقد الماضي على الرغم من تراجع حصتها في الصناعات التحويلية. وأسهمت القطاعات الجديدة بدور مهم في ذلك النمو، وخصوصا الاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق الأجهزة المحمولة. وتدخل حاليا معظم البلدان النامية حقبة أهداف التنمية المستدامة بوضع مالي أقوى بكثير من وضعها المالي في بداية الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى نطاق البلدان النامية ككل، انخفضت خدمة الدين، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، من ٥,٩٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١٣، على سبيل المثال. وكان التضخم في البلدان النامية في عام ٢٠١٣، البالغ ٤,٣٪ في المتوسط، تحت السيطرة من جانب، وأدنى من معدله في عام ٢٠٠٠

من جانب آخر، مما يشير إلى تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي الكلي. وإذا كان النمو قويا بصورة استثنائية في جميع بلدان العالم النامي، وكانت تنبؤات صندوق النقد الدولي المتفائلة صحيحة بالنسبة لجميع البلدان في الأجل القصير لجميع السنوات الخمس عشرة القادمة، فمن الممكن أن يؤدي النمو إلى رفع جميع سكان العالم إلا نسبة قليلة فوق خط الفقر المطلق البالغ ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا. وإذا نظرنا إلى وضع الصحة، فسنجد أن لجنة لانسيت المعنية بالتحقيق في الأوضاع الصحية التي أنشئت مؤخرا ترى أن توجيه النفقات الصحية إلى المستحقين يمكن أن يخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من ١,٦٪ على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٥ (من المتوسط الحالي البالغ ٧,٦٪ في البلدان منخفضة الدخل).

أهداف طموحة

وحتى هذه التنبؤات المتفائلة ثبت أنها لا تكفي لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية، الذي صاغ أهداف التنمية المستدامة. ودعا الفريق إلى إحراز تقدم شامل وغير مسبوق في طائفة واسعة من مجالات التنمية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة المقترحة البالغ عددها ١٧ هدفا، وأهدافها الكمية البالغ عددها ١٦٩ هدفا، كل شيء من السياحة غير الضارة بالطبيعة إلى العنف ضد الأطفال، ومن إدارة النفايات والصيد الحرفي إلى انعدام المساواة بين الجنسين، وتوظيف العمالة، وإتاحة شبكة الإنترنت. وبحلول عام ٢٠٣٠، تدعونا مشاريع الأهداف إلى القضاء على الفقر المدقع وسوء التغذية؛ والتوظيف الكامل للعمالة؛ وتوفير الخدمات الصحية للجميع؛ والقضاء على أمراض الإيدز والسل والملاريا؛ وإتاحة التعليم الثانوي للجميع؛ وضمان حصول الجميع على المياه والصرف الصحي والطاقة الحديثة والاتصالات — وأكثر من ذلك بكثير. وهي تدعو أيضا إلى أن يكون كل ذلك التقدم قابلا للاستمرار بيئيا.

وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى تركيز الحوار من أجل التنمية، فمن الصعب معرفة ما هو مستبعد من ذلك التركيز، عدا الحقوق المدنية والسياسية. وليس من الواضح كيف سيؤدي جدول الأعمال هذا المعني بوضع الأهداف، بنطاقه الواسع جدا وطموحه البالغ، إلى دفع التقدم الفعلي نحو التنمية.

ولكي يتسنى للعالم الاقتراب حتى من بلوغ الأهداف الموضوعة لعام ٢٠٣٠، فلا بد أن يبذل جهدا محليا غير مسبوق يدعمه تعاون عالمي غير مسبوق بالمثل فيما يتعلق بطائفة التدفقات العابرة للحدود — والتي لا تقتصر على المعونة (أو تتمثل فيها حتى بالدرجة

وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى تركيز الحوار من أجل التنمية، فمن الصعب معرفة ما هو مستبعد من ذلك التركيز

الأولى)، وإنما أيضا التجارة والتمويل والهجرة والتكنولوجيا. وذلك ما يجعل مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في يوليو لحظة فارقة. وقد أرادت البلدان النامية أن يعقد هذا المؤتمر قبل الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، وتحديدا للتأكيد على أن تلك المجموعة الطموحة من أهداف التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في سياق إقامة شراكة عالمية قوية.

والخبر السار هو أن المشروع الأولي لإعلان المؤتمر، الذي أعد في مارس ٢٠١٥، يتسم باتساع النطاق والطموح. ويدعو الإعلان إلى إتاحة حزمة عالمية من الخدمات للجميع، تغطي البنية التحتية الاجتماعية والمادية. وهو يسلط الضوء على أهمية زيادة القدرات

طلاب إحدى المدارس الابتدائية يغسلون أيديهم، مقاطعة أودومكساي، لاوس.

طلاب من المستفيدين من برنامج PROMER لتحسين التعليم في المناطق الريفية الأرجنتينية.

المحلية للبلدان النامية على تحقيق التنمية — وخصوصا بالوصول بنسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠٪. وهو يدعو أيضا إلى الالتزام بالإصلاحات والسياسات من أجل تحسين التعاون الضريبي، وزيادة التدفقات المالية من المؤسسات متعددة الأطراف، ودعم استثمارات القطاع الخاص، وزيادة المعونة وتحسينها، وتحسين إتاحة الأسواق أمام صادرات البلدان منخفضة الدخل، وتحسين تقاسم التكنولوجيا.

ولكن ينبغي أن يتضمن الإعلان عددا أكبر من الأهداف الكمية المحددة، على النحو التالي: هدف كمي لزيادة التدفقات المالية بأسعار الفائدة السوقية من الحكومات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لدعم تعميم البنية التحتية؛ والتزام من المانحين بتمويل تكاليف الحزمة العالمية للخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية الأساسية التي لا يمكن أن تغطيها بصورة معقولة الموارد المحلية؛ وزيادة المعلومات عن الشفافية (بما في ذلك نشر تفاصيل الميزانيات وعقود الحكومات وسجل عام للملكية النهائية للشركات)؛ وتعزيز الالتزام بالهجرة والتكنولوجيا باعتبارهما أداتين من أدوات التنمية.

في صالح الجميع

يعتمد التوصل إلى اتفاق قوي في أديس أبابا وإحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى فهم الاقتصادات المتقدمة بأن المسألة ليست إيثارا وإنما مصلحة ذاتية مجردة. ففي عام ٢٠٠٢، عندما شاركت البلدان الغنية في مؤتمر مونتيري وناقشت التعاون العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ربما تكون هذه البلدان قد طرحت السؤال "ما الذي يمكننا أن نفعله من أجلهم؟" وفي هذا الوقت، لا يمكن النظر إلى هذه العملية إلا من منظور السؤال "ما الذي يمكننا أن نفعله من أجل بعضنا البعض؟" وحتى رغم أن البلدان النامية تحتاج إلى روابط عالمية لإحراز تقدم، فإن المسألة المطروحة الآن ليست إقناع وزراء مالية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي لا تتوافر لديها موارد مالية كافية، بأن تبسط أيديها قليلا ولكن بمعالجة مجموعة من المشكلات العالمية التي لا يمكن أن تحل إلا بدعم من العالم النامي.

ولنأخذ التجارة مثالا؛ فإذا نظرت إلى الأماكن التي تقوم البلدان الصناعية بتصدير منتجاتها إليها، فستجد أنها بلدان العالم النامي. فثلاثة أخماس مجموع الصادرات الأمريكية يذهب إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. ولم تتعاف شركة تصنيع السيارات الأمريكية جنرال موتور من آثار الأزمة المالية العالمية إلا بسبب الصادرات: ففي عام ٢٠٠٩، باعت الشركة في الصين نفس عدد السيارات التي باعتها في الولايات المتحدة. وماذا

الطريقة الوحيدة لوقف تفشي الأوبئة الجديدة في عالم تسوده العولمة هو التصدي لها على وجه السرعة متى ظهرت

عن المالية العامة؟ وفي عام ٢٠٠٠، بلغ متوسط الدين الخارجي في البلدان النامية نحو ٨٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وظلت نسب الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى من ٥٠٪ في ثلثي تلك البلدان. وبحلول عام ٢٠١١، انخفض متوسط الدين الخارجي إلى ٤٢٪، وكان لدى بلد واحد من ثلاث بلدان نسبة أعلى من ٥٠٪. وأسهم ذلك التحسن في حالة المالية العامة بصورة كبيرة في قدرة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي على تركيز مواردها واهتمامها أثناء الأزمة على بلدان غنية مثل اليونان وآيرلندا والبرتغال.

أو انظر إلى الصحة؛ فلو لم تكن بلدان غرب إفريقيا، بما في ذلك نيجيريا والسنغال، قد أوقفت تفشي فيروس إيبولا ووصل الوباء إلى لاغوس وداكار وغيرهما من المدن، لكانت التكلفة العالمية هائلة من حيث تعطيل التجارة والسفر — إضافة إلى مأساة فقدان الأرواح. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في حالة تفشي وباء الأنفلونزا

طلاب ينتظرون وجبة الغداء المقدمة في المدرسة، مقاطعة أودومكساي، لاوس.

بصورة حادة فيمكن أن تبلغ تكلفة ذلك على العالم ٣ تريليونات دولار أمريكي، لأسباب يعزى أغلبها إلى تعطيل التجارة — وإذا كان المرض أكثر فتكا تكون التكلفة أعلى. والطريقة الوحيدة لوقف تفشي الأوبئة الجديدة في عالم تسوده العولمة هو التصدي لها على وجه السرعة متى ظهرت، ويعني ذلك وجود نظم صحية محلية قوية.

ثم هناك مسألة الهجرة: وقد اعتمد النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند على نقل المهارات من الولايات المتحدة، لكن نمو الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على المهاجرين، الذين يمثلون نحو ربع الطلبات المقدمة للحصول على براءات اختراع في البلد. وتعتمد الصحة في الولايات المتحدة على بقية العالم، ليس فقط بسبب تهديد الأوبئة، ولكن لأن خمس الممرضات اللاتي يعملن في الولايات المتحدة حصلن على تعليمهن في الخارج. ومع شيخوخة السكان في العالم الصناعي، سيزداد طلبه على المهاجرين.

وأخيرا، عندما يتعلق الأمر بالاستمرارية، فإن العالم النامي بالفعل هو الطرف الفاعل الرئيسي: وسرعان ما سيكون مسؤولا عن ثلثي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية وهو موطن الجزء الأكبر من التنوع البيولوجي للكوكب.

ولا يزال عدد مفرط من الأطفال يتوفون بسبب أمراض يمكن بسهولة الوقاية منها؛ وكثير ممن يبقون على قيد الحياة منهم تخذلهم مدارس لا تعلم شيئا واقتصادات لا توفر وظائف جيدة ومرافق خدمية لا يمكن الاعتماد على خدماتها من المياه والكهرباء. إلا أن تقدمنا العالمي لمكافحة تلك السلبيات منذ مطلع الألفية كان رائعا. ومن شأن تسارع وتيرة التقدم على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة أن يعود على العالم بمنافع لا حصر لها — على نحو قابل للاستمرار على مدى القرون القادمة. ولهذا السبب نحتاج جميعا إلى التوصل إلى اتفاق عالمي قوي بشأن التمويل في مؤتمر أديس أبابا خلال هذا الصيف، يتبعه اتفاق حاسم بشأن المناخ في باريس. وثمة أهمية متزايدة للتعاون العالمي لإحراز تقدم في التنمية المستدامة. وبدون هذا التعاون، لن تعدو جميع الكلمات المعسولة التي ستقال والأهداف الكبيرة بشأن التقدم التي ستعلن في الدورة المقبلة للجمعية العامة في نيويورك أن تكون مجرد كلام في الهواء وحبر على ورق. ■

تشارلز كيني زميل أول في مركز التنمية العالمية ومؤلف كتاب "الجوانب الإيجابية في العالم غير المتقدم: لماذا يكون صعود الباقين في صالح الغرب" (The Upside of Down: Why the Rise of the Rest Is Great for the West)..

المراجع:

Friedman, Howard, 2013, "Causal Inference and the Millennium Development Goals (MDGs): Assessing Whether There Was an Acceleration in MDG Development Indicators Following the MDG Declaration," MPRA Paper No. 48793 (Munich: Munich Personal RePEc Archive).

Kenny, Charles, with Sarah Dykstra, 2013, "The Global Partnership for Development: A Review of MDG 8 and Proposals for the Post-2015 Development Agenda," CGD Policy Paper 026 (Washington: Center for Global Development).

Summers, Lawrence H., and Lant Pritchett, 2014, "Asiaphoria Meets Regression to the Mean," NBER Working Paper No. 20573 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, October).

السعي إلى الجودة

النمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية

مونتفورت ملاتشيلا، وريني تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا

إن ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصادات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي. لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان. ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية. فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية.

وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل — الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع — هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد. والقاسم المشترك للنمو الشامل هو جودته، التي يمكن أن تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. وجودة النمو مثل الجَمال في عين الرائي. وقد بين التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث أن النمو المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية. وبالمثل، تكون النتائج الاجتماعية الجيدة التي تتحقق دون نمو سليم غير قابلة للاستمرار (دراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer, 2012). فالنمو الجيد في الاقتصادات النامية لا بد أن يشجع الغايات النهائية لأي سياسة تنمية — أي تحسين مستويات المعيشة، وخفض الفقر، وتقليل التفاوت.

وتُظهر دراسات كثيرة في هذا المجال أن البلدان التي تسجل ارتفاعا دائما في النمو وتراعي الاعتبارات الاجتماعية، يرجَّح أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر بوتيرة أسرع (راجع، على سبيل المثال، دراستي Dollar and Kraay, 2002؛ و Sala-i-Martin, 2006). ومن ثم ينبغي أن يكفل النمو الجيد إدراج شرائح المجتمع الموجودة على حواف عملية النمو. فإن إعادة توزيع ثمار النمو أقل أهمية من ضمان أن يكون النمو عريض القاعدة ويؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية.

مقياس الجودة

على الرغم من توافق آراء الاقتصاديين على أن النمو وحده لا يؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية (دراسة Ianchovichina and Gable, 2012)، فإنه لم يتم حتى الآن وضع تعريف محكم للنمو مرتفع الجودة أو التعبير عنه رسميا بأرقام.

وفي ورقة قمنا مؤخرا بإعدادها (دراسة Mlachila, Tapsoba, and Tapsoba, 2014)، وضعنا مؤشرا لجودة النمو يرصد كلا من طبيعة النمو الجوهرية وبُعده الاجتماعي.

وفكرتنا الأساسية في هذه الدراسة هي أن ليس كل النمو يؤدي إلى نتائج اجتماعية مواتية. فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته للاستمرار وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر. وكان هدفنا من تصميم مؤشر جودة النمو رصد هذه

الخصائص المتعددة الأبعاد للنمو بالتركيز على جوهر طبيعته والنتائج الاجتماعية المرجوة.

ومؤشر جودة النمو هو مؤشر مركب، يتسم تصميمه بالبساطة والشفافية. فهو ناتج عن تجميع لبنتي بناء هما: طبيعة النمو الجوهرية — أي قوته واستقراره وتنوع مصادره وتوجهه إلى الخارج — وبُعده الاجتماعي الذي يمثل النواتج الاجتماعية المرغوبة من النمو (راجع الرسم البياني ١).

لا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية.

ويتعين أن يكون النمو قويا ومستقرا ومتنوعا في مصادره وموجها نحو التصدير حتى يتسنى كبح الفقر (دراسة Dollar and Kraay, 2002). ويؤدي عدم استقرار النمو إلى تفاقم معدلات الفقر وإلى تقويض المساواة نظرا لأن تناقص مهارات الفقراء في أوقات الشدة لا يتم إصلاحه عندما يخرج الاقتصاد من الأزمة (دراسة Ames and others, 2001). وإذا كانت للنمو مصادر متنوعة، فإن ذلك يحد من تغير الأداء الاقتصادي (دراسة Papageorgiou and Spatafora, 2012)، وهو ما يسهم في الحد من الفقر. وعندما يكون النمو موجها نحو التصدير فالأرجح أنه سيرفع نمو الإنتاجية، بسبل منها التعلم بالممارسة، واستيراد التكنولوجيات المتقدمة، ونقل المعارف، وانضباط السوق العالمية، والتنافس، والاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة Diao, Rattsø, and Stokke, 2006). ويمكن أيضا أن يؤدي ذلك التوجه إلى الخارج إلى زيادة قابلية تأثر البلد المعني بتقلبات البيئة الخارجية، إلا أن مؤشر جودة النمو يعالج هذا القلق إلى حد ما بمراعاة تقلب النمو.

وإضافة إلى ذلك، فإن التمتع بحياة مديدة وصحية، إلى جانب إمكانية الحصول على تعليم جيد، مؤشر مهم ومقبول جدا للحد من الفقر (دراسة Sen, 2003). ويحذف المؤشر عددا من المتغيرات الرئيسية الأخرى للشمول، مثل توظيف العمالة وتفاوت الدخل والعوامل البيئية، بسبب قصور البيانات. ويتراوح نطاق المؤشر من صفر إلى ١ — حيث ١ أعلى درجة تسجل للنمو الجيد — ويغطي أكثر من ٩٠ اقتصادا ناميا خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١١.

وما الجديد في هذا المؤشر؟ هل هو صورة أخرى لمؤشر التنمية البشرية الشهير الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (دراسة UNDP, 1990) أو غيره من مؤشرات الرفاه؟ مطلقا: هناك فروق ملحوظة.

فالمؤشر يتجاوز مستويات الدخل ويركز على صميم طبيعة النمو. أما مؤشر التنمية البشرية فهو يقوم في معظمه على الدخل، ويبني على مستوى نصيب الفرد من الدخل في سنة معينة. ويمكن القول بأن مؤشر التنمية البشرية يمثل فعليا ألفيات من النمو المتراكم، ذلك أن مستوى الدخل في وقت ما هو مجموع كل فترات النمو. وتكمن ميزة مؤشر جودة النمو في قدرته على تقييم جودة فترات محددة من النمو داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وتتيح هذه السمة لصناع السياسات معرفة ما إذا كانت استراتيجيتهم للنمو تثمر نتائج جيدة. وعلاوة على ذلك، فإن لمؤشر جودة النمو القدرة على تحديد نتائج النمو والنتائج الاجتماعية التي تعزى فعليا إلى السياسات الراهنة أو الأخيرة.

ويختلف مؤشر جودة النمو أيضا عن مؤشر التقدم الاجتماعي الذي وضع مؤخرا (دراسة SPI; Stern and others, 2014). فمؤشر التقدم الاجتماعي يركز بدرجة أكبر من مؤشر التنمية البشرية على الجوانب القريبة من البعد الاجتماعي لمؤشر جودة النمو ولكنه لا يراعي جوانب النمو الأساسية المتضمنة في جوهر مؤشر جودة النمو.

النتائج التي يتوصل إليها مؤشر جودة النمو

ظهرت عدة موضوعات مهمة من دراستنا التجريبية لمؤشر جودة النمو.

ولا تزال جودة النمو تتحسن على مدى العقدين الماضيين (راجع الرسم البياني ٢)، بفضل التأثير المشترك لعدد من العوامل، بما في ذلك الإجراءات العالمية لتخفيف شدة الصدمات الخارجية مثل تقلبات معدلات التبادل التجاري؛ وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة بوجه عام؛ وحدوث تحول تدريجي نحو الإنفاق العام الذي يراعي الاعتبارات الاجتماعية. وقد أسهمت هذه العوامل في زيادة النمو والحد من تقلبه وتحسين تكوينه وتعزيز قدرته على إنجاز

الرسم البياني ١
نمو ذو شقين
يراعي مؤشر جودة النمو كلا من أساسيات النمو والنتائج الاجتماعية.

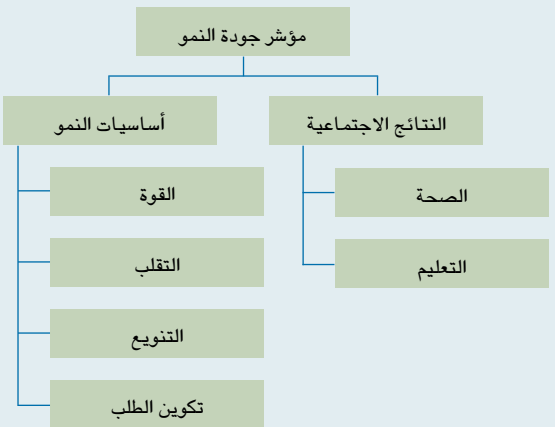

المصدر: دراسة Mlachila, Tapsoba, and Tapsoba (2014).

الرسم البياني ٢
التحسن
يبين مؤشر جودة النمو التحسن الذي يتحقق بمرور الوقت في العينة الكاملة، إلا أن التقارب فيما بين البلدان في جودة النمو لا يزال بطيئا.
(التغير النسبي في مؤشر جودة النمو، ٪، ١٩٩٠–٢٠١١)

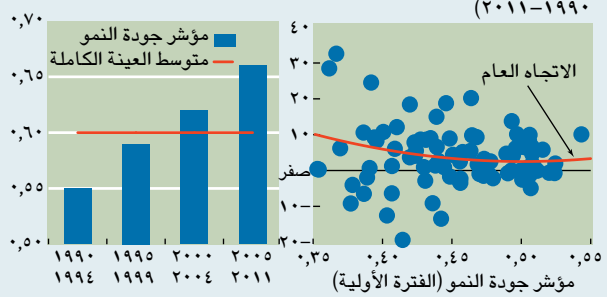

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملحوظة: مؤشر جودة النمو مؤشر مركب، يتراوح نطاقه من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعده الاجتماعي. وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى.

نتائج اجتماعية أفضل. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارب جودة النمو بين البلدان يتسم بالضعف نسبيا. وغالبا ما تلحق البلدان صاحبة الأداء الأضعف بالبلدان صاحبة الأداء الأقوى بمرور الوقت، ولكن بوتيرة بطيئة فحسب. ويتبع ذلك فرضية التقارب التقليدية الواردة في الدراسات المعنية بالنمو. وبعبارة أخرى، عندما تكون جودة النمو لدى بلد ما مرتفعة يصبح من الصعب على نحو متزايد الاستمرار في تحسينها — تماما مثلما توجد قيود بيولوجية على زيادة العمر المتوقع. وفي المقابل، غالبا ما تميل البلدان التي تسجل درجات منخفضة على مؤشر جودة النمو إلى تحسين جودة نموها بوتيرة أسرع نسبيا. وتدعو التحسينات الدائمة في النتائج الاجتماعية إلى الحفاظ على النمو مرتفع الجودة على مدى فترة طويلة — ٣٠ إلى ٤٠ عاما. وقد حققت بلدان مثل الصين وماليزيا خطوات كبيرة في هذا المجال، بالرغم من أن شبكات الأمان الاجتماعي لم يتم تطويرها بشكل كامل بعد. وأحرزت عدد من البلدان الإفريقية، مثل تنزانيا وزامبيا، تحسينات ملحوظة في جودة النمو، ولكن يتعين عليها الحفاظ على هذا الزخم على مدى الوقت.

وهناك اختلافات كبيرة بين البلدان في مستويات الدخل وحسب المناطق (راجع الرسم البياني ٣). ولا غرابة في أن تسجل الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط أعلى الدرجات، تليها الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط فالبلدان ذات الدخل المنخفض. ولا غرابة أيضا أن تواجه الدول الهشة معوقات هيكلية تحول دون تحقيق جودة النمو وتتأخر بوجه عام عن الركب في هذا المجال.

مؤشر جودة النمو يمكن أن يساهم في توجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو ناجح في العالم النامي.

ومن منظور إقليمي، تميزت مناطق أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، بتسجيل أقوى أداء على مؤشر جودة النمو، لأسباب يعزى معظمها إلى التحسن الكبير في المكون الاجتماعي للمؤشر. وقد بدأت أمريكا اللاتينية من قاعدة ضعيفة، حيث كانت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في أوائل التسعينات، وتحسن أداء منطقة وسط وشرق أوروبا على المؤشر بفضل التقدم الاجتماعي الكبير المحرز بعد التحول إلى الاقتصاد السوقي في تلك المنطقة. وكان النمو القوي هو المحرك الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي وجه أغلبه نحو التصدير، وحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات. وهذه المناطق الرائدة تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يساعدها تحسن البعد الاجتماعي، المقترن بمعدلات نمو قوية نسبيا. وتأتي بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأخيرة على الرغم من النمو القوي الذي حققته مؤخرا، والذي لم يترجم حتى الآن إلى تحسن في النتائج الاجتماعية.

وتشير النماذج التجريبية إلى أن هناك مجالا كبيرا أمام صناع السياسات لتحسين جودة النمو (راجع الرسم البياني ٤) بتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار السياسي، وجودة المؤسسات، والإنفاق العام لصالح الفقراء، وتطوير القطاع المالي. ومن المؤكد أن وجود بيئة خارجية مواتية بشكل أكبر عاملٌ مفيد.

وتسهم زيادة الموارد العامة للقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم في تعزيز رأس المال البشري، الأمر الذي لا تقتصر نتيجته على زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل، وإنما أيضا يتيح تكافؤ الفرص للأفراد لجني ثمار النمو الأعلى. وتسهم زيادة تطوير القطاع المالي، الذي ييسر الحصول على الائتمان، في إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص لخلق الثروة ووظائف جيدة. وتؤدي الأوضاع الخارجية، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى معالجة أوجه القصور في المدخرات المحلية المتصلة بالاستثمار المحلي وتعجل وتيرة نقل التكنولوجيا والمعارف.

مجال للتحسين

رغم أن مؤشر جودة النمو يسهم في التحليل الجاري لتفاوت النمو، فهناك عدة سبل لتحسين المؤشر. وتوجد لدى المؤشر إمكانات باعتباره أداة حسنة التوقيت وفعالة التكلفة تتيح لصناع السياسات مراقبة التقدم المحرز في تحقيق النمو الشامل. ولكنه كبقية المؤشرات،

الرسم البياني ٣

المجموعات المعرضة للمخاطر

يبين مؤشر جودة النمو انخفاض جودة النمو عن المتوسط في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الهشة وبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

(مؤشر جودة النمو، ١٩٩٠–٢٠١١)

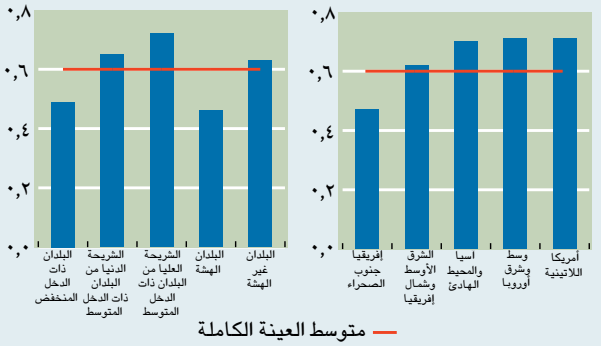

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: مؤشر جودة النمو مؤشر مركب، يتراوح نطاقه من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعده الاجتماعي. وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى.

الرسم البياني ٤

في موقع القيادة

العوامل الرئيسية المؤثرة في مؤشر جودة النمو هي جودة البيروقراطية والإنفاق الاجتماعي والاستثمار الأجنبي المباشر.

(تأثير اختلاف المتغير على مؤشر جودة النمو، ١٩٩٠–٢٠١١)

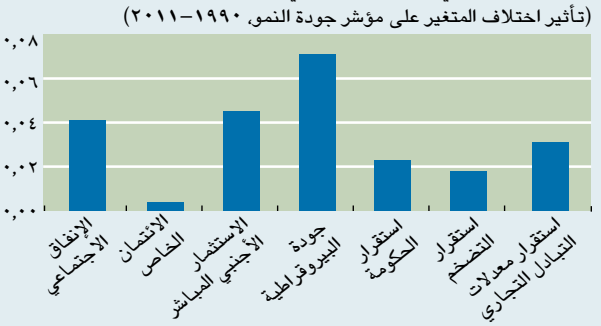

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: مؤشر جودة النمو مؤشر مركب، يتراوح نطاقه من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعده الاجتماعي. وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى. وبالنسبة للإنفاق الاجتماعي والائتمان الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، يوضح الرسم البياني تأثير زيادة مقدارها ٥ نقاط مئوية. وبالنسبة لجودة البيروقراطية واستقرار الحكومة واستقرار التضخم واستقرار معدلات التبادل التجاري، يوضح الرسم البياني تأثير تحسن بانحراف معياري ١.

ترتهن جودته بجودة البيانات التي تغذيه. ونظرا لضعف البيانات الاجتماعية من حيث الجودة والتسلسل، فقد اضطررنا إلى استيفاء عدد من البيانات داخليا واستخدام متوسطات على مدى خمسة أعوام في حساباتنا. ويمكن تحسين المؤشر بإدراج مقاييس للتفاوت مثل متغيرات سوق العمل.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي الانتباه إلى أن المؤشر لا يعالج الاستمرارية في الأجل الطويل. ويعني ذلك ببساطة أن المؤشر لا يمكنه التنبؤ بما إذا كانت سياسات البلد الحالية — التي قد تحسن جودة النمو اليوم — ستؤدي إلى كارثة اقتصادية أو بيئية في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال، يمكن لبلد ما أن يحسن جودة النمو لديه باستنفاد موارده الطبيعية بسرعة أو بزيادة الدين العام.

إن مؤشر جودة النمو أداة مفيدة في السعي إلى إيجاد مقياس أفضل لجودة النمو ويمكن أن يساهم في توجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو ناجح في العالم النامي. ■

مونتفورت ملاتشيلا مستشار في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، وريني تابسوبا وسامبا ويندي تابسوبا اقتصاديان في إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق.

المراجع:

Ames, Brian, Ward Brown, Shanta Devarajan, and Alejandro Izquierdo, 2001, "Macroeconomic Policy and Poverty Reduction" (Washington: International Monetary Fund and World Bank).

Berg, Andrew, Jonathan D. Ostry, and Jeromin Zettelmeyer, 2012, "What Makes Growth Sustained?" Journal of Development Economics, *Vol. 98, No. 2, pp. 149–66.*

Diao, Xinshen, Jørn Rattsø, and Hildegunn E. Stokke, 2006, "Learning by Exporting and Structural Change: A Ramsey Growth Model of Thailand," Journal of Policy Modeling, *Vol. 28, No. 3, pp. 293–306.*

Dollar, David, and Aart Kraay, 2002, "Growth Is Good for the Poor," Journal of Economic Growth, *Vol. 7, No. 3, pp. 195–225.*

Ianchovichina, Elena, and Susanna Lundstrom Gable, 2012, "What Is Inclusive Growth?" Chapter 8 in Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, *ed. by Rabah Arezki, Catherine A. Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu (Washington: International Monetary Fund).*

Mlachila, Montfort, René Tapsoba, and Sampawende Tapsoba, 2014, "A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal," IMF Working Paper 14/172 (Washington: International Monetary Fund).

Papageorgiou, Chris, and Nikola Spatafora, 2012, "Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications," IMF Staff Discussion Note 12/13 (Washington: International Monetary Fund).

Sala-i-Martin, Xavier, 2006, "The World Distribution of Income: Falling Poverty and . . . Convergence, Period," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 121, No. 2, pp. 351–97.*

Sen, Amartya, 2003, "Concepts of Poverty," Chapter 2 in Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation *(Oxford: Oxford Scholarship Online).*

Stern, Scott, Amy Wares, and Sarah Orzell, with Patrick O'Sullivan, 2014, "Social Progress Index 2014 Methodological Report" (London: Social Progress Imperative).

United Nations Development Programme (UNDP), 1990, Human Development Report 1990 *(New York: Oxford University Press).*

COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Jan Svejnar, Andrés Velasco, and many others.

A 12-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises

The 2016–2017 program begins in late May of 2016. Applications are due by January 5, 2016.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | sipa.columbia.edu/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

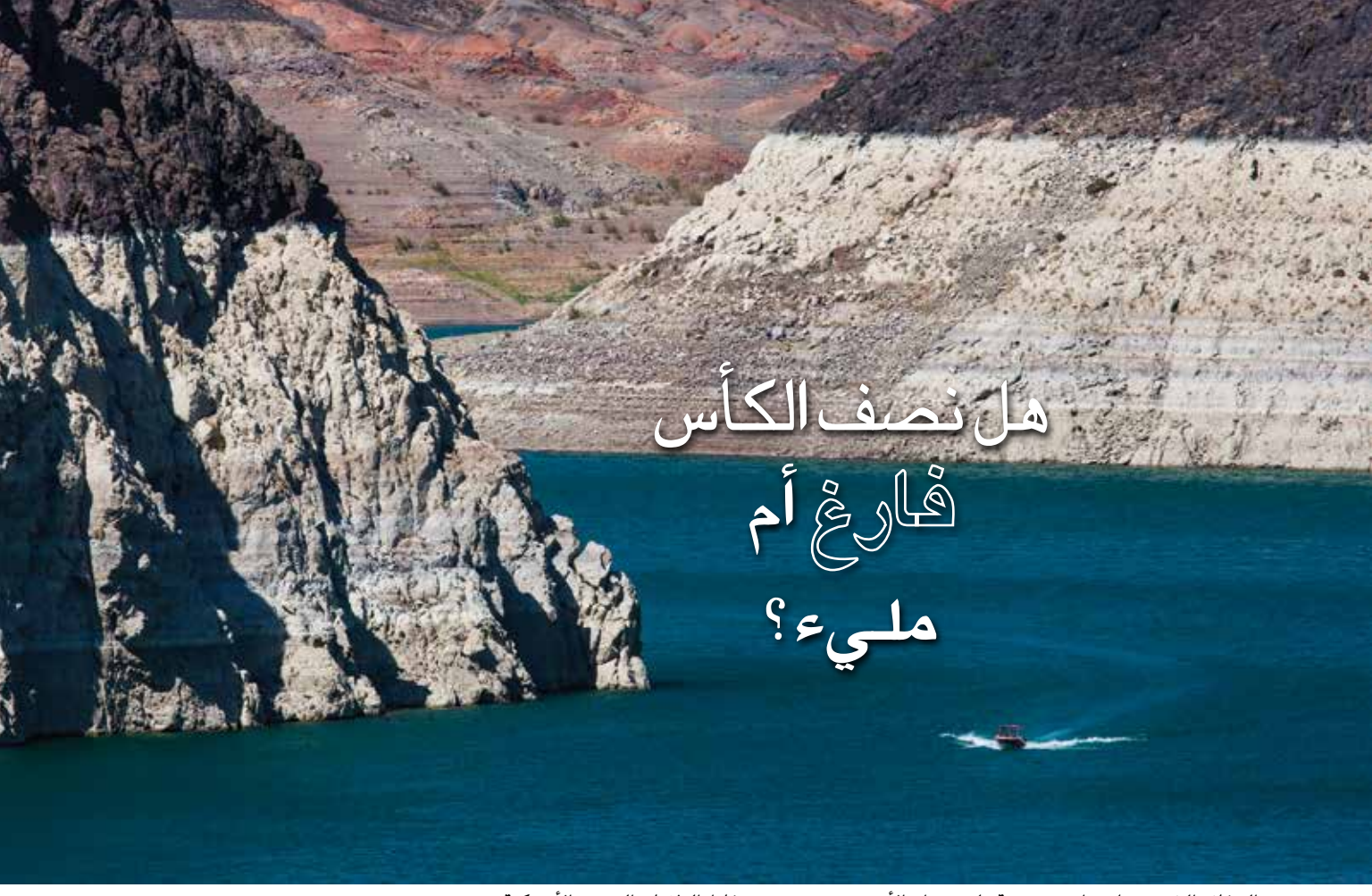

هل نصف الكأس فارغ أم مليء؟

الجفاف الشديد يترك رواسب معدنية على جدران الأخدود، بحيرة ميد، نيفادا، الولايات المتحدة الأمريكية.

كالبانا كوتشار، وكاثرين باتيو، ويان سن

توفير الحوافز المناسبة يمكن أن يسهم كثيرا في إدارة تحديات المياه مع حماية الفقراء

لا نعرف أبدا قيمة الماء حتى تنضب البئر.
— توماس فولر

يوشك أكبر نظام لخزانات المياه يخدم ساو باولو، البرازيل، على النضوب. وأدت عدة عوامل مجتمعة، مثل نمو السكان وزوال الغابات وتلوث الأنهار وتعرض جنوب شرق البرازيل لأسوأ جفاف يحدث على مدى قرن تقريبا، إلى إرغام عدد كبير من السكان على تحمل انقطاع الخدمة بين الحين والحين. وعاش البعض أياما دون ماء. ولجأ السكان إلى حفر آبار خاصة أو تخزين المياه لغسل الملابس وشطف المراحيض.

وعلى بعد آلاف الأميال شمال الولايات المتحدة أيضا، تتعرض مناطق لنقص حاد في المياه بسبب عقود من الاستهلاك غير القابل للاستمرار مصحوبا بظروف الجفاف. فبحيرة «ميد»، أكبر خزان للمياه في الولايات المتحدة، تبطنها حلقة دائرية كالتي تخطها المياه في أحواض الاستحمام، مشيرة بذلك إلى منسوب البحيرة ذات يوم. وفي إبريل ٢٠١٥، أقرت الأجهزة التنظيمية في ولاية كاليفورنيا الأمريكية تخفيضات إلزامية كبيرة في استخدام المياه بما يتجاوز الحدود الصارمة التي كانت مفروضة بالفعل على سقي النباتات وتجميل الأراضي، مع تطبيق غرامات باهظة على المخالفين. ويتوقع المزارعون ترك مساحات تصل إلى قرابة مليون فدان دون زراعة، أي ما يقارب ضعف المساحة المتروكة دون زراعة في العام الماضي.

وفي يناير ٢٠١٥، تعرضت ملاوي لفيضان هو الأكثر تدميرا على مدى الذاكرة الحية أدى إلى تمزيق البلد منخفض الدخل ذي الكثافة السكانية الكبيرة الذي يعيش سكانه على زراعة الكفاف. وتسبب الفيضان في تشريد نحو ربع مليون شخص وتدمير محاصيل وقرى ونفوق أعداد من الماشية. وأعلن رئيس ملاوي بيتر موثاريكا نصف البلد منطقة كوارث.

تلك هي فقط بعض التحديات في مجال المياه التي تؤرق البلدان في مختلف بلدان العالم. ويواجه الناس في جميع أنحاء العالم قيودا متزايدة على قدرتهم على الحصول على المياه الصالحة للاستخدام عندما وحيثما تكون هناك حاجة إليها. وعلى مستوى العالم، يعيش ١,٢ مليار شخص، أي شخص من كل ستة أشخاص، في مناطق تفتقر إلى إمدادات المياه الكافية، ويفتقر نحو شخص من كل تسعة أشخاص إلى إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة، وفي كل دقيقة يتوفى طفل بسبب مرض متصل بالمياه.

ويمكن أن تكون لتحديات المياه آثار سلبية كبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. فنظرا لأن المياه مدخل لا غنى عنه في الزراعة وفي

عدد من الصناعات الأخرى، فإن نقصه أو حدوث تغيرات في إمداده يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ورفع تكاليف الإنتاج وتقييد نمو الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، ربما تكون الصدمات المتصلة بالمياه قد أدت إلى خفض نمو إجمالي الناتج المحلي لموزامبيق بمقدار يصل إلى ١,١ نقطة مئوية سنويا خلال الفترة ١٩٨١–٢٠٠٤، بحسب دراسة للبنك الدولي (دراسة World Bank (2007).

ويؤدي عدم الحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات محسنة للصرف الصحي إلى كبح التنمية من عدة وجوه أيضاً، بما في ذلك بزيادة انتشار الأمراض، وتدهور النتائج الصحية والتغذوية، وخفض مشاركة المرأة في التعليم والأنشطة المدرة للدخل، نظرا لأنها تكلف عادة بجمع ونقل المياه للاستخدام المنزلي. ويمكن أن يؤدي تدهور المياه أيضاً إلى توقف أنشطة في قطاعات كالسياحة تعتمد على جودة البيئة.

إلا أن سلامة السياسات والمؤسسات ساعدت حتى البلدان التي توجد فيها موارد قليلة للمياه على أن تدير بنجاح هذا المورد الطبيعي الشحيح، وذلك ما تشير إليه دراسة جديدة أعدها صندوق النقد الدولي. وتنتهي الدراسة إلى أن التسعير بقيمة أقل من القيمة الفعلية غالبا ما يؤدي إلى الإفراط في الاستخدام وقصور الإمداد. وتستطيع الحكومات، بوضع الحوافز السليمة، أن تتجاوب بفعالية مع هذه التحديات، وأن تلبي في الوقت نفسه احتياجات الفقراء من المياه.

عالم أكثر ظمأ

مع تزايد الطلب على المياه، يتزايد الضغط على موارد المياه في كثير من البلدان. ويتسم المخزون العالمي من المياه العذبة المتاحة لاستخدام الإنسان بمحدوديته وتوزيعه غير المتساوي، مع وجود أكثر من ٦٠٪ منه في ١٠ بلدان فقط. ومن حيث نصيب الفرد من المياه العذبة، لا يمثل النصيب المتاح للفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا جزءا ضئيلا من نصيب الفرد في منطقة أمريكا اللاتينية. وحتى في البلدان التي توجد لديها إمدادات وفيرة من المياه بوجه عام، يمكن أن تواجه مناطق معينة فيها حالات نقص شديد في المياه. ويمكن أيضاً أن تتغير إتاحة المياه في أي مكان بصورة كبيرة على مدى العام نتيجة لتغير المناخ من عام إلى آخر، والتغيرات الموسمية، وفترات الجفاف، والفيضان.

وكما توضح حالتا جنوب شرق البرازيل وكاليفورنيا، تشهد أجزاء كثيرة من العالم بالفعل نقصا في المياه، ويجد ملايين الأشخاص صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه. وقد انتهت دراسة أعدها معهد الموارد العالمية إلى أن ٣٦ بلدا تواجه ضغوطا شديدة من حيث نقص المياه، تعرَّف بأنها سحب أكثر من ٤٠٪ من الإمداد السنوي المتاح (دراسة Gassert and others, 2013). ويمكن أن يؤدي مستوى الاستخدام هذا إلى نقص في المياه في أماكن محددة وتنتج عنه أضرار بيئية.

وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه مع نمو السكان والتوسع الحضري والتوسع الاقتصادي. وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة عن ثبات مستويات استخدام المياه في بعض البلدان مع تزايد ثرواتها، فإن سيناريوهات الأجل الطويل تتوقع حدوث زيادات كبيرة في استخدام المياه لا يمكن لبلدان كثيرة مواجهتها بالموارد الموجودة. وقد ساهمت بعض أوجه التقدم التكنولوجي مثل تحلية المياه وإعادة تدويرها إلى تخفيف قيود إمدادات المياه في بعض الاقتصادات المتقدمة إلا أن تكاليف هذه الحلول مرتفعة وتتطلب ضخ استثمارات كبيرة في البداية. ويتوقع أن يؤدي تغير المناخ وقصور الاستثمار في البنية التحتية المائية إلى زيادة هذا الاختلال بين الطلب على المياه والمعروض منها.

وترجع صعوبة تحديد سعر للمياه إلى تفرد خصائصها وإلى الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والسياسية المحيطة بها. فالمياه سلعة أولية غير متجانسة يمكن استخدامها بصورة متسلسلة؛ ويمكن أن تكون سلعة خاصة (على سبيل المثال، عندما يتم شراؤها معبأة في زجاجة أو إيصالها إلى المنازل عبر خط أنابيب) أو سلعة عامة (على سبيل المثال، عندما تكون متاحة لأي شخص من البحيرات والأنهار ومستودعات المياه الجوفية). ونظرا لضخامة حجم المياه وارتفاع تكاليف نقلها، يقتضي نقلها وتخزينها في كثير من الأحيان ضخ استثمارات أولية كبيرة وتكاليف صيانة مستمرة يمكن أن يصعب بيانها بدقة في السعر المحدد للمستخدمين.

> الأشياء التي تكون لها أكبر قيمة في الاستخدام غالبا ما تكون قيمتها معدومة أو محدودة عند مبادلتها؛ وبالعكس، فإن الأشياء التي تكون لها أكبر قيمة في المبادلات غالبا ما تكون قيمتها معدومة أو محدودة في الاستخدام.
>
> – آدم سميث

وإضافة إلى ذلك، فإن إتاحة المياه للجميع ينظر إليه منذ فترة طويلة باعتباره حقا من حقوق الإنسان وهو أحد أهداف السياسة العامة العالمية المعلنة بوضوح؛ ومن ثم فإنه يتعين توخي العناية في القيام بأي محاولات لتسعير المياه حتى لا يقوض هذا الهدف. وعلاوة على ذلك توجد صعوبة في رصد العوامل الخارجية في تسعير المياه، من قبيل تأثير استخدام المياه على البيئة وتقليل إتاحتها للمستخدمين الآخرين، لأسباب ليس أقلها صعوبة مراقبة المقدار المستخدم، وخصوصا المياه الجوفية المستخرجة.

نظام به تسريب

في كثير من البلدان، تشبه إدارة المياه نظاما من الأنابيب التي يتسرب منها الماء. وفي بعض الأحيان، تؤدي استخدامات المياه على أساس الإتاحة لذوي الامتيازات أو على أساس سياسات تفضيلية تنص عليها القواعد التنظيمية إلى حصول هؤلاء على حصة أكبر من حصتهم العادلة، مما يقوض الاستخدامات التي تنطوي على قيمة اجتماعية واقتصادية أعلى. وغالبا ما تتدفق الموارد المالية بوفرة أكبر للدعم الضمني الذي يوجه لغير المستحقين، على حساب الصيانة المناسبة للبنية التحتية المائية والاستثمار فيها أو تطوير تكنولوجيات لتحسين كفاءتها. ويؤدي ذلك إلى مفاقمة النقص في المياه مستقبلا أو ترك فئات من السكان غير قادرة على الحصول عليها.

وغالبا ما تكون علامات الأسعار القائمة بعيدة عن المستوى المناسب. وتخلص الدراسة التي أجراها الصندوق إلى أن مرافق المياه العامة في كثير من البلدان تفرض رسما ضئيلا فحسب من المقدار اللازم لتغطية جميع تكاليف الإمداد، مثل تكاليف الصيانة. واستنادا إلى هذه التقديرات لفجوات الأسعار وكمية المياه المستهلكة، بلغ دعم المياه نحو ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، أو نحو ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في عام ٢٠١٢. وتراوح الدعم من ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة إلى أكثر من ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات النامية في آسيا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ليتضخم إلى مستوى يصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان.

ويفتقر دعم المياه أيضاً إلى الإنصاف. ومن السهل أن نستشف المنطق وراء دعم مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي حتى مستوى أساسي، إلا أن الدعم غالبا ما يغطي استخدامات تتجاوز هذه الاحتياجات ويذهب إلى أشخاص لديهم دخل كاف لدفع تكاليف تقديم الخدمة. وفي الحقيقة، نظراً لأن الفقراء في كثير من البلدان النامية لا تتاح لهم خدمات المياه والصرف الصحي، أو تقل المقادير التي يستخدمونها عن تلك التي يستخدمها المستهلكون الأعلى دخلا، فإن دعم المياه غالبا ما يفيد الميسورين نسبيا بصورة غير متكافئة. وعلى سبيل المثال، تقدم كابو فيردي والهند ونيكاراغوا للأسر المعيشية الأكثر ثراء ما يعادل ثلاثة دولارات من المياه المدعمة في المتوسط، مقابل قيمة كل دولار يقدم للأسر المعيشية الأشد فقرا.

ونادرا ما يُدرَج دعم المياه في الميزانيات الحكومية أو يتوافر له التمويل الكافي. لكن تأثيره يظهر في قصور التمويل المتاح لأعمال

الصيانة وتدهور البنية التحتية للمياه والخسائر المالية التي تتكبدها المرافق الخدمة العامة. وكما تنفجر الأنابيب المهملة في نهاية المطاف، تظهر التكاليف الحقيقية لتوفير المياه بعد انقضاء فترة ما. ويؤدي اقتران الخسائر المادية بانعدام كفاءة الإدارة إلى استنزاف أموال كان يمكن استخدامها في الاستثمار. وقد انتهت دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن هذه المصادر تُحْدث خفضا كبيرا في الإيرادات المحتملة للمرافق الخدمية العامة—بَواقع ١٥٪ في الاقتصادات المتقدمة و بمتوسط يتجاوز ٣٠٪ في الاقتصادات النامية (دراسة Kingdom, Liemberger, and Marin, 2006؛ انظر الرسم البياني).

وقف التسريبات

يمكن أن يساهم التسعير السليم للمياه في الحفاظ على التوازن بين الطلبات المتنافسة وشح العرض. ويمكن أن يؤدي إصلاح التسعير إلى دعم الحفاظ على المياه والاستثمار وتطوير تكنولوجيات جديدة موفرة للماء، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث يكون نصيب الفرد من استخدام المياه أعلى عادة. وفي الاقتصادات النامية، يمكن

كما هي حال الأنبوب المهمل الذي ينفجر في نهاية المطاف، تظهر في نهاية المطاف التكاليف الحقيقية لتوفير المياه.

أن تؤدي الإصلاحات إلى تعزيز ماليات مرافق المياه العامة مما يشجع الاستثمار ويعزز إتاحة المياه لعدد أكبر من الأشخاص. وفي الوقت نفسه، من المهم ألا تحوَّل الموارد التي تتم تعبئتها من خلال إصلاحات التسعير إلى استخدامات أخرى.

وينبغي أن تصمم إصلاحات التسعير على نحو يوفر الحماية للفقراء. ويعتمد المنهج الأنسب على القدرات الإدارية للبلد وإمكانية استفادة الفئات الضعيفة من شبكات المياه الموجودة. ويتمثل أحد الخيارات في وضع هيكل تعريفات متعدد المستويات يدعم الاستخدام الأساسي للمياه؛ وحتى يستفيد الفقراء من ذلك الخيار، يتعين أن تكون نسبة مرتفعة من الأسر المعيشية مربوطة بشبكة المياه العامة. وهناك بدائل أخرى من بينها دعم المياه في المضخات العامة أو وصلات المياه للمستهلكين من أصحاب الدخل المنخفض وتوجيه مساعدات مالية للأسر المعيشية الفقيرة.

وقد قامت بوركينا فاسو، وهي واحدة من البلدان الخمسة التي وردت ضمن دراسات الحالة القطرية في الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي، بتطبيق تعريفات متدرجة لمياه الشرب – على سبيل المثال، تقوم الفئات التي تستخدم كميات كبيرة من المياه بدعم الفئات التي تستخدم كميات قليلة، وجزءا من تكاليف الصرف الصحي. وفي سنغافورة، التي هي دولة مدينة ذات موارد مائية طبيعية قليلة، لا يوجد دعم على استهلاك المياه الأساسي. وبدلا من ذلك، تقدم الحكومة مساعدة اجتماعية موجهة للأسر منخفضة الدخل.

وتمثل رسوم الاستخراج أداة أخرى للمساعدة على ترشيد الطلب على المياه ومعالجة العوامل الخارجية. وهي مهمة بشكل خاص نظرا لأن قدرا كبيرا من المياه يستخرجه المستخدمون مباشرة من باطن الأرض، بدلا من شرائه من مرافق المياه العامة.

ويقوم عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة بفرض رسوم على استخراج المياه. فعلى سبيل المثال، فرضت ألمانيا رسوما لهدف مزدوج هو الحد من الاستخراج وزيادة الإيراد من أجل حماية البيئة. وفي منطقة فلاندرز في بلجيكا، تزداد رسوم استخراج المياه الجوفية بالتناسب مع المقادير المستخرجة. وفي كندا، تفرض معظم المقاطعات رسوما على التراخيص للمستخدمين الرئيسيين للمياه.

ويمكن أيضا أن تساعد الإصلاحات التنظيمية على تشجيع التوسع في استخدام التكنولوجيات النظيفة، وتحسين إدارة المياه، وتخصيص المياه للاستخدامات الأكثر إنتاجا. وعلى سبيل المثال، أدى إنشاء أسواق لحقوق المياه في أستراليا إلى تحول باتجاه الإنتاج الزراعي ذي القيمة المضافة الأعلى واعتماد تكنولوجيا للري أكثر كفاءة (دراسة Bjornlund and McKay, 2002).

وينبغي زيادة الاستثمار في البنية التحتية المائية في طائفة واسعة من البلدان، مع اعتماد الأولويات المحددة في كل بلد على ظروفه الخاصة به. ويتعين على الاقتصادات النامية التي تتاح فيها المياه بمستويات منخفضة أن توسع شبكات توزيع المياه لديها وأن ترفع سعة التخزين. ويتعين على كثير من البلدان التي يتمتع سكانها بالفعل بإمكانية الحصول على المياه على نطاق واسع استبدال البنية التحتية المتقادمة والحفاظ على إمدادات المياه أو تحريرها في المستقبل. وينبغي أن يكون ضمان كفاية الإنفاق على الصيانة أولوية لجميع البلدان، وإن كان قد يتطلب موارد إضافية من المالية العامة، وهي مسألة صعبة للغاية في البلدان النامية.

وقد ساعد تفويض إدارة الموارد المالية إلى مؤسسات قوية ومستقلة عددا كبيرا من البلدان على التصدي لتحديات المياه التي تواجهها. وعلى سبيل المثال، فإن مجلس المرافق الخدمية العامة في سنغافورة، الذي يتمتع باستقلالية، هو المسؤول عن جميع جوانب الدورة المائية (مثل جمع المياه وإنتاجها وتوزيعها ومعالجتها لإعادة استخدامها) وأسهم بدور أساسي في تنويع مصادر إمدادات المياه، وتعزيز البحوث في مجال التكنولوجيات الموفرة للماء، وتعزيز الحفاظ على المياه.

وقام مرفق المياه العام في بوركينا فاسو، المكتب الوطني للمياه والصرف الصحي، بتنفيذ عقود خدمات تقوم على أساس الأداء مع الحكومة في أوائل الألفينات وإشراك إدارة من القطاع الخاص لها خبرة في إدارة المياه. وتم اختيار المشاريع الاستثمارية بعناية بناء على تقييم لقدراتها من حيث عوائد التكاليف، مع اضطلاع المانحين بدور رئيسي في توفير التمويل. وساعدت هذه الإصلاحات في زيادة هائلة في مدى إتاحة المياه للمستخدمين.

من الاجتراع إلى الاحتساء

ينبغي تكميل إصلاحات تسعير المياه بإصلاحات للسياسات الأخرى تزيد بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام المياه. وفي كثير من البلدان، يكون انعدام كفاءة استخدام المياه في الزراعة نابعا من عدد كبير من السياسات الأخرى، بما في ذلك إعانات أسعار المنتجات الزراعية والقيود التجارية وأوجه الجمود في أسواق الأراضي والأسواق المالية.

ففي باكستان، وهي واحد من أكثر بلدان العالم تعرضا للضغوط من حيث نقص المياه على الرغم من وفرة مواردها المائية، يذهب

الرسم البياني ١

هدرا مهدورا

تضيع على المرافق الخدمية العامة إيرادات عندما تُفقد المياه من خلال تسريبات، أو عندما لا تجرر فواتير استخدام للعملاء، أو في كلتا الحالتين– مما يضيع أموالا كان يمكن أن تستخدم في الاستثمار في البنية التحتية للمياه.

(٪ من إمدادات المياه في المناطق الحضرية)

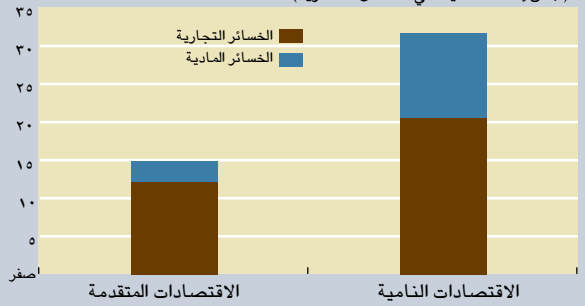

المصادر: دراسة (Kingdom, Liemberger, and Marin (2006)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجزء الأكبر من المياه في ري المحاصيل، ويُستهلك في الزراعة نحو ٩٥٪ من المياه السطحية المتاحة السنوية. ومع ذلك، لا تخضع الزراعة للضريبة إلى حد كبير، رغم أنها تمثل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي ويعمل بها ٤٠٪ من السكان. وتستند رسوم الري إلى مساحة الأرض وليس إلى استهلاك المياه الفعلي، وهو ما أعاق اعتماد التكنولوجيا الأكثر كفاءة وزراعة محاصيل تعتمد على قدر أقل من المياه.

وينشئ دعم أسعار الطاقة أيضاً مثبطات تحول دون كفاءة استخدام المياه في الزراعة، لأنه يخفض تكاليف ضخ المياه الجوفية. ففي اليمن، أدى دعم وقود الديزل، الذي كان ساريا حتى عام ٢٠١٤، إلى إبقاء تكلفة ضخ المياه الجوفية للري منخفضة بصورة اصطناعية. وأعطى ذلك دوافع للمزارعين لزراعة المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، وهو أحد العوامل التي ساهمت في تراجع نصيب الفرد من المياه المتاحة بأكثر من ٢٠٪ على مدى العقد الماضي. وفعليا، فإن البلدان التي تنخفض فيها أسعار وقود الديزل – الذي يستخدم كثيرا لضخ المياه الجوفية للري – غالبا ما تستخدم قدرا أكبر من المياه (راجع الرسم البياني ٢).

وعلى مستوى أساسي أعمق، يتعين على صناع السياسات عند تسعير المياه وتحديد استخداماتها أن يضعوا في الحسبان أن المياه لا غنى عنها من ناحية ومحدودة من ناحية أخرى. وتتطلب الإدارة السليمة للمياه اتباع منهج متكامل وكلي، إذ ينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية متسقة وأن يعزز بعضها بعضا. وهي تتطلب أيضاً من المعنيين على جميع المستويات – المحلية والإقليمية والدولية – تولي المسؤولية وبذل جهود متناغمة.

ويمكن – بل ينبغي – أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور مفيد في ضمان أن تفضي السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان إلى إدارة سليمة للمياه. ومن الوسائل الرئيسية للقيام بذلك تقديم المشورة للبلدان بشأن سبل تعزيز نظمها لإدارة الاستثمار العام، وهو ما سيتيح لها إنفاق أموال كافية على الصيانة وتحسين أولويات الاستثمار العام. ويمكن للصندوق، بالتعاون مع المؤسسات ذات الدراية في مسائل المياه (مثل البنك الدولي)، أن يساعد على زيادة التوعية بتقييم تأثير تحديات المياه على الفئات الفقيرة والضعيفة، والنمو الاقتصادي، والماليات العامة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشجع الصندوق الحكومات على اتباع سياسات اقتصادية كلية تساعدها على وضع الحوافز المناسبة مع حماية الفقراء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إلغاء الدعم الضار المقدم في مجالي الطاقة والمياه – أي الدعم الذي تصاحبه آثار سلبية تتعارض مع الغاية التي ينشدها صناع السياسات – وتوجيه مساعدات اجتماعية للمستحقين بدلا منه. والغاية المنشودة هي أن تنجح البلدان في وضع سياسات اقتصادية كلية تخلق حيزا ماليا أو تحفز التمويل، وهو ما يمكن أن يساهم في زيادة الاستثمارات المتصلة بالمياه من أجل تحسين إتاحة المياه وتعزيز القدرة على تحمل التغيرات في إمداداتها، والحفاظ على الإمدادات المستقبلية أو تحريرها.

ومن الأمثلة التوضيحية في هذا السياق بوركينا فاسو. فمنذ ثلاثين عاما كانت ضفاف الأنهار في بلدة باغري تدعم زراعة الكفاف فحسب. ثم أنشأت الحكومة خزانا كبيرا ببناء سد على نهر ناكانابي واعتمدت سياسة لتشجيع النشاط الاقتصادي في المنطقة. واليوم، يدعم النهر والمنطقة المحيطة به شبكة واسعة من الإنتاج الزراعي، ومفقس للأسماك، والسياحة الإيكولوجية، وتوليد الكهرباء، وكلها أنشطة تجذب الاستثمار من القطاع الخاص وتولد فرص عمل. وتم القضاء على الأمراض التي كانت منتشرة، وأصبحت هناك إمدادات وفيرة من الغذاء، وتحسن الأمن الاقتصادي للأسر، وزادت معدلات الانتظام بالمدارس بصورة كبيرة.

ويشير التقدم الكبير الذي أحرز في بوركينا فاسو إلى المنافع التي تترتب على السياسات والمؤسسات عندما تكون سليمة في مجال إدارة المياه. فعلى الرغم من شح الموارد المائية الطبيعية وشدة التغير في كميات الأمطار، تضاعف مقدار مياه الشرب المتاحة على مدى العقدين الماضيين، بتحفيز من إصلاحات التسعير والإصلاحات المؤسسية المذكورة أعلاه.

فهل إذن نصف الكأس فارغ أم مليء؟ ثمة سبب للتفاؤل يدعو إليه التقدم المحرز في بلدان مثل بوركينا فاسو، التي هي واحدة من أفقر بلدان العالم. وسيتطلب وضع الحوافز المناسبة من أجل الاستخدام الرشيد للمياه جهدا. إلا أن تناغم الجهود يمكن أن يحسن مستويات المعيشة اليوم ويؤمّن هذا المورد الطبيعي النفيس لأجيال المستقبل. ■

كالبانا كوتشار نائب مدير في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي. و كاثرين باتيو مساعد مدير، ويان سن نائب رئيس وحدة، وكلاهما في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة.

الرسم البياني ٢

الحوافز غير السليمة

البلدان التي تنخفض فيها أسعار وقود الديزل، الذي يستخدم غالبا لضخ مياه للري، تستهلك غالبا مقادير أكبر من المياه.

(مقادير المياه المسحوبة لاستخدامات زراعية، نصيب الفرد من المتر المكعب من المياه)

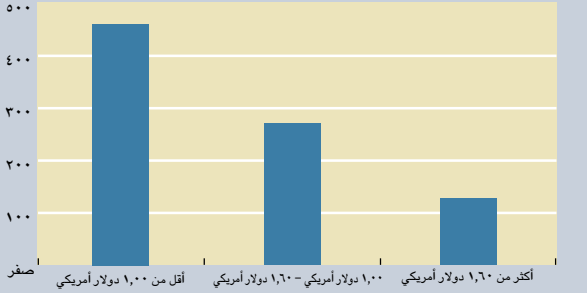

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (٢٠١٢).

ملحوظة: تغطي البيانات الاقتصادات المتقدمة؛ وكومنولث الدول المستقلة؛ وآسيا النامية؛ وأوروبا الصاعدة؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وأفغانستان؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

ويستند هذا المقال إلى مذكرة مناقشات لخبراء الصندوق قيد الصدور بعنوان «هل نصف الكأس فارغ أم مليء؟ مسائل في إدارة تحديات المياه وأدوات السياسات» (*"Is the Glass Half Empty or Half Full? Issues in Managing Water Challenges and Policy Instruments,"*)، من إعداد كالبانا كوتشار، وكاترين باتيو، ويان سن، ونوجين سوفافيفات، وأندرو سويستون، وروبرت تشايدزي، وبينيديكت كليمنتس، وستيفانيا فابريوزو، وفالنتينا فلاميني، ولوري ريدايغر، وهارالد فينغر.

المراجع:

Bjornlund, Henning, and Jennifer McKay, 2002, "Aspects of Water Markets for Developing Countries: Experiences from Australia, Chile, and the US," Environment and Development Economics, *No. 4, pp. 769–95.*

Gassert, Francis, Matt Landis, Matt Luck, Paul Reig, and Tien Shiao, 2013, "Aqueduct Global Maps 2.0," World Resources Institute Working Paper (Washington).

Kingdom, Bill, Roland Liemberger, and Philippe Marin, 2006, "The Challenge of Reducing Non-Revenue Water (NRW) in Developing Countries," Water Supply and Sanitation Sector Board Discussion Paper No. 8 (Washington: World Bank).

World Bank, 2007, "Mozambique Country Water Resources Assistance Strategy: Making Water Work for Sustainable Growth and Poverty Reduction," Strategy Paper (Washington).

الطريق إلى التنمية

الشراكة الدولية والالتزام والمرونة عوامل لا غنى عنها لتحسين الوضع العالمي

كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي.

يقول الفيلسوف اليوناني سينيكا «من لا يعرف إلى أي ميناء يُبحر، فما من رياح ستكون مواتية له». وبعد مرور ألفي عام، تظل هذه المقولة تذكرة خالدة بأهمية تحديد الهدف. فرغم التهكم الذي عادة ما تُقابَل به الطموحات الكبار، تظل قيمة الهدف حقيقة لا مراء فيها—فعلى هَدْيِه تستنير العقول وفي ضوئه تصاغ الشراكات، وفي نهاية المطاف تتضح الحلول.

وتكتسب مقولة سينيكا أهمية خاصة هذا العام، مع التقاء ممثلي المجتمع الدولي للاتفاق على المرحلة التالية في عملية التنمية حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده، حيث تتخذ قرارات حاسمة شاملة—بدءا بإطار التمويل ومرورا بالأهداف البيئية وانتهاء بأهداف التنمية المستدامة التي تَخْلُف الأهداف الإنمائية للألفية. ومن غير المرجح أن تتكرر هذه الفرصة لفترة جيل كامل على الأقل.

وقد تحققت خطوات كبيرة منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. وتشمل هذه الخطوات تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية لتخفيض نسب معينة إلى النصف—تخفيض الفقر العالمي، واحتمالات وفاة الأطفال قبل سن الخامسة، ونسبة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم المياه الآمنة. إلا أن التقدم كان متباينا. ورغم أن عددا من البلدان النامية ارتقى إلى مصاف البلدان «الواعدة»، فإن بعض الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات تأخر عن الركب بصورة مأساوية.

ويجب أن نتأمل أيضا مدى تغير العالم على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد أصبح الاقتصاد العالمي مترابطا بصورة متزايدة من خلال التكنولوجيا والتجارة والتمويل، مما تسبب في زيادة التداعيات العابرة للحدود وأدى بالبلدان إلى تحقيق درجة أكبر من الاعتماد المتبادل. وفي مفارقة واضحة مع نهوض الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مُني الكثير من الاقتصادات المتقدمة بانتكاسات أحدثها الركود الكبير الذي أصابها بضرر بالغ.

مبادئ إرشادية

حين أنظر إلى الماضي، وأتأمل الحاضر، وأتفكر في المستقبل، أرى ثلاثة مبادئ تسترشد بها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

الشراكة: سيتطلب تحقيق أهدافنا الإنمائية شراكة شاملة لتنفيذ السياسات السليمة وتوفير الموارد اللازمة. ويعني ذلك التعاون بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبين هذه الاقتصادات والقطاع الخاص والمجتمع المدني—على الصعيدين الوطني والدولي.

الالتزام: ينبغي أن يبرهن كل شريك على التزامه المستمر لفترة طويلة بعد عام ٢٠٣٠. وبعبارة أخرى، يمكن أن تبدأ شرارة العمل بالإرادة الدولية، ولكن استمرارها لازم للحفاظ على الشعلة المضيئة.

المرونة: يجب التعامل مع الجهود الإنمائية بمرونة حيثما أمكن؛ فيتم تطويع السياسات بما يتلاءم مع الظروف المتفردة في كل بلد، مع ترك مجال للتكيف تبعا لتغير الظروف العالمية.

فكيف يمكن أن نترجم هذه المبادئ المرشدة إلى عمل واقعي يستهدف معالجة الفقر وتعزيز التنمية؟

الأولويات الوطنية

أود توضيح أمر في البداية، هو أن البلدان النامية هي الأقدر على قيادة مسيرتها التنموية، وإن لم يكن يُتوقع منها القيام بهذه المهمة وحدها.

ومن الشروط المسبقة في هذا الصدد أن تتوافر الأساسيات الصحيحة. ويعني ذلك تنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة—بما في ذلك احتواء التضخم، ودورات الانتعاش والكساد، والدين العام. وتؤدي مراكز المالية العامة القوية والاحتياطيات الدولية الكافية إلى تهيئة البلدان لمواجهة الصدمات المعاكسة التي تكون سيطرتها عليها محدودة أو معدومة. أما المؤسسات القوية فتعزز الثقة والرؤية الاستشرافية بما يدعم تنفيذ السياسات والاستثمار الخاص. ومع وجود هذه الأساسيات، يجب أن تتخذ البلدان خطوات إضافية لدعم التنمية.

ومن الأولويات في هذا الصدد تعبئة الإيرادات. ومع ضرورة المرونة الضريبية بين البلدان، ينبغي أن تتسم الضرائب بالبساطة واتساع القاعدة والإدارة الفعالة. وفي هذا السياق، تمثل شفافية الصناعات الاستخراجية عنصرا أساسيا أيضا.

وبعد تحصيل الإيرادات، يتعين استخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق التنمية كما يجب أن تدعمها إدارة مالية عامة قوية. ويكتسب تحسين إدارة المشروعات وممارسات التوريد أهمية خاصة

مع سعي الاقتصادات النامية إلى تلبية احتياجاتها الملحة من البنية التحتية من خلال الاستثمارات العامة—وكذلك الاستثمارات الخاصة في كثير من الحالات.

وبالفعل، يمثل القطاع الخاص شريكا أساسيا للتنمية. ويمكن أن يؤدي تطوير القطاع المالي— بحماية حقوق الدائنين على سبيل المثال—إلى التوسع في إتاحة الخدمات المالية الأساسية للأفراد والمشروعات الصغيرة. ويمكن أيضاً أن تساعد النظم الضريبية والتجارية المصممة بعناية على جذب الاستثمار الأجنبي، مع تحقيق مردود بالغ الأهمية على صعيد التنمية.

وبخلاف هذه التدابير، يجب على الاقتصادات النامية أن تقطع شوطا إضافيا في مجال السياسات حتى تصل منافع النمو إلى كل فئات السكان ويتم احتواء الضرر البيئي. ومن السبل المهمة لإنجاز هذه الأهداف تقديم خدمات عامة فعالة، وإدخال عدد أكبر من النساء في القوة العاملة، ووضع نظم للحماية الاجتماعية، وتحديد السعر الصحيح للكربون.

الدعم الدولي

أعلم أن ما وصفتُه هو مهمة شاقة. إلا أن دور المجتمع الدولي هو دعم هذه الجهود بالدفع لإرساء بيئة مساعدة وتنسيق الإجراءات لمواجهة التحديات العابرة للحدود. ولا يمكن أن يكون التعاون اختياريا بالنسبة للشركاء الدوليين؛ بل هو مسؤولية والتزام.

لماذا؟ لأننا نعيش في عالم يسوده الاعتماد المتبادل حيث تكثر التداعيات الأصلية والمرتدة، ونسمع عبر أرجاء العالم دوي العديد من القوى المؤثرة—المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ويمكن أن تؤدي النتائج إلى تحول كامل في المشهد الراهن، ولكنها يمكن أن تكون مدمرة أيضا. ومن هنا نجد أن مفتاح النجاح هو التعاون الدولي.

وإلى جانب الحاجة إلى صنع سياسات مسؤولة لتعزيز الصلابة الاقتصادية والمالية على مستوى العالم، أرى أن هناك خمسة مجالات ذات أولوية يمكن أن يؤدي فيها الالتزام بالتعاون الدولي إلى دعم التنمية، وهي:

التجارة: فيمكن للاقتصادات النامية أن تستفيد من نظام التجارة العالمي إذا كان محكوما بالقواعد ويتسم بالإنصاف وعدم التمييز.

الإيرادات: من خلال التعاون الدولي بشأن الضرائب من أجل معالجة التحايل الضريبي والحد من التنافس الضريبي بين البلدان، يمكن للبلدان النامية حماية الإيرادات التي تمثل مطلبا ضروريا للإنفاق الاجتماعي والإنمائي.

المعونة: ينبغي للاقتصادات المتقدمة التي تتوافر لها الميزانية الكافية أن تجعل زيادة المعونة من أولوياتها، نظرا لما تمثله من ضرورة لكثير من أفقر بلدان العالم.

الدين: من بين الأولويات تعزيز إطار معالجة أزمات الدين السيادي لتشجيع تسوية الديون بكفاءة وفي الوقت المناسب. ويوجد لدى صندوق النقد الدولي برنامج عمل نشط لدفع هذه الإصلاحات.

البيئة: لا يمكن التصدي الفعال للاحترار العالمي إلا من خلال شراكات دولية، وهو ما يشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومساعدة البلدان منخفضة الدخل في مساعيها للتكيف مع تغير المناخ.

ويبدو مناسبا أن الأحرف الأولى من الكلمات الإنجليزية التي تعبر عن هذه الأولويات تشكل في مجموعها كلمة "trade" أي التجارة (T للتجارة؛ و R للإيرادات؛ و A للمعونة؛ و D للدين؛ و E للبيئة) — ليس بسبب المعني الإيحائي الحديث لهذه الكلمة، والتي تمثل أولوية في حد ذاتها، ولكن لأن معناها الأساسي كصورة من صور التبادل والشراكة والتعاون يشير إلى عنصر جوهري في جهود التنمية العالمية.

دور صندوق النقد الدولي

أرى أن للصندوق دورا مهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في السياقين الوطني والدولي. فالصندوق يشارك في جهود التنمية مشاركة عميقة بالفعل، باعتباره المؤسسة الأولى المعنية بدعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي في العالم — وذلك بالعمل مع

التعاون لا يمكن أن يكون خيارا للشركاء الدوليين؛ بل هو مسؤولية والتزام.

بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا في وضع السياسات وتنفيذها، وبناء القدرات، وتقديم القروض للبلدان المحتاجة.

ولكننا لا نتوقف عن استكشاف سبل تتيح إنجاز المزيد. وفي هذا العام المحوري، أعلن التزامي بتعزيز دعم الصندوق للاقتصادات النامية على ثلاث جبهات واسعة:

التمويل: سنبحث عن سبل تُمكِّننا من إتاحة مزيد من القروض للبلدان النامية بما يساهم في جهودها للتعامل مع الصدمات الخارجية بصورة أفضل. وعلى وجه الخصوص، سنزيد من تركيزنا على مساعدة البلدان الأكثر فقرا وهشاشة.

السياسات: لإحراز تقدم في احتواء شرائح سكانية أكبر في عملية النمو، سنقوم بتعميق جهودنا لإدخال مسائل مثل انعدام المساواة، والفروق بين الجنسين، وإتاحة التمويل، فيما نقدمه من مشورة للبلدان الأعضاء. وستكون الاستفادة من الخبرة الفنية لدى المؤسسات الشريكة أمرا بالغ الأهمية.

بناء القدرات: سنقوم بتعزيز مساعداتنا في مجال بناء القدرات والمشورة التي نقدمها للبلدان الأعضاء دعما لجهود استثمار إمكاناتها الاقتصادية. وستركز المساعدة الفنية على المجالات التي تحتاج إليها بشدة، بما في ذلك دعم تعبئة الإيرادات والاستثمار في البنية التحتية. وسنقوم أيضا بتكثيف جهودنا في البلدان التي تحتاج إليها بشدة — الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات.

وعلينا تحقيق إنجازات على هذه الجبهات — وسنفعل.

فرصة تشكيل المستقبل

كان سينيكا الذي ذكرته في البداية فيلسوفا من المذهب الرواقي. ومن المعتقدات الأساسية في هذا المذهب ما يشيع وصفه اليوم بمقولة أن «الأفعال أبلغ من الأقوال».

وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بهذا التوجه وهو يستعد للمشاركة في ثلاثة مؤتمرات تمثل في مجموعها فرصة للتنمية تحدث مرة كل جيل. فمن مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في يوليو، إلى مؤتمر قمة أهداف التنمية المقرر عقده في سبتمبر في نيويورك، إلى مؤتمر الأهداف البيئية المقرر عقده في باريس في ديسمبر، يجب أن نقتنص فرصتنا لتشكيل المستقبل.

وحتى يتحقق لنا النجاح — ليس فقط في عام ٢٠١٥ ولكن حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده — يجب أن نسترشد بثلاثة مبادئ رئيسية: الشراكة والالتزام والمرونة. ■

أهداف عالمية

حكومات العالم تطرح ١٧ هدفا لمواجهة التحديات العالمية

من المتوقع أن يعتمد قادة العالم مجموعة جديدة من «أهداف التنمية المستدامة» في مؤتمر الأمم المتحدة المقرر انعقاده في شهر سبتمبر المقبل. وتمثل «أهداف التنمية المستدامة» مجموعة من الأهداف والغايات المنشودة والمؤشرات التي يتوقع من الحكومات حول العالم تحقيقها وبلوغها على مدار الأعوام الخمسة عشر القادمة. ومن بين هذه الأهداف المقترحة البالغ عددها ١٧ هدفا القضاء على الفقر والجوع، وجعل المدن آمنة، وحماية المحيطات، والحد من عدم المساواة، وتوفير فرص العمل. وإلى جانب الحد من الفقر، من المفترض أن تؤدي أهداف التنمية المستدامة إلى توجيه الموارد المالية والسياسات الحكومية نحو المجالات التي يمكنها تحقيق الصالح العام بأعلى درجاته.

وسوف تحل «أهداف التنمية المستدامة» محل الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة، والتي وافقت عليها الحكومات في عام ٢٠٠٠ وتنتهي مدتها المحددة في عام ٢٠١٥. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بنطاقها الأضيق قد ركزت على تخفيض الفقر إلى النصف وتحسين مستويات المعيشة لأفقر سكان العالم بحلول عام ٢٠١٥. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق هذه الأهداف أمكن تحقيق أحد الأهداف الحيوية المتمثل في تخفيض مستويات الفقر المدقع إلى النصف قبل موعده المقرر في عام ٢٠١٠، ومع ذلك لا يزال هناك قرابة المليار نسمة يعيشون في فقر مدقع – يقدر بمقياس البنك الدولي بواقع ١,٢٥ دولارا يوميا – وأكثر من ٨٠٠ ألف نسمة لا يجدون ما يكفيهم من طعام.

الأهداف الإنمائية للألفية للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٥

١ القضاء على الفقر المدقع والجوع

٢ تعميم التعليم الابتدائي

٣ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤ تخفيض معدل وفيات الأطفال

٥ تحسين الصحة النفاسية

٦ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض

٧ كفالة الاستدامة البيئية

٨ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

إعداد ناتالي راميريز–جومينا، محرر أول في فريق إعداد مجلة التمويل والتنمية.

أهداف التنمية المستدامة للفترة من ٢٠١٦-٢٠٣٠

الكرامة

١- القضاء على الفقر
٢- القضاء على الجوع

الإنسان

٣- ضمان المعيشة
٤- ضمان جودة التعليم
٥- تحقيق المساواة بين الجنسين
٦- ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع
١١- جعل المدن والمستوطنات آمنة

الكوكب

١٣- وقف تغير المناخ
١٤- حماية المحيطات
١٥- إيلاء الاهتمام بالأرض

الرخاء

٧- ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة
٨- دعم توفير العمل اللائق للجميع
٩- إقامة بنى تحتية قوية وتشجيع الابتكار
١٠- الحد من عدم المساواة
١٢- ضمان أنماط الاستهلاك المستدام

العدالة

١٦- النهوض بالمجتمعات السلمية

الشراكة

١٧- تقوية الشراكة من أجل التنمية المستدامة

حطام مركز التجارة العالمي عقب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

تكلفة الإرهاب

سوبهايو باندیوبادیاي، وتود ساندلر، وجافيد يوناس

الإرهابيون لا يتسببون في تكاليف انسانية مباشرة فحسب، بل قد يتسببوا أيضا في مشكلات اقتصادية لا حصر لها.

أدت التكنولوجيا الجديدة إلى خفض تكاليف النقل وزيادة تدفقات التجارة ورؤوس الأموال بين البلدان. إلا أن نفس التكنولوجيا التي عززت النمو الاقتصادي الدولي سمحت أيضاً بانتشار الإرهاب بسهولة بين البلدان التي أصبحت مصالحها تتشابك بإحكام. ولم يعد الإرهاب مجرد قضية محلية. فالإرهابيون يستطيعون ضرب أهدافهم على بعد آلاف الأميال وإحداث دمار هائل.

ويمكن أن تكون آثار الإرهاب مباشرة بشكل مرعب. وهي تشمل اختطاف الأشخاص أو قتلهم، وتخريب خطوط الأنابيب، وتفجير الأسواق والحافلات والمطاعم، وهو ما تترتب عليه آثار مدمرة. إلا أن الإرهاب يؤدي إلى خسائر تتجاوز الضحايا من البشر والخسائر المادية. فهو يمكن أن يتسبب أيضاً في ضرر بالغ غير مباشر للبلدان والاقتصادات بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية — مثلا، بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة الموظفين والعملاء أو زيادة أقساط التأمين. فقد أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليمن على السفينة الأمريكية «كول» (*Cole*) في عام ٢٠٠٠ وعلى الناقلة الفرنسية «ليمبرغ» (*Limburg*) في عام ٢٠٠٢ إلى إلحاق ضرر بالغ بصناعة الشحن في ذلك البلد. فقد ساهم هذان الهجومان في زيادة بنسبة ٣٠٠ ٪ في أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق ودفعت السفن إلى الالتفاف حول اليمن كلية (دراسة Enders and Sandler, 2012).

وسنتقصى في هذا المقال العبء الاقتصادي الناجم عن الإرهاب. وقد يتخذ أشكالا لا تعد ولا تحصى، ولكننا سنركز على ثلاثة منها، هي: خسائر الدخل القومي والآثار من حيث تأخير النمو، وكبح الاستثمار الأجنبي المباشر، والآثار المتباينة على التجارة الدولية.

تعطيل الإنتاج

خَلُصَ الباحثون الاقتصاديون، ربما على نحو لا يدعو إلى الدهشة، إلى أن الاقتصادات الغنية والكبيرة والمتنوعة أكثر قدرة على تحمل آثار الهجمات الإرهابية من الاقتصادات الصغيرة والفقيرة والأكثر تخصصا.

فإذا أدى الإرهاب إلى تعطيل أنشطة إنتاجية في قطاع واحد في اقتصاد متنوع، يمكن أن تتدفق الموارد بسهولة إلى قطاع آخر لم يتضرر. وإضافة إلى ذلك، تملك الاقتصادات الأغنى قدرا أكبر وأفضل

من الموارد لتخصيصها لجهود مكافحة الإرهاب، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى خفض عدد الأنشطة الإرهابية التي يتعين عليها التعامل معها.

وفي المقابل، قد لا تكون لدى الاقتصادات النامية الصغيرة، المتخصصة في بضعة قطاعات، تلك الصلابة. فالموارد كالعمالة أو رأس المال يمكن أن تتدفق من قطاع متضرر إلى أنشطة أقل إنتاجية داخل البلد أو تنتقل إلى بلد آخر بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، تفتقر الاقتصادات النامية على الأرجح إلى الموارد المتخصصة — مثل معدات المراقبة أو قوة شرطة أو جيش متقدمة تكنولوجيا — يمكن استخدامها في مكافحة الإرهاب. ويسمح ذلك باستمرار خطر الإرهاب، وهو ما يمكن أن يخوِّف المستثمرين المحتملين ويبعدهم. ومن المرجح أن يؤدي وقوع هجوم إرهابي على بلد من هذا النوع إلى فرض تكاليف اقتصادية كلية أكبر ولفترة أطول.

وعلى سبيل المثال، أدت الهجمات المأساوية على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى خسائر تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار أمريكي. إلا أن هذه الخسائر، على ضخامتها، لم تكن سوى جزء ضئيلا (أقل من ٠,١٪) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي كان يبلغ نحو ١٠,٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. وبالمثل، تخلص دراسة Blomberg, Hess, and Orphanides (2004) إلى أن آثار الهجمات الإرهابية العابرة للحدود كانت طفيفة إلى حد ما في المتوسط في ١٧٧ بلدا خلال الفترة ١٩٦٨–٢٠٠٠. فقد أدت إلى خفض نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٠٤٨٪ سنويا.

إلا أن الآثار تكون أشد في البلدان الأصغر، مثل كولومبيا وإسرائيل، وفي مناطق مثل إقليم الباسك في إسبانيا، حيث كانت الأضرار المتصلة بالإرهاب أبلغ بكثير. وعلى سبيل المثال، كلف الإرهاب إقليم الباسك أكثر من ١٠٪ من نصيب الفرد من خسائر إجمالي الناتج المحلي في الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف التسعينات، حين كانت المشكلة حادة (دراسة Abadie and Gardeazabal, 2003). وعلاوة على ذلك، يؤثر الإرهاب على الاقتصادات بصور مختلفة، حسب مستوى التنمية فيها. وتقسم دراسة Gaibulloev and Sandler (2009) عينة من ٤٢ بلدا آسيويا إلى بلدان متقدمة وعددها ٧ وبلدان نامية وعددها ٣٥. وتشير تقديرات الدراسة إلى أن الإرهاب لم يعق النمو بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، ولكنها تبين أن كل حادث إرهابي إضافي عابر للحدود (لكل مليون شخص) يخفض معدل نمو الاقتصاد النامي المتضرر بنحو ١,٤٪. وتؤيد هذه النتائج بدرجة أكبر الفكرة القائلة بأن الاقتصادات النامية الأصغر تتأثر اقتصاديا بالإرهاب بدرجة أكبر من تلك الأغنى والأكثر تنوعا.

تخويف المستثمرين وإبعادهم

غالبا ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي في منطقة معينة إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها، وهو ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى. ويترتب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي وتدفق التكنولوجيا المعززة للإنتاجية إلى البلد المتضرر.

وعلى سبيل المثال، أدت الحوادث الإرهابية التي وقعت في الفترة من منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٩١ إلى خفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا بمقدار ١٣,٥٪ وفي اليونان بمقدار ١١,٩٪ (دراسة Enders and Sandler, 1996). وفي الواقع، يمكن أن تتزايد الخسارة الأولية للموارد الإنتاجية نتيجة للإرهاب أضعافا كثيرة لأن المستثمرين الأجانب المحتملين يقومون بنقل استثماراتهم إلى وجهات أخرى يفترض أنها أكثر أمانا. وتبين دراسة Abadie and Gardeazabal (2008) أن حدوث زيادة صغيرة نسبيا في المخاطر المتصورة للإرهاب في بلد ما يمكن أن تؤدي إلى خفض كبير في صافي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد وتلحق باقتصاده ضررا بالغا. وقمنا بتحليل ٧٨ اقتصادا ناميا على مدى الفترة ١٩٨٤–٢٠٠٨ (دراسة Bandyopadhyay, Sandler, and Younas, 2014) وخلصنا إلى أن حدوث زيادة صغيرة نسبيا في عدد الحوادث الإرهابية المحلية في بلد ما لكل ١٠٠ ألف شخص تؤدي في المتوسط إلى خفض حاد في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. وينخفض صافي الاستثمار بصورة كبيرة مماثلة إذا كانت الهجمات الإرهابية ناشئة في الخارج أو تتضمن أجانب أو أصولا أجنبية في البلد الذي يقع فيه الاعتداء. ووجدنا أيضا أن زيادة تدفقات المعونة الرسمية يمكن أن تؤدي إلى تحييد الضرر الواقع على الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة — لأسباب يمكن أن يكون من بينها أن زيادة المعونة تسمح للبلدان المستفيدة بالاستثمار في جهود أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب.

وقد تلقت معظم البلدان التي شهدت حوادث إرهابية محلية أو عابرة للحدودة بمعدلات تفوق المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠–٢٠١١ قدرا أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو المعونة الأجنبية من المتوسط في

آثار الإرهاب الخافضة للاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة

معظم البلدان التي يزيد فيها عدد الحوادث الإرهابية عن المتوسط يقل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة.

	حوادث الإرهاب المحلية	حوادث الإرهاب العابرة للحدود	الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	المعونة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
الجزائر	٢٧,١٧	٢,٩٣	٠,٧٦	٠,٦٠
أنغولا	*	١,٧٤	٦,٥٧	٣,٣٢
الأرجنتين	١٠,٣١	٥,٧٩	١,٤٨	٠,٠٦
بنغلاديش	١٠,٦٧	*	٠,٢٨	٤,٣٥
البرازيل	*	١,٨٨	١,٦٤	٠,٠٧
كمبوديا	*	١,٧٩	٥,٤١	١١,٤٩
شيلي	٤٢,٣٨	٥,٦٧	٤,٠٣	٠,١٩
كولومبيا	١٠١,٣١	٢٣,١٠	١,٨٨	٠,٤٥
إكوادور	*	١,٣٨	١,١٧	٠,٧٣
مصر	١٠,٢١	*	٢,٥٥	٥,٧٠
السلفادور	٧٢,٣١	٦,٣٣	١,٩٥	٢,٥٢
إثيوبيا	*	١,٥٢	١,٩٥	١٠,١٦
غواتيمالا	٢٤,٦٠	٧,٧٤	١,٤٣	١,٣٩
هندوراس	*	٢,٠٧	٢,٥٢	٦,١٧
الهند	٩٢,٣٣	٨,١٠	٠,٦٣	٠,٦٥
إندونيسيا	*	١,٣٨	٠,٧٦	١,٣٤
إيران	٨,٧٦	٢,٨٦	٠,٥٢	٠,٠٨
إسرائيل	٢٤,٩٥	٢,١٠	١,٧٤	٣,٤٨
لبنان	١٢,٦٩	١٤,٥٢	١١,٥٨	٢,٤٧
المكسيك	*	٣,٢٦	١,٧٩	٠,٠٦
نيكاراغوا	١٧,٩٨	٢,٦٦	٢,٤١	١١,٣٧
نيجيريا	*	٢,٠٠	٢,٧١	٠,٨٤
باكستان	٦١,١٧	٧,١٠	٠,٧٩	٢,٨١
بيرو	١١٠,٥٧	٨,٧٩	١,٩٢	٠,٩١
الفلبين	٤٠,٢٦	٨,٠٥	١,٠٦	١,٢٢
جنوب إفريقيا	٣٢,٣٤	*	٠,٧٦	٠,٣٢
سري لانكا	٣٢,٣٦	٢,٩٠	٠,٨٨	٤,٩٦
السودان	*	١,٥٢	٢,٦١	٤,٦٠
تايلند	٢٢,١٧	١,٤٣	٢,١٢	٠,٥٩
تركيا	٤٠,٥٥	٦,٥٠	٠,٧٢	٠,٣٧
فنزويلا	*	١,٩٠	١,٠٠	٠,٠٤
اليمن	*	١,٦٧	١,٣٧	٣,٥٢
المتوسط ١٢٢ بلدا	٧,٥١	١,٣٨	٢,٩٠	٦,٧٤

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: تشير البيانات إلى متوسط عدد الحوادث الإرهابية، ومتوسط مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتوسط مقدار المعونة الأجنبية سنويا من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١١. وتشير النجمة إلى أن عدد الحوادث الإرهابية كان دون متوسط الاقتصادات النامية البالغ عددها ١٢٢ اقتصادا في مجموع العينة. ولم تدرج بعض البلدان في الجدول إما لأوضاعها الشبيهة بأوضاع الحرب أو لعدم توافر بيانات عنها. وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، تكون للكيان الأجنبي سيطرة على المؤسسة وليس مجرد حق في الحافظة. وتتضمن المعونة كلا من المساعدة الثنائية والمساعدة متعددة الأطراف.

بلدان العينة البالغ عددها ١٢٢ بلدا (راجع الجدول). ومن الصعب تقييم العلاقة السببية، إلا أن الجدول يشير إلى وجود ارتباط يبعث على الإزعاج بين الإرهاب وانخفاض المعونة والاستثمار الأجنبي المباشر، وكلاهما ضروريان للبلدان النامية.

ويعتقد بوجه عام أن التجارة مع بلد يعاني من الإرهاب ينطوي على مخاطر أعلى، وهو ما يسبب زيادة في تكاليف المعاملات وغالبا ما يقلص حجم التجارة. وعلى سبيل المثال، بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر على مدينة نيويورك ومنطقة واشنطن العاصمة، أغلقت الحدود الأمريكية مؤقتا، مما أوقف حركة سير الشاحنات بين الولايات المتحدة وكندا لفترة ممتدة. وتعنى دراسة Nitsch and Schumacher (2004) بتحليل عينة من ٢٠٠ بلد على مدى الفترة ١٩٦٠–١٩٩٣ وتنتهي إلى أنه عندما تتضاعف الحوادث الإرهابية في بلدين بينهما معاملات تجارية في عام واحد، تتراجع التجارة بينهما بنحو ٤٪ في نفس

الاقتصادات النامية الأصغر تتأثر اقتصاديا بالإرهاب بدرجة أكبر من تلك الأغنى والأكثر تنوعا.

ذلك العام. وتنتهي الدراسة أيضا إلى أنه عندما يتضرر أحد الشريكين التجاريين من هجمة إرهابية واحدة على الأقل، يؤدي ذلك إلى خفض التجارة بينهما إلى ٩١٪ من الحجم المتوقع في غياب الإرهاب. وتقدر دراسة Blomberg and Hess (2006) أن الإرهاب والصراعات الداخلية والخارجية الأخرى تؤخر التجارة بنفس القدر الذي تؤخره تعريفة نسبتها ٣٠٪. وعلى وجه التحديد، تخلص الدراسة إلى أن أي شريك تجاري تقع لديه حوادث إرهابية يشهد انخفاضا قريبا من ٤٪ في التجارة الثنائية.

إلا إن دراسة Egger and Gassebner (2015) تنتهي إلى أن آثار الإرهاب على التجارة أقل حدة. وتقول الدراسة إن الآثار قصيرة الأجل المترتبة على الإرهاب تكون قليلة أو معدومة؛ وتكون الآثار كبيرة على المدى المتوسط، وهو ما تعرّفه الدراسة بأنه "فترة تزيد على عام ونصف عام بعد وقوع اعتداء/حادث." وتخلص دراسة Bandyopadhyay and Sandler (2014b) التي تتناول تأثير تكاليف المعاملات المترتبة على الإرهاب إلى أن الإرهاب قد لا يخفض التجارة بالضرورة، وذلك لإمكانية إعادة تخصيص الموارد. وإذا كان الإرهاب يضر بمورد إنتاجي واحد (لنقل الأرض) بصورة غير متكافئة مقارنة بمورد آخر (لنقل العمالة)، فإن الموارد ستتدفق إلى القطاع كثيف الاستخدام للعمالة. فإذا كان البلد يصدر سلعا يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا للعمالة، مثل المنسوجات، فإن الإرهاب يمكن أن يؤدي فعليا إلى زيادة الإنتاج والتصدير. وبعبارة أخرى، رغم أن الإرهاب قد يحد من التجارة في منتج معين لأنه يزيد تكاليف المعاملات، فإن تأثيره النهائي يمكن أن يكون إما زيادة التجارة الكلية أو خفضها. وتتضمن هذه النتائج التجريبية والنظرية التي تبدو متناقضة احتمالات كبيرة لإجراء دراسات مستقبلية.

وبالطبع فإن للإرهاب تداعيات تتجاوز الدمار البشري والمادي والآثار الاقتصادية التي ناقشناها في هذا المقال. فالإرهاب يؤثر أيضا على الهجرة وسياسة الهجرة. ويمكن أن تتعاظم المكاسب والخسائر التقليدية الناشئة عن الحركة الدولية للعمالة بسبب اعتبارات الأمن القومي المتجذرة في أي استجابة للإرهاب.

وعلى سبيل المثال، تركز دراسة صدرت مؤخرا هي Bandyopadhyay and Sandler (2014a) على منظمة إرهابية موجودة في بلد نام. وتبين الدراسة أن سياسة الهجرة للبلد المتقدم الذي تستهدفه الجماعة الإرهابية يمكن أن تكون حاسمة في احتواء الإرهاب العابر للحدود. فالإرهاب العابر للحدودالبلد المتقدميةبصورة كبيرة مماثلةية في عدة متعددة الأطراف.حافظة.يس يانات عنها.المباشر، ومتوسط مقدار المعونة الأجنبية سنويا من عا الذي يستهدف بلدانا متقدمة تتوفر لها حماية جيدة غالبا ما تكون فيه كثافة استخدام المهارات أعلى، ذلك أن التخطيط لذلك الهجوم وتنفيذه بنجاح يقتضيان توافر قدرات متقدمة نسبيا لدى الإرهابي. ومن شأن سياسات الهجرة الجاذبة للمهارات العالية إلى البلدان المتقدمة أن تؤدي إلى استنزاف أصحاب المهارات العالية من المجندين الإرهابيين كما يمكن أن تحد من الإرهاب العابر للحدود. ■

سوبهايو باندیوبادیاي باحث في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس وزميل بحوث في معهد دراسات العمالة، بون، ألمانيا. وتود ساندلر أستاذ الاقتصاد والاقتصاد السياسي في قسم فيبهوتي شوكلا بجامعة تكساس في دالاس. وجافيد يوناس أستاذ مشارك للاقتصاد في الجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. وقد أعد المؤلفون هذا المقال بصفتهم الشخصية، ولا يعكس المقال بالضرورة رأي البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس أو نظام الاحتياطي الفيدرالي.

المراجع

Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal, 2003, "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country," American Economic Review, *Vol. 93, No. 1, pp. 113–32.*

———, 2008, "Terrorism and the World Economy," European Economic Review, *Vol. 52, No. 1, pp. 1–27.*

Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler, 2014a, "Immigration Policy and Counterterrorism," Journal of Public Economics, *Vol. 110, pp. 112–23.*

———, 2014b, "The Effects of Terrorism on Trade: A Factor Supply Analysis," Federal Reserve Bank of St. Louis Review, *Vol. 96, No. 2, pp. 229–41.*

———, and Javed Younas, 2014, "Foreign Direct Investment, Aid, and Terrorism," Oxford Economic Papers, *Vol. 66, No. 1, pp. 25–50.*

Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, 2006, "How Much Does Violence Tax Trade?" The Review of Economics and Statistics, *Vol. 88, No. 4, pp. 599–612.*

———, and Athanasios Orphanides, 2004, "The Macroeconomic Consequences of Terrorism," Journal of Monetary Economics, *Vol. 51, No. 5, pp. 1007–32.*

Egger, Peter, and Martin Gassebner, 2015, "International Terrorism As a Trade Impediment?" Oxford Economic Papers, *Vol. 67, No. 1, pp. 42–62.*

Enders, Walter, and Todd Sandler, 1996, "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece," Kyklos, *Vol. 49, No. 3, pp. 331–52.*

———, 2012, The Political Economy of Terrorism *(New York: Cambridge University Press, 2nd ed.).*

Gaibulloev, Khusrav, and Todd Sandler, 2009, "The Impact of Terrorism and Conflicts on Growth in Asia," Economics and Politics, *Vol. 21, No. 3, pp. 359–83.*

Nitsch, Volker, and Dieter Schumacher, 2004, "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation," European Journal of Political Economy, *Vol. 20, No. 2, pp. 423–33.*

قيد لم ينكسر

رغم أن القانون يحظر العبودية في كل مكان تقريبا، إلا أنها لا تزال موجودة في الشقوق المظلمة للاقتصاد العالمي

مارجا روتانين، وجيانلوكا إسبوسيتو، وبيتيا نستوروفا

لم تتمكن آنا من العثور على عمل في بلدتها لمدة سنوات. وعرض عليها شخص تبدو عليه إمارات العطف وظيفة في مزرعة للفطر في الخارج. وما كان على آنا سوى اقتراض بعض المال، ودفع بعض الرسوم، وتسليمه جواز سفرها. وهو يتولى بقية الأمور. وتركت آنا أسرتها وأصدقاءها، لتجد نفسها تعمل في ظروف عصيبة في المزرعة. وكان يتم ترويعها والاعتداء عليها جسديا. وكان رب العمل يحتجز أجورها، بدعوى أنها مدينة له بأموال.

وذات يوم، داهمت الشرطة المزرعة. وألقت القبض على جميع العاملين وأودعتهم قيد الحجز لحيازة جوازات سفر مزورة وعدم وجود تصاريح عمل لديهم. وأدركت الشرطة أن آنا كانت ضحية للاتجار بالأشخاص ولذلك خيروها بين أمرين: إما أن توجه اتهامات أو تذهب إلى السجن. إلا أن المتاجرين بالبشر هددوا بإيذاء أسرتها في وطنها. ولم يكن لديها مال لتوكيل محامي، وادعى محامو المتاجرين بالبشر أنها تكذب وأنها انتهكت القانون. ولم يجد القاضي أدلة كافية لتوجيه اتهامات للمهربين. وأبلغت آنا بأن عليها أن تغادر البلد. ونظرا لأنها لم تكن قادرة على سداد المال الذي اقترضته للسفر إلى الخارج، بقيت في البلد بصورة غير مشروعة وعثرت على عمل كعاملة منزلية. وكان رب العمل الجديد يستغلها أيضا، ولكنها كانت تخشى الذهاب إلى الشرطة. ووقعت في الشرك...

هذه القصة الحقيقية عن آنا، المنشورة في الموقع الإلكتروني لمنظمة لاسترادا إنترناشيونال La Strada International، وهي منظمة غير حكومية، التي تسرد أيضا ما الذي كان ينبغي أن يحدث ولكن لم يحدث، ليست للأسف القصة الوحيدة. إنها قصة التهديدات واستخدام القوة، والخداع والاستغلال، وصعوبة تحديد الهوية، والتعرض المتكرر للأذى. هذا هو الاتجار بالبشر: شكل من أشكال العبودية يحدث في القرن الحادي والعشرين. وآنا ليست وحدها، بل إنها واحدة من عدة ملايين من الأشخاص الذي يقعون ضحايا الاتجار بالبشر في مختلف أنحاء العالم، لأغراض جنسية وأغراض العمل وغير ذلك من الأغراض. وليس من السهل جمع البيانات عن نشاط هو في جوهره نشاط إجرامي سري، ولذلك فإن الأرقام الرسمية عن الضحايا الذين تم التعرف عليهم ليست في الغالب سوى غيض من فيض.

ويتزايد عدد ضحايا الاتجّار بالبشر يوما بعد يوم. ففي عام ٢٠١٢، قدرت منظمة العمل الدولية عدد الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للسخرة والاستغلال الجنسي بنحو ٢٠,٩ مليون شخص. ومؤخرا، نشرت مؤسسة ووك فري (Walk Free Foundation)، في مؤشرها العالمي للعبودية لعام ٢٠١٤، تقديرات جديدة للعبودية الحديثة، رفع العدد إلى ٣٥,٨ مليون شخص.

وتتزايد أيضاً الحصائل غير القانونية التي يولدها الاتجّار بالبشر، مما يجعل هذا النشاط واحداً من الأنشطة الإجرامية الأكثر ربحية. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الأرباح غير المشروعة للسخرة تبلغ ١٥٠ مليار دولار أمريكي سنويا (بيانات عام ٢٠١٤). وتبلغ هذه الأرباح أعلى مستوى لها في آسيا (٥١,٨ مليار دولار أمريكي) والاقتصادات المتقدمة خارج آسيا (٤٦,٩ مليار دولار أمريكي).

ويتحكم قانون العرض والطلب في علم الاقتصاد بالمتاجرين بالبشر. وعلى الرغم من عدم وجود نمط ثابت، فإن ما يحدث عموما هو أنه يتم إرسال الضحايا إلى وجهات يكون فيها الطلب أعلى على العمل منخفض أو عديم التكاليف أو على الاستغلال الجنسي. وعادة ما يتم إغراء الضحايا بالدخول في شبكة الاتجّار بالخداع وبوعود بحياة أفضل. ولذلك فإنهم يأتون في الغالب من بلدان ذات أوضاع اقتصادية ضعيفة، بما في ذلك البطالة المرتفعة.

ومكافحة الاتجّار بالبشر ضرورة أخلاقية بقدر ما هي ضرورة اقتصادية. فهي ضرورة أخلاقية لأن المتاجرين بالبشر يعاملون الأشخاص وكأنهم سلع أولية يمكن التصرف فيها ويرتكبون أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وهي أيضا ضرورة اقتصادية لأن استخدام الأشخاص المتاجر بهم للعمل على مدار الساعة مقابل أجور ضعيفة أو بلا أجر يكبح المنافسة العادلة. وغالبا ما يتم غسل أو دمج الحصائل غير القانونية الكبيرة التي يولدها الاتجّار بالبشر— بهالة من القانونية — في الاقتصاد المشروع، مما قد يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي.

تحويل المساعدة إلى قانون

يفرض منع الاتجّار بالبشر ومكافحته، وتحديد الضحايا وتوفير الحماية لهم، العديد من التحديات، ومن بينها ما يلي:

- عدم معرفة الضحايا إلى من يلجأون وتدابير الحماية المتاحة؛
- خوف الضحايا من السلطات العامة وعدم ثقتهم فيها، وهو ما يمنعهم من محاولة الوصول إليها والتماس المساعدة؛
- الصعوبة التي تواجهها السلطات في التمييز بين المهاجرين المهرَّبين وضحايا الاتجّار؛ فالفئة الأولى توافق على تهريبها وتنتهي رحلتها في بلد آخر؛ أما الأخيرة فإنها إما لم توافق قط أو كانت موافقتها عديمة المعنى بالنظر إلى كذب الوعود والمعلومات؛
- الصعوبات أثناء مرحلة الدعوى القضائية — على سبيل المثال، صعوبة جمع الأدلة وتأمين التعاون الدولي الفعال.

ويمكن أن يحدث الاتجّار بالبشر داخل البلد الواحد، إلا أن عبور الحدود سمة مميزة للجريمة في أغلب الحالات. ومن ثم فإن التعاون الدولي لا غنى عنه لمنع الاتجّار بالبشر وتقديم المتاجرين بالبشر إلى العدالة. وقد كان للأمم المتحدة قصب السبق في عام ٢٠٠٠ حين اعتمدت بروتوكول منع وقمع ومعاقبة المتاجرين بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (المعروف باسم بروتوكول باليرمو). واليوم يتقيد ١٦٦ بلدا حول العالم بهذا التشريع الدولي الرائد.

ويتضمن بروتوكول باليرمو أول تعريف متفق عليه عالميا للاتجار بالبشر. هو يهدف إلى تيسير وضع منهج موحد للجرائم الجنائية المحلية بين البلدان لدعم التعاون الدولي الكفء في التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها قضائيا. ويهدف البروتوكول أيضاً إلى حماية ضحايا الاتجّار ومساعدتهم. وهذا البروتوكول تدعمه خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجّار بالأشخاص، التي أنشئ بموجبها صندوق استئماني لمساعدة الضحايا ودعمهم.

يأتي الضحايا في الغالب من بلدان ذات أوضاع اقتصادية ضعيفة، بما في ذلك البطالة المرتفعة.

ومع بلوغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في عبودية حديثة نحو مليوني شخص في البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا، حسب بعض التقديرات (المؤشر العالمي للعبودية لعام ٢٠١٤)، لم يكن بمقدور المجلس — الذي تتمثل مهمته الرئيسية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون — أن يتجاهل هذا الانتهاك الكبير لحقوق الإنسان. فقام في عام ٢٠٠٥ باعتماد اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجّار بالبشر. ويبلغ عدد البلدان الأوروبية التي تتقيد بهذه الاتفاقية ٤٣ بلدا.

ورغم أن اتفاقية مجلس أوروبا تبنى على بروتوكول باليرمو (وعلى بعض التشريعات المحلية الفعالة)، فإنها تذهب إلى أبعد مما ذهب إليه البروتوكول في كثير من الجوانب. فهي تركز على حماية ومساعدة ضحايا الاتجّار (على سبيل المثال بتقديم إعانات الكفاف، وتمكين الضحايا من الحصول على علاج طبي طارئ، وتعليم الأطفال) وحماية حقوقهم (بتوفير المساعدة عن طريق خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية وإتاحة المحامين والمشورة القانونية)، كما تركز على منع الاتجّار بالبشر وعلى محاكمة المتاجرين بالبشر. ويسمح للدول غير الأوروبية أيضاً بتوقيع الاتفاقية، كما فعلت بيلاروس.

وتتضمن اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الاتجّار بالبشر بعض الأحكام التي تعتبر بعيدة الأثر والتي تشكل بالفعل مصدرا لإلهام السياسات والتشريعات الوطنية في أوروبا وفي مختلف بلدان العالم. وتسري الاتفاقية على جميع أشكال الاتجّار — الوطني والعابر للحدود الوطنية، سواء كان متصلا بالجريمة المنظمة أو لم يتصل بها. وتسري أحكامها سواء كان الضحية امرأة أو رجلا أو طفلا؛ وأيا كان شكل الاستغلال؛ وما إذا كان الضحية يستغل لأغراض جنسية أو لأغراض السخرة أو الخدمات القسرية.

وهي تلزم الدول بتنفيذ تدابير توفير المساعدة والحماية للضحايا. وتلزم البلدان باتخاذ ما يلزم لإتاحة فترة لا تقل عن ٣٠ يوما للتعافي والتفكير. وخلال هذه الفترة، لا يجوز ترحيل الضحايا الموجودين في البلد المعني بصورة غير مشروعة أو المقيمين فيه بتصريح إقامة قصير الأجل. وتتيح هذه الحماية للضحايا التعافي بعيدا عن تأثير المتاجرين بالبشر حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التعاون مع السلطات.

ولتثبيط الاتجّار بالبشر والحد من الطلب، تجرم أحكام الاتفاقية كل من يستخدم خدمات الضحايا. ويبنى ذلك على عدد آخر من التدابير الوقائية، مثل التوعية والتثقيف. ويجب على البلدان أيضاً أن تتأكد من عدم معاقبة الضحايا على أنشطة غير قانونية أرغموا على ارتكابها.

وأخيرا، تتضمن الاتفاقية حق الضحايا في تعويضات يدفعها الجناة أو الدولة.

وأنشأت اتفاقية مجلس أوروبا آلية مستقلة للرصد (فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجّار بالبشر)، تقوم دوريا بتقييم الدول التي تتقيد بالاتفاقية — لضمان الامتثال لأحكامها. وبالفعل يقوم الفريق، عن طريق الدفع باتجاه إحداث تغييرات قانونية أو مؤسسية أو تحسين السياسات المعنية بمكافحة الاتجّار وزيادة تكاملها، بإحداث فرق لملايين الضحايا.

وتقوم منظمات دولية أخرى أيضاً بأنشطة حثيثة لمنع الاتجّار بالبشر. فقد اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٣ خطة العمل لمكافحة الاتجّار بالبشر. وتتضمن هذه الخطة، التي جرى توسيعها في عام ٢٠١٣، تدابير لمساعدة البلدان على تنفيذ التزاماتها بمكافحة الاتجّار بالبشر وآلية للمتابعة تعزز التنسيق بين الدول، سواء داخل بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو مع المنظمات الدولية الأخرى. وتعتمد الخطة، شأنها في ذلك شأن المعاهدات الواردة أعلاه، منهجا متعدد الأبعاد لمكافحة ومنع الاتجّار بالبشر، وحماية الضحايا، ومنع الاتجّار بالبشر، ومقاضاة الأشخاص الذين ييسرون هذه الجريمة أو يرتكبونها.

وعلى المستوى الإقليمي، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيها في عام ٢٠١١ بشأن منع ومكافحة الاتجّار بالبشر وحماية الضحايا. ويهدف التوجيه إلى تنسيق تعريف الجريمة والعقوبات المتصلة بها. ويتضمن أحكاما لحماية الضحايا ومساعدتهم ودعمهم، وأحكاما لمنع الجريمة وتحسين مراقبة وتقييم جهود الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وفي أمريكا اللاتينية — حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في العبودية الحديثة بنحو مليون شخص (المؤشر العالمي للعبودية لعام ٢٠١٤) — اعتمدت منظمة الدول الأمريكية خطة عمل جديدة في ديسمبر ٢٠١٤ لمكافحة الاتجّار بالبشر. وتهدف هذه الخطة إلى تشجيع التنفيذ الكامل لبروتوكول باليرمو؛ وتعزيز التعاون والتنسيق المشتركين بين الهيئات على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية بين أعضائها ومع المنظمات الدولية؛ وتحسين عمل الهيئات الحكومية التي تتعامل مع الاتجار بالبشر. وتسعى الخطة إلى الحد من قابلية التعرض لمخاطر الاتجار بالبشر؛ وتدريب المهنيين والمؤسسات والمنظمات المشاركة في مكافحة الاتجار بالبشر؛ وتوزيع تقارير عن سبل مكافحة المشكلة؛ وتعبئة المجتمع لمنع الاتجّار بالبشر والتوعية بمخاطره وعواقبه.

الشراكات لمنع الانتهاكات

يمكن أن تتيح التشريعات إمكانية الانصاف للضحايا. إلا أن المسؤولية عن مكافحة الاتجّار بالبشر تقع أيضاً على شريحة عريضة من المجتمع. ومن العناصر الأساسية للإجراءات المعنية بمكافحة الاتجّار بالبشر تعاون السلطات العامة، مثل سلطات إنفاذ القانون، وشراكتها مع المجتمع المدني والمنظمات الخاصة. وينبغي أن يكفل قطاع الصناعة والتجارة أن تكون المنتجات التي يبيعها والخدمات التي يقدمها ليست نتيجة الاستغلال. وينبغي أن يتوخى قطاع السياحة اليقظة من أن يستغل لأغراض الاتجّار بالبشر نظراً لأن الضحايا المتاجر بهم يُحضرون في بعض الأحيان إلى بلد ما بصفة سائحين. ويمكن أن يضطلع قطاع السياحة أيضاً بدور وقائي مهم بالانضمام إلى السلطات العامة في جهودها في مجال التوعية. ويمكن أن تقوم وسائل الإعلام بتوعية الجماهير بأخطار الاتجّار بالبشر وتثبيط الطلب بالتأثير على الرأي العام. وتمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص — على المستويين المحلي والدولي — جانبا أساسيا من أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الاتجّار بالبشر.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي يتفق على ضرورة اتباع منهج متعدد التخصصات ومتعدد الأبعاد لمكافحة الاتجّار بالبشر. ويتضمن هذا المنهج في معظمه تدابير لتوفير الوقاية والمساعدة، فضلا عن مقاضاة الجناة والتعاون الدولي. ولكن مع التسليم بفائدة اعتماد معاهدات (والتصديق عليها) وإصدار خطط عمل وتمرير تشريعات إقليمية ومحلية، فإنه من الضروري تطبيق هذه التدابير بفعالية حتى يحدث فرق في حياة ضحايا الاتجّار بالبشر. فالتأكد من أن الإجراءات مستوفاة، والامتثال لنص القانون دون استلهام روحه، لن يقضيا على

مكافحة الاتجار بالبشر ضرورة أخلاقية بقدر ما هي ضرورة اقتصادية.

هذا الشكل الحديث من أشكال العبودية. ويمكن أن يساهم في ضمان الامتثال توفيرُ المساعدة والحماية للضحايا مع الالتزام المستمر من جانب المرابطين في الجبهات الأمامية بتخفيف معاناة الضحايا وخوفهم، إلى جانب محاكمة المتاجرين بالبشر بصورة استباقية وتنفيذ المراقبة الفعالة على النحو المتوخى في اتفاقية مجلس أوروبا.

وتتمثل الخطوة التالية في قيام البلدان بقياس مدى فعالية استجابتها لجريمة الاتجّار بالبشر. فهل يحدث فعلا تنسيق بين جميع الهيئات المعنية على المستويات الوطنية؟ وما هو عدد ضحايا الاتجار بالبشر الذين تعم التعرف عليهم والمعترف بهم كضحايا للاتجار بالبشر عندما يدخلون أقسام الشرطة، بدلا من «خلط الأوراق» والتعامل معهم باعتبارهم مهاجرين غير قانونيين؟ وهل يتلقى الضحايا مساعدة مادية ونفسية واجتماعية؟ وما مدى نجاح التحقيقات في قضايا الاتجار بالبشر وما الظروف التي تتم فيها تلك التحقيقات؟ وهل يجري مقاضاة المتاجرين بالبشر وإدانتهم ومصادرة أصولهم؟ وهل يحكم بتعويضات للضحايا، وما مقدار تلك التعويضات؟ وهل الجزاءات التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية المدانين لارتكاب جرائم الاتجّار بالبشر فعالة ورادعة ومتناسبة مع الجرم؟ وهل توفر للضحايا حماية من الانتقام أو الترويع المحتمل، خاصة أثناء وبعد التحقيق مع الجناة ومحاكمتهم؟ وهل توفر البلدان تعاونا دوليا بنّاءً وفي الوقت المناسب في قضايا الاتجّار بالبشر، وما مدى فعالية ذلك التعاون؟

توفر الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها على الأرجح تحققا من الوقائع بشأن ما إذا كانت المعايير المحلية والدولية فعالة من حيث التطبيق، حتى يتسنى منع أشخاص مثل آنا من الدخول في دوامة الاتجّار بالبشر وتقديم جميع الضالعين في هذه الجريمة إلى العدالة. ■

مارجا روتانين مديرة وجيانلوكا إسبوسيتو رئيس إدارة بمديرية الكرامة الإنسانية والمساواة في مجلس أوروبا؛ وبيتيا نستوروفا الأمين التنفيذي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر.

بناة الرمزية الوطنية على ورق البنكنوت

جنوب إفريقيا تفخر بتنوعها السكاني في آخر تصميم للعملة

سايمون ويلسن

البلدان التي لديها أكثر من لغة رسمية واحدة تستعين بلغة الإشارة العامة لتأكيد حالة تعدد لغاتها الوطنية واستخدامها. وبالتالي فإن لافتات الطرق، والمطبوعات الرسمية، والشعارات أو العلامات الوطنية، والطوابع البريدية، وملصقات شركات الطيران، وغيرها من العلامات البارزة تصبح وسائل لعرض وتعريف الناس بلغتين أو ثلاث لغات.

فما بالك بإحدى عشرة لغة.

تلك هي المهمة التي واجهت جنوب إفريقيا في المرحلة المبكرة من التحول إلى الديمقراطية في عام ١٩٩٤ عندما تولت «أمة قوس قزح»، وهو الاسم الذي أطلقته على نفسها، مقاليد الحكم لتخلف دولة الفصل العنصري التي دامت طوال نصف القرن السابق. ومن السمات العديدة والجديدة التي تميزت بها هذه الأمة الوليدة كانت الزيادة الهائلة في عدد اللغات الرسمية المعترف بها. ولتشجيع الشعور الجديد بالمواطنة الاحتوائية بين الأعراق المتنوعة في جنوب إفريقيا، تحولت اللغتان الرسميتان المعترف بهما قبل عام ١٩٩٤ إلى اللغات الإحدى عشرة الرسمية في جنوب إفريقيا الجديدة.

ففي أعقاب الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ١٩٩٤ أضيفت إلى اللغتين الإنجليزية والأفريكانية السائدتين قبل هذا العام تسع لغات أخرى وهي الإندبيلي، وشمال سوثو، وسوثو، وسوازي، وتسونغا، وتسوانا، وفيندا، وزوسا، وزولو.

وقد يجد بناة الرمزية الوطنية في سياق بحثهم عن منابر للخطاب الجماهيري للتعريف بإحدى عشرة لغة رسمية أن جميع وسائل الدعم المعتادة تقريبا للتعريف بلغتين أو ثلاثة فقط هي وسائل غير مجدية. ولكن لا تزال هناك وسيلة للتواصل تتضح كفاءتها الفريدة للترويج للغات الإحدى عشرة في أمة تتسم بالتنوع السكاني: حيث يستخدمها جميع السكان تقريبا بصفة يومية، ويسهل التعرف عليها بألوانها وتصميماتها، ويسهل إلى حد كبير حملها وتخزينها، بالإضافة إلى كونها رمز للمكانة الاجتماعية: وهي ليست طابع البريد – الذي ينحسر استخدامه في ظل التقدم التكنولوجي – وإنما أوراق العملة (البنكنوت).

أربع وظائف

جاءت إعادة إصدار خمسة من أوراق العملة الرئيسية في جنوب إفريقيا مؤخرا، وطُرحت رسميا في نوفمبر ٢٠١٢، لتخدم أربع وظائف أساسية، حسبما أعلنه بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا الذي أصدر هذه الأوراق النقدية.

• إحياء ذكرى الرئيس السابق نيلسون مانديلا، الذي توفي عام ٢٠١٣: فظهور صورة مانديلا على واجهة أوراق العملة الخمسة الجديدة هو اعتراف رسمي جديد بمكانته كالأب الروحي لهذه الأمة الجديدة؛

• زيادة السمات الأمنية في العملة الوطنية: فالبنوك المركزية حول العالم عليها أن تظل متقدمة بخطوة على التطورات المتزايدة في أجهزة الماسح الضوئي والطابعات المتاحة لمزوري العملة؛

• ترويج صورة «الخمسة الكبار»—أي الأنواع الخمسة من الكائنات الحية الرئيسية — وهي الخرتيت والفيل والأسد والجاموس والنمر— في بلد يتزايد فيه الوعي بضرورة حماية الحياة البرية وتمثل فيه حدائق رحلات السفاري مصدر جذب رئيسي للسياح؛

• عرض كل لغة من اللغات الرسمية الإحدى عشرة في البلاد، لتشجيع الاحتواء والتماسك بين الأعراق المختلفة التي كان يحبذ فيما مضى أن تنمو على نحو منفصل.

وهناك سمة جديدة أخرى لهذا الإصدار الأخير وتتمثل في استخدام المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لنشر الوعي بأوراق العملة الجديدة والترويج لقبولها. فجنوب إفريقيا هي أحد الاقتصادات الصاعدة التي تخطو خطى سريعة نحو التحضر، إلا أنها لديها أيضا قطاع اقتصادي غير رسمي يعمل خارج الهيكل الرسمي للتجارة وتوظيف العمالة الذي يخضع للتنظيم وأداء الضرائب. وبالتالي قد لا تصل للجماهير المعلومات بشأن إجراء تغييرات مفاجئة في شكل العملة بالسهولة الكافية لمثل هذه الأطراف الفعالة غير الرسمية.

اقتصاد قائم على النقد

ونظرا لأن هذا القطاع غير الرسمي لا يتعامل إلى حد كبير مع الجهاز المصرفي وبالتالي يكاد يكون قائما تماما على الأساس النقدي في تعاملاته، فإن اتساع نطاق الدراية بالعملات المعدنية وأوراق العملة ومدى قبولها هما عاملان حيويان لفعالية عمله. ولذلك أعلن بنك الاحتياطي انطلاق أوراق العملة الجديدة على نحو متزامن مع عروض الشوارع على المستوى الوطني، حيث يتم عرض عينات من أوراق العملة الجديدة في «الأسواق التجارية للبيع بالتجزئة، ومراكز خدمات

نرغب في الوصول إلى كل مواطن جنوب إفريقي من خلال حملة التواصل هذه. إن مسؤوليتنا كبنك الاحتياطي أن نوفر الحماية لمصداقية عملة جنوب إفريقيا الوطنية. ولن يتحقق ذلك إلا بضمان معرفة الجماهير التامة بنقودهم وبسماتها المميزة.

—هلنغاني ماثيبولا
مدير إدارة الاستراتيجية العامة والتواصل
في بنك الاحتياطي بجنوب إفريقيا

النقل، ونقاط توزيع مدفوعات معاشات التقاعد في المناطق الحضرية والريفية في أقاليم جنوب إفريقيا التسعة».

أما حملات الترويج على شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي فقد طرحت تفاصيل مظهر العملة النقدية الجديدة كما حثت مستخدمي العملة الجديدة على التعرف عليها عمليا: «فمن المحبذ أن يواصل أفراد المجتمع تفحص أوراق العملة بالنظر واللمس وتقليبها بين الأيدي للتعرف على مزيج السمات الأمنية فيها»، حسب التصريح الوارد على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

اثنان باثنين

تم توزيع اللغات الرسمية الإحدى عشرة على أوراق العملة الخمسة الجديدة بإبراز اللغة الإنجليزية على واجهة كل الأوراق النقدية الجديدة، مع إبراز بقية اللغات الرسمية بواقع لغتين على خلفية كل من فئات العملة.

وقد نشرت المعلومات حول أوراق العملة الجدية في مختلف منابر التواصل، بما في ذلك الإذاعة، والتليفزيون، واللافتات، واللوحات المعلقة، والموقع الإلكتروني لبنك الاحتياطي، ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي ومواقع أجهزة الاتصالات المحمولة. ■

سايمون ويلسن هو محرر أول في فريق إعداد مجلة التمويل والتنمية.

الانتشار في القارة

ألكسندرا بورن وبول ماثيو

المجموعات المصرفية الإفريقية تتوسع حاليا في المنطقة، في تحد للبنوك التي كانت مهيمنة في العادة وللهيئات الرقابية

تقوم حاليا بنوك في إفريقيا، كانت ذات يوم محلية بدرجة كبيرة، بالتوسع في بلدان القارة وتهيمن الآن على القطاع المصرفي في كثير من البلدان. وهذه البنوك، التي يطلق عليها البنوك الإفريقية، تقوم حاليا بإنشاء شبكات عبر الحدود واللحاق بالبنوك الأوروبية والأمريكية، التي جرت العادة على هيمنتها على العمل المصرفي في القارة. وتقوم هذه الأطراف الإفريقية المؤثرة الجديدة بقيادة التوسع في الخدمات المالية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا، على نحو يساعد في تحرير الإمكانات الهائلة لهذه المنطقة الآخذة في النمو بسرعة.

وتنشأ البنوك الإفريقية بالدرجة الأولى في أكبر اقتصادات القارة، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا والمغرب، ومن بلدان ذات تأثير داخل منطقة ما مثل كينيا. إلا أن واحدة من هذه المؤسسات الإفريقية الكبيرة، إيكوبنك (Ecobank)، لها مقر في توغو بالغة الصغر. وقد نشأ إيكوبنك في منتصف الثمانينات في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تتألف من ١٥ بلداً، ورغم أنه ليس أكبر البنوك الإفريقية، من حيث الأصول، فإنه يتجاوزها جميعا من حيث الانتشار الجغرافي.

وفي وقت ابتعدت فيه البنوك العالمية عن العمليات الأضيق نطاقا والأعلى خطرا، يبشر توسع البنوك الإفريقية بتطور القطاع المالي في إفريقيا. فما تقوم به هذه المؤسسات الإقليمية لا يقتصر على سد الثغرات التي خلفتها البنوك العالمية المنسحبة بل إنها تقوم أيضا بتعزيز التطور المالي والتكامل الاقتصادي. ولكن حتى تتحقق الاستمرارية لهذا التوسع المصرفي الذي يتم من خلال شبكات كبيرة عبر الحدود، وحتى لا تنشأ مخاطر نظامية وحالة من عدم الاستقرار المالي كالتي شهدتها بنوك في أماكن أخرى، يتعين أن يكون هذا التوسع مصحوبا برقابة أقوى وزيادة في التعاون عبر الحدود.

أحد الموظفين يعد نقودا في فرع لأحد البنوك في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا.

الانطلاق

ظل بنك ستاندرد (Standard Bank) في جنوب إفريقيا نشطا عبر الحدود لعدد من السنوات. إلا أن بنوكا أخرى في المنطقة بدأت تكثف عملياتها الإقليمية في منتصف الألفينات. فزاد عدد الفروع بمقدار الضعف تقريبا بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ١)، من ٤٨ إلى ٨٨ فرعا، مع مضي البنوك بخطوات أكثر ثباتا في توسعها عبر الحدود، من المغرب ومن بنك يونايتيد بنك فور أفريكا (United Bank for Africa) من نيجريا. واستفاد هذا التوسع السريع عبر الحدود من تحسن الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي وقوة النمو الاقتصادي ومن العوامل المحددة التالية:

- انتهاء سياسة التمييز العنصري في منتصف التسعينات، مما فتح الباب أمام البنوك التي يوجد مقرها في جنوب إفريقيا لتوسيع خبراتها إلى الخارج؛
- تزايد الروابط التجارية بين البلدان الإفريقية — مما حفز على وجه الخصوص البنوك في جنوب إفريقيا وكينيا على متابعة عملائها في الخارج؛

• قرارات اتخذتها بنوك في المغرب بإنشاء فروع إقليمية لها في الجنوب بسبب زيادة محدودية فرصها في الوطن وفي أوروبا — بسبل تشمل شراء العمليات المحلية للبنوك الأوروبية المنسحبة؛

• الزيادة الكبيرة في المتطلبات الدنيا لرأس المال في نيجريا التي أعقبت وقوع أزمة مصرفية في منتصف الألفينات، وهو ما حفز البنوك على النظر في إمكانية التوسع في الخارج للاستفادة من قاعدتها الرأسمالية الأكبر الجديدة؛

• الطموح الاجتماعي القديم لبنك إيكوبنك، الذي يعود إلى وقت إنشائه في منتصف الثمانينات، بأن يصبح البنك الإفريقي الأول على مستوى القارة.

وبالنسبة للبنوك الإفريقية، نشأ هيكلان أساسيان للعمل (راجع الرسم البياني ٢). الأول نموذج تقليدي للتوسع من قاعدة مهيمنة في الوطن؛ والثاني يهدف إلى تشكيل هيكل شبكي متنوع من البداية.

وقد توسعت البنوك التي تتبع النموذج التقليدي من قاعدة كبيرة في الوطن، تظل تضطلع بالدور المهيمن في أنشطة المجموعة. وفي هذه الحالات، تساهم الفروع عبر الحدود بأقل من ٢٠٪ من مجموع الأصول، مع انخفاض مساهمة الفرع الواحد بكثير عن ذلك. وتضم هذه المجموعة بنوكا من جنوب إفريقيا والمغرب، وبدرجة أقل نيجيريا.

وبالنسبة للبنوك في المجموعة الثانية، والتي لا توجد لأي منها قاعدة مهيمنة في الوطن، تكون للشبكة أهمية قصوى. ورغم أن البنك إذا كان شركة قابضة يدير الفروع مركزيا، فإن فرع البنك في الوطن الاسمي ليس إلا فرعا من فروع كثيرة، ويمكن أن يكون أكبر الفروع موجودا في بلد مختلف. وتشمل الأمثلة على هذا الترتيب إيكوبنك – الذي يوجد مقره في توغو ولكن توجد أكبر فروعه في نيجيريا – وبنك أوف أفريكا (Bank of Africa)، الذي تأسس في مالي وكان مقره الأول فيها، مع انتقال الشركة القابضة لاحقا إلى لكمسبرغ قبل أن يستحوذ

قام عدد من البنوك الإفريقية بتصدير نماذج عمل مبتكرة.

عليها في نهاية المطاف البنك المغربي للتجارة الخارجية (Banque Marocaine de Commerce Extérieur). وهناك عدد من البنوك تقع هياكلها بين النموذجين. وعلاوة على ذلك، فمع تنامي العمليات عبر الحدود، تتناقص هيمنة البنك الموجود في الوطن في المجموعة.

تقديم الخدمات لمن لا يستفيدون بالقدر الكافي من الخدمات المصرفية

تعود على اقتصادات البلدان المضيفة والبلدان الوطن منافع عديدة من البنوك العاملة عبر الحدود. فصعود البنوك الإفريقية أدى إلى زيادة المنافسة والكفاءة، واستحداث منتجات جديدة، وزيادة تحديث نظم الإدارة والمعلومات، وإحضار مهارات وخبرات أكبر إلى القطاعات المصرفية المضيفة. وقد قام عدد من البنوك الإفريقية بتصدير نماذج عمل وقنوات إيصال مبتكرة، مثل الصيرفة باستخدام الهواتف المحمولة من جانب المؤسسات الكينية، إلى البلدان المضيفة. وقد ساعدت أوجه التقدم هذه إلى التوسع في إتاحة الخدمات والمنتجات المصرفية (وهو ما يسمى في الغالب التعميق المالي).

وقامت البنوك الإفريقية أيضا بتمديد الخدمات المصرفية إلى الأشخاص الذين لا يستفيدون بالقدر الكافي من الخدمات المصرفية.

الرسم البياني ١

الانتشار السريع

زادت البنوك الإفريقية الكبرى من عملياتها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بمقدار يتجاوز الضعف في العقد الماضي.
(عدد الفروع الأجنبية)

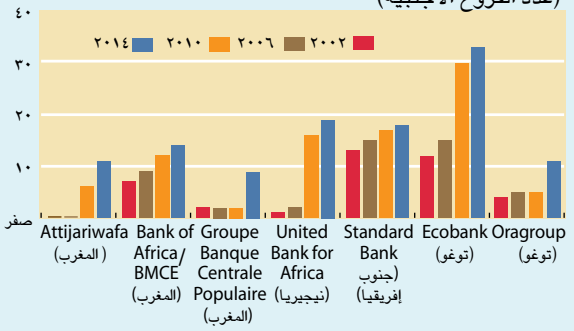

المصادر: المواقع الإلكترونية والتقارير السنوية للبنوك.

وعلى سبيل المثال، عندما بدأت البنوك الكينية عملياتها في بلدان أخرى أعضاء في جماعة شرق إفريقيا، استفادت من خبرتها في العمل المصرفي عن طريق الوكلاء وباستخدام الهواتف المحمولة لتوفير خدمات لقطاعات السكان غير المستفيدة بالقدر الكافي من الخدمات المصرفية. وبالمثل، قامت البنوك المغربية بتوسيع نطاق عمليات التمويل الأصغر في البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا، في حين بدأت فروعها تركز على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واضطلعت البنوك النيجيرية بدور رئيسي في زيادة عدد الفروع في غرب إفريقيا، وخصوصا في المناطق الريفية.

ويمكن أن تساعد ظاهرة البنوك الإفريقية أيضا البلدان المضيفة على رفع معاييرها المالية. فالبنوك الآتية من اقتصادات إفريقية أكثر تقدما تستخدم معايير أعلى معمول بها في الوطن في فروعها، وتطلع السلطات المضيفة على مستويات متقدمة من إعداد التقارير والممارسات الرقابية — مثل معايير رأس المال التي توصي بها لجنة بازل (مجموعة دولية من الهيئات التنظيمية المصرفية) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية. ويتعزز بدرجة أكبر أثر التعلم بين الأقران مع استفادة الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة من زيارات الرقابة الميدانية للفروع الأجنبية بالاشتراك مع سلطات رقابية من الوطن، ومع مشاركتها في اجتماعات الهيئات الرقابية، التي تجتمع فيها الهيئات التنظيمية لفرادى المجموعات المصرفية.

وتستفيد البنوك في الوطن أيضا من توسع البنوك الإفريقية لأنه يزيد من تنوعها ويحسن فرص نموها.

إدارة المخاطر النظمية

يمثل صعود البنوك الإفريقية قضايا جديدة للهيئات التنظيمية والرقابية. فمع التوسع في الشبكات، تظهر قنوات جديدة لانتقال المخاطر المالية الكلية وغيرها من التداعيات عبر البلدان الوطن والبلدان المضيفة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مشكلات على مستوى البنك الأم، مثل وجود تصورات بشأن سوء الإدارة أو مخاطر السمعة، إلى عمليات سحب جماعي للأرصدة المصرفية من الفروع. وبالمثل، يمكن أن تؤثر المشكلات الاقتصادية أو المالية في البلدان المضيفة على البنك الأم إذا كانت عمليات الفرع كبيرة نسبيا مقارنة

الرسم البياني ٢

الاختيار لك

يهيمن على العمل المصرفي الإفريقي نموذجان أساسيان للعمل. الأول، ويعمل به ستاندرد بنك (Standard Bank)، يعتمد على قيام مؤسسة كبيرة بتوسيع عملياتها في بلدان أجنبية من قاعدتها في الوطن. والثاني، ويعمل به إيكوبنك (Ecobank)، يبدأ كشبكة متعددة الجنسيات.

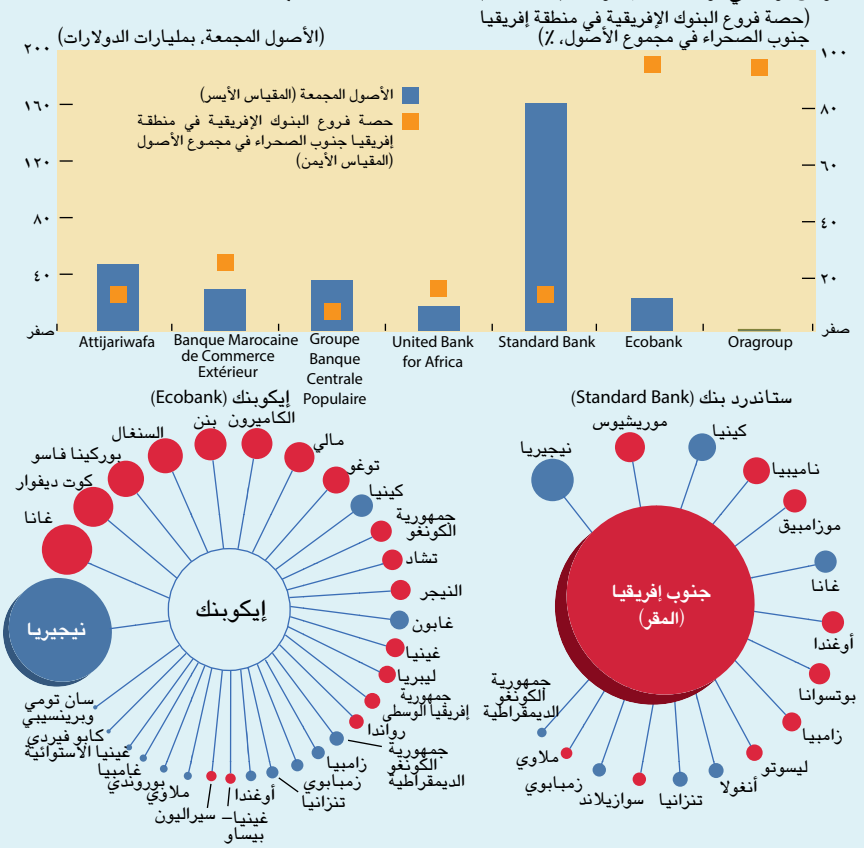

المصادر: التقارير السنوية للبنوك؛ وقاعدة بيانات Bankscope؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يمثل حجم الكرة حصة الفرع الواحد في الأصول الكلية للمجموعة المصرفية. وتشير الكرة الحمراء إلى أن الفرع لديه حصة تتجاوز ١٠٪ من مجموع ودائع النظام المصرفي.

بعمليات بقية المجموعة. ومع نمو البنوك الإفريقية من حيث الانتشار والتعقيد، ظهرت ثغرات في الرقابة عليها. فمن الصعب على الهيئات التنظيمية في البلد الوطن تحديد مدى سلامة الفرع أو المخاطر التي يمكن أن يواجهها دون أن يكون لديها بعض الفهم لهيكل المجموعة المصرفية ككل وعملياتها. ويدعو ذلك إلى اتباع منهج رقابي موحد للمجموعة كلها تقوده الجهة التنظيمية في الوطن بالتعاون مع الجهات التنظيمية في البلدان المضيفة. وتشكل اجتماعات الهيئات الرقابية المعنية تحديدا بالمجموعات المصرفية، التي تدعمها مذكرات تفاهم بشأن التبادل المنتظم للمعلومات الرقابية، أهمية لهذا الجهد. وقد أدى توسع البنوك الإفريقية إلى إنشاء شبكة من البنوك المؤثرة على النظام (راجع الرسم البياني ٣) — أي المؤسسات التي يمكن أن تترتب على إخفاقها نتائج مالية واسعة النطاق — وهو ما يزيد الحاجة إلى قيادة تنظيمية إفريقية قوية في البلد الوطن.

وتواجه القدرات الرقابية بالفعل قيودا وتفتقر إلى الموارد الكافية في معظم بلدان إفريقيا، وتضع البنوك العابرة للحدود ضغوطا إضافية على الهيئات الرقابية في الوطن للتأكد من خضوع هذه المجموعات لرقابة كافية. وقد بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بوضوح أن التعاون عبر الحدود في مجالي الرقابة وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة ضروري لمواجهة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، ويمكن أن تترتب تداعيات خطيرة على القصور في التعاون عبر الحدود. ففي غياب التعاون الفعال والخطط الناجحة لتسوية أوضاع البنوك عبر الحدود، تكون الأدوات المستخدمة لتسوية أوضاع المؤسسات عبر الحدود في الغالب تدخلات فجائية ومخصصة وتتضمن الدعم العام. وحتى العلاقات القديمة بين السلطات الرقابية يمكن أن تتفكك في أزمة.

ويتزايد التباين بين مصالح الهيئات الرقابية في البلدان الوطن والبلدان المضيفة بسبب الفرق الكبير في حجم المؤسسات والاقتصادات ويشكل عوائق خطيرة أمام التعاون عبر الحدود. ورغم أن بعض فروع البنوك الإفريقية تكون مؤثرة على النظام المالي في البلدان المضيفة لها، فإنها قد لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من العمليات الكلية للمجموعة المصرفية الأم. ويمكن أن تكون لذلك انعكاسات على الاستقرار المالي في مناطق الاختصاص المضيفة إذا كانت السلطات في البلدان الوطن أو المؤسسات الأم تتخذ إجراءات أحادية — على سبيل المثال، وضع قيود على المؤسسة في البلد الوطن على إعادة رسملة الفرع الأجنبي (أي تطويق الموارد). وكلما زاد التباين في الحجم الاقتصادي بين البلد الوطن والبلد المضيف، مع تساوي جميع الاعتبارات الأخرى، قلت احتمالات أن تراعي الاستراتيجية الكلية للمؤسسة المالية بشكل محدد احتياجات البلد المضيف، وزاد تهديد الاستقرار المالي في البلد المضيف إذا نشأت مشكلات في البلد الوطن. ففي أوروبا، على سبيل المثال، قامت بنوك غرب أوروبا بخفض الإقراض لشرق أوروبا أثناء الأزمة المالية العالمية — وهي خطوة محدودة نسبيا في الغرب كانت لها آثار خطيرة في الشرق. وكانت مبادرة فيينا في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ استجابة لتعزيز مزيد من التنسيق لتأمين الاستقرار المالي ومراعاة المخاوف بشأن حدوث مخاطر نظامية في أوروبا الصاعدة.

تأمين منافع الصيرفة عبر الحدود

لضمان الحفاظ على المكاسب الحاصلة من شبكات الصيرفة عبر الحدود في إفريقيا، يجب أن تتضمن ظاهرة البنوك الإفريقية تحسين الرقابة الموحدة وتعزيزها بمزيد من التعاون عبر الحدود. وتدعو أفضل الممارسات الدولية إلى اعتماد منظور موحد لعمليات المالك والمخاطر التي تواجهها المجموعات المصرفية، والتي غالبا ما تتضمن عقد اجتماعات لكل من الهيئات الرقابية وتبادل المعلومات الواردة في

مذكرات التفاهم بين الهيئات التنظيمية والرقابية باستمرار. وينبغي أن يوضع هذا الإطار التعاوني في أوقات الهدوء وليس عندما تحدث أزمة.

ويزيد انتشار البنوك الإفريقية من قابلية التأثر بالتداعيات الناجمة عن مشكلات مالية في البلدان الإفريقية وقوة تلك التداعيات. وبدون فهم السبل التي يمكن من خلالها حل مشكلات البنوك المتعثرة، فمن الممكن ألا تكون للرقابة وحدها فعالية كافية. ويمكن أن تعود فرادى الهيئات التنظيمية إلى تطويق الموارد أثناء الأزمات، وهو ما ستكون له نتائج دون المثلى. فقد بينت الأزمة المالية العالمية أن عدم وجود أطر تشغيلية صالحة عبر الحدود يؤدي إلى تكلفة باهظة – وبينت بوضوح مدى الصعوبة التي ينطوي عليها بناء تلك الأطر.

ويجب رفع المعايير التنظيمية والمحاسبية في إفريقيا إلى مستوى المعايير الدولية لتحسين الشفافية وتعزيز التكامل. ولتنفيذ هذه الإصلاحات، يمكن أن تضطلع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بدور مفيد في مواصلة تقديم مساعدة فنية واسعة. ■

ألكسندرا بورن اقتصادية وبول ماثيو مستشار، وكلاهما في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة بعنوان "البنوك الإفريقية: الفرص والتحديات أمام الرقابة عبر الحدود،" (*"Pan African Banks: Opportunities and Challenges for Cross-Border Oversight,"*) أعدها فريق من خبراء الصندوق من الإدارة الإفريقية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، بقيادة تشارلز إينوتش وبول ماثيو وماورو ميكاغني.

الرسم البياني ٣

البنوك المهيمنة

البنوك الإفريقية الكبرى لها وجود مؤثر على النظام المالي في نحو ٨٠٪ من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

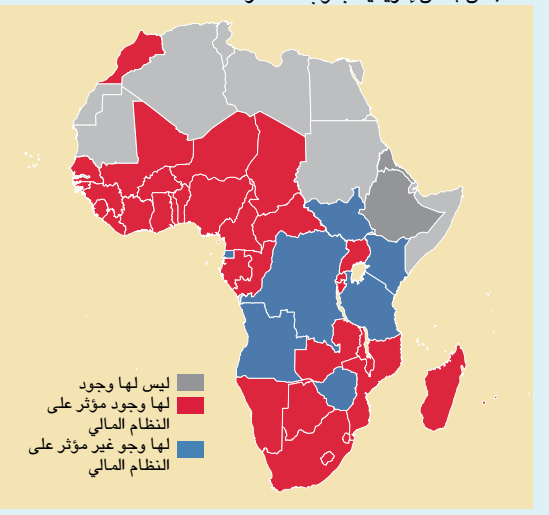

المصادر: التقارير السنوية للبنوك؛ وقاعدة بيانات Bankscope؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يكون للبنك وجود مؤثر على النظام المالي عندما تكون للمؤسسة الأم في الموطن الأصلي أو الفروع في البلدان المضيفة حصة تتجاوز ١٠٪ من ودائع النظام المصرفي. والبنوك الممثلة هي: Attijariwafa و Banque Marocaine de Commerce Extérieur و Ecobank و Groupe Banque Centrale Populaire و Oragroup و Standard Bank و United Bank for Africa.

الأثرياء والركود الكبير

التركيز على سلوك الطبقة المتوسطة لتفسير دورة الانتعاش والكساد في الولايات المتحدة قد لا يكون كافيا

باس باكر وجاشوا فيلمان

يركز السرد التقليدي لتفسير الركود الكبير الذي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧ على دورة الانتعاش والكساد لأسعار المساكن وآثار إنفاق الطبقة المتوسطة، التي يتركز معظم ثروتها في المساكن.

ولم يُسند إلى الأثرياء سوى دور محدود، إن وجد، في دورة الانتعاش والكساد في الإنفاق. فالفئات الميسورة يضطلعون بدور، يقتصر على توليد «الادخار الزائد» (دراسة Kumhof, Rancière, and Winant, 2013).

الرسم البياني ١

تقلب المدخرات

دلت معدلات الادخار بصورة تامة على التغيرات في صافي ثروة الأسر المعيشية. ومع ارتفاع صافي الثروة، انخفضت معدلات الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية.

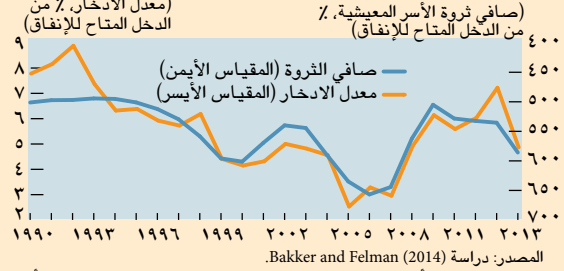

المصدر: دراسة Bakker and Felman (2014).

ملحوظة: المحور الأيمن مقلوب لبيان الارتباط بين الزيادة في صافي ثروة الأسر المعيشية وتراجع معدلات الادخار والعكس بالعكس. والدخل المتاح للإنفاق هو النقود المتاحة للأسر المعيشية لإنفاقها أو ادخارها بعد دفع الضرائب.

ووفقا لذلك التفسير، فإن الزيادة الهائلة في دخل الأثرياء التي بدأت في الثمانينات حفزتهم على إقراض مدخراتهم الزائدة إلى الطبقة المتوسطة المضغوطة بشدة، والتي استخدمت هذه الأموال للحفاظ على نمو استهلاكها والمضاربة في العقارات (دراسة Rajan, 2010).

وفي بادئ الأمر، كان كل شيء يسير على ما يرام، حيث كان الانتعاش في قطاع العقارات قوة دافعة للتوسع القائم على التشييد. ولكن بحلول عام ٢٠٠٧، لم يعد الأمر على ما كان عليه. وأصبحت الطبقة المتوسطة تواجه أعباء تفوق تحملها وتوقفت عن شراء المساكن، مما أدى إلى انهيار الأسعار بصورة كانت من الحدة بحيث أصبح كثير من ملاك المساكن فجأة غارقين في ديونهم العقارية – أي أنهم كانوا مدينين للمقرضين العقاريين بأموال تفوق قيمة مساكنهم. وتخلف البعض عن السداد. وسارع آخرون إلى زيادة معدلات ادخارهم حتى يتمكنوا من سداد ديونهم (دراسة Mian and Sufi, 2014)، مما قيد الاستهلاك. وكانت النتيجة ركودا عميقا.

إلا أن السرد التقليدي غير مكتمل. فلم يكن انخفاض ثروة المساكن فقط هو الذي جعل الركود الكبير بهذا العمق، وإنما أيضاً تراجع الثروة المالية. وعلاوة على ذلك، لم يكن الأثرياء مجرد متفرجين سلبيين، وإنما مشاركين نشطين في دورة الاستهلاك. وفي الحقيقة، نظراً لحجم حيازات الأثرياء من الأصول، كانت التقلبات في إنفاقهم على الأرجح أحد المحركات الرئيسية للانتعاش وللكساد الذي تلاه (دراسة Bakker and Felman, 2014).

وأسهمت آثار الثروة بدور رئيسي في الانخفاض الذي سبق الأزمة وفي الزيادة التي تلتها في معدل ادخار الأسر المعيشية (راجع الرسم البياني ١). فقد

الرسم البياني ٢

منحيان مختلفان

خلال الانهيار الذي صاحب أزمة الدوت كوم، كان تراجع الأصول المالية الأمريكية توازنه زيادة في الأصول غير المالية، وبالدرجة الأولى المساكن. وخلال الأزمة المالية العالمية، هبط كلا النوعين من الأصول.

(التغيرات في الأصول، بتريليونات الدولارات)

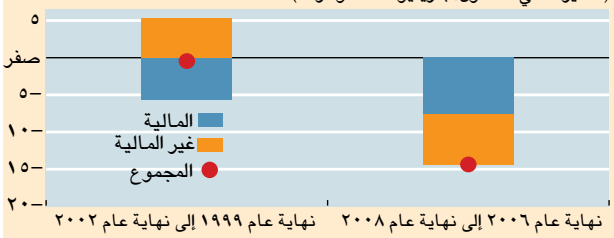

المصدر: دراسة Bakker and Felman (2014).

ارتفعت أسعار الأصول بصورة حادة خلال سنوات الانتعاش، مما أشعر الناس بأنهم أكثر ثراء، وحفزهم على زيادة الاستهلاك وخفض معدل ادخارهم. وعندما انهارت أسعار الأصول أثناء الأزمة، سارت آثار الثروة في الاتجاه العكسي، مما أدى إلى هبوط الاستهلاك (دراسة Case, Quigley, and Shiller, 2011).

وتقول دراسة Mian and Sufi (2014) إن التقلبات التي شهدتها أسعار المساكن كانت حاسمة بوجه خاص، ذلك أن حيازة العقارات تختلف عن شراء الأصول المالية من حيث أنها تموَّل بدرجة كبيرة بالاقتراض. ونتيجة لذلك، أدى تراجع أسعار المساكن إلى صعوبات مالية أرغمت الأسر المعيشية على تقليص إنفاقها. وتقول الدراسة إن هذه الديناميكية تفسر السبب الذي جعل الركود الكبير أشد حدة بكثير من الكساد المسمى كساد «الدوت كوم» (انهيار أسعار الأسهم في عام ٢٠٠٠ عقب طفرة استمرت ثلاث سنوات تقودها شركات الإنترنت)، وإن كانت الخسائر في ثروة الأسهم تقريبا هي نفس خسائر ثروة المساكن في فترة لاحقة من نفس العقد.

إلا أن التفسير يمكن أن يكون أبسط بكثير. فكساد الدوت كوم خفت حدته بسبب زيادة الأصول غير المالية (أغلبها في المساكن)، بينما زاد من وطأة انهيار سوق المساكن هبوط الأصول المالية (راجع الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٣

المنفقون الأثرياء

تراجعت معدلات المدخرات مع تحول توزيع الدخل باتجاه الأثرياء خلال العقود الثلاثة التي سبقت الركود الكبير.

(معدل الادخار، ٪ من الدخل المتاح للإنفاق)

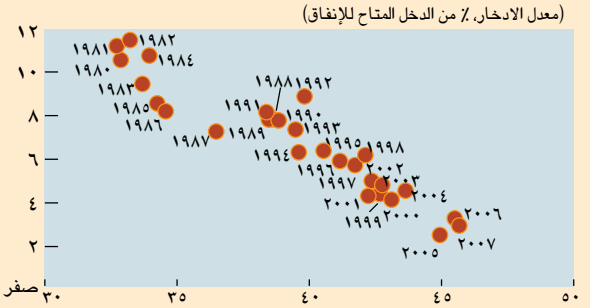

المصدر: دراسة Bakker and Felman (2014).
ملحوظة: الدخل المتاح للإنفاق هو النقود المتاحة للأسر المعيشية لإنفاقها أو ادخارها بعد دفع الضرائب.

الرسم البياني ٤

المدينون الأثرياء والمدينون الفقراء

زاد اقتراض الأسر المعيشية الأمريكية الثرية بنفس سرعة اقتراض أسر الطبقة المتوسطة في السنوات السابقة للأزمة العالمية.

(متوسط ديون الأسر المعيشية، بآلاف الدولارات)

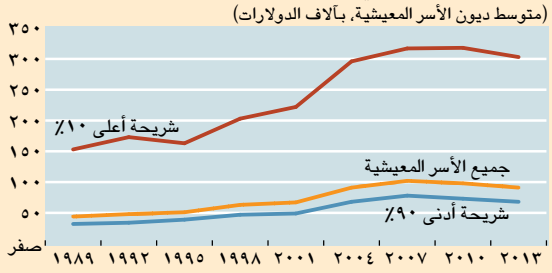

المصدر: دراسة Bakker and Felman (2014).

وفي الواقع، مثلت الأصول المالية ٨ تريلونات دولار أمريكي من مجموع خسائر الثروة التي بلغت ١٣ تريليون دولار أمريكي في عملية الهبوط من الذروة إلى القاع. ويعني ذلك بعبارة أخرى، أن أحد الأسباب التي تجعل تراجع الاستهلاك أثناء الركود الكبير أعمق بكثير من تراجعه في كساد الدوت كوم هو أن خسائر الثروة ككل كانت أكبر بكثير.

معدل الادخار لدى الأثرياء

لماذا تراجع معدل المدخرات المجملة للأسر المعيشية في السنوات السابقة للأزمة، حتى مع حدوث تحول في توزيع الدخل باتجاه الأثرياء الذين يفترض أنهم يدخرون بمعدلات مرتفعة؟ التفسير المعياري هو أن انخفاض الادخار من جانب الطبقة المتوسطة كان أكبر بكثير من الزيادة في ادخار الأثرياء. ولا توجد بيانات مجملة عن الادخار حسب فئة الدخل. ومع ذلك، يفتقر التفسير المعياري إلى المعقولية.

فلو كان الأثرياء يدخرون بمعدلات مرتفعة قبل الأزمة، تكون هناك صعوبة في تفسير سبب الارتباط السالب بدرجة كبيرة بين توزيع الدخل والادخار على مدى العقود الثلاثة الماضية، والذي يعني أنه كلما زادت حصة الأثرياء من الدخل، انخفض مجمل الادخار (راجع الرسم البياني ٣). وعلاوة على ذلك، ففي الفترة السابقة على الأزمة، زادت ديون الأثرياء فعليا بنفس السرعة التي زادت بها ديون الطبقة المتوسطة (راجع الرسم البياني ٤). وتوحي هذه الأدلة بأنه لابد أن معدل ادخار الأثرياء كان يتراجع.

ولكن لماذا تنخفض معدلات ادخار الأثرياء في وقت تتزايد فيه دخولهم بوتيرة سريعة؟ الإجابة أن الأثرياء كانوا يستجيبون للزيادة الحادة في ثروتهم. فقد ارتفعت نسبة الثروة إلى الدخل لدى شريحة أعلى ١٠٪ من أصحاب الدخول بصورة حادة من ٧٢١٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٩١٢٪ في عام ٢٠٠٧. وفي المقابل، لم ترتفع نسبة الثروة إلى الدخل لدى شريحة أدنى ٩٠٪ إلا بصورة معتدلة خلال تلك الفترة، من ٣٧٣٪ إلى ٤٠٤٪ (راجع الرسم البياني ٥). ومن الممكن أن يكون تزايد الدخل قد شجع الأثرياء على زيادة معدلات الدخار، فإن ذلك قد وازنه وزاد عليه تأثير النمو الأسرع في ثروتهم، الذي حفزهم على زيادة الإنفاق وأسفر عن انخفاض في المعدل الكلي للادخار مقارنة بالدخل.

ولو كان معدل الادخار لدى الأثرياء اتبع نفس الدورة التي اتبعها معدل ادخار الطبقة المتوسطة، فلا بد إذن أن يكون الأثرياء قد أسهموا بدور رئيسي في قيادة الانتعاش والكساد في الاستهلاك. وعلى أي حال، فإنهم يضمون المجموعة التي مثلت الجزء الأكبر من الدخل ومكاسب الثروة خلال هذه الفترة (راجع الرسم البياني ٦).

وللبرهنة على ذلك تجريبيا، قمنا بتقدير نموذج للاستهلاك يربط استهلاك الأسر المعيشية بما يلي: (١) دخل شريحة أعلى ١٠٪؛ (٢) دخل شريحة أدنى ٩٠٪؛ (٣) مجمل ثروة الأسر المعيشية. وتشير تقديراتنا إلى أنه من كل دولار زائد في الدخل، تستهلك الطبقة المتوسطة ٩٥ سنتا، مقابل ٦٥ سنتا فقط للأثرياء. ويشير ذلك إلى الأثرياء يدخرون قدرا أكبر بكثير. إلا أن الأغنياء لديهم أيضا ثروة أكبر. وتشير تقديراتنا إلى أن الميل الحدي للاستهلاك من الثروة يبلغ ٢,٢٪، وهو ما يعني أنه بالنسبة لكل دولار زائد في الثروة، يزيد الاستهلاك بمقدار ٢,٢ سنت. وقد لا يبدو هذا الرقم نسبة مئوية مرتفعة، ولكن نظرا لأن ثروة شريحة أعلى ١٠٪ مرتفعة للغاية (٥٠ تريليون دولار أمريكي)، يكون التأثير على الاستهلاك كبيرا.

ثم استخدمنا النموذج لحساب دور الأثرياء في تحريك الاستهلاك. ونتوقع أن يكون الدور كبيرا، ببساطة لأن دخلهم ومكاسبهم من الثروة كانت أكبر بكثير من دخل ومكاسب الطبقة المتوسطة.

وفعليا، يشير النموذج إلى شيء يدعو إلى الدهشة بحق. فقد مثلت شريحة أعلى ١٠٪ من أصحاب الدخول الجزء الأكبر من نمو الاستهلاك ككل. وبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، كان الأثرياء مصدرا لنحو ٧١٪ من الزيادة في الاستهلاك. وكان معظم تباطؤ الاستهلاك في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ نتيجة لتراجع الاستهلاك من جانب الأثرياء. واضطلع الأثرياء أيضا بدور أساسي في التعافي اللاحق حيث شجعت الارتدادة الإيجابية في ثرواتهم إنعاش الاستهلاك (وإن كان ضعيفا، لأن نسب نمو الدخل ونسب الثروة إلى الدخل ظلت دون مستويات ما قبل الأزمة).

كان معظم تباطؤ الاستهلاك في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ نتيجة لتراجع الاستهلاك من جانب الأثرياء.

أطراف مؤثرة كثيرة

النتائج التي توصلنا إليها ليست قطعية، نظرا لأنه لا توجد بيانات مؤكدة عن سلوك الإنفاق لدى الأثرياء (أو الطبقة المتوسطة لهذا الغرض). ومع ذلك، تظل الأدلة المتاحة تشير إلى أنه يتعين تعديل السرد المعياري للركود الكبير. فمع التسليم بأن المساكن اضطلعت بدور، فقد كان هناك دور أيضا اضطلعت به الأصول المالية، التي مثلت فعليا الجزء الأكبر من خسائر الثروة. وصحيح أن الطبقة المتوسطة اضطلعت بدور، لكن الأثرياء أيضا اضطلعوا بدور. وفعليا، ربما يكون الأثرياء قد مثلوا الجزء الأكبر من التقلبات في مجمل الاستهلاك أثناء دورة الانتعاش والكساد. وهذه النتائج ليست مهمة من منظور تاريخي فحسب، بل إن لها انعكاسات مهمة على الآفاق. فالأثرياء يمثلون حاليا حصة كبيرة في الدخل، ولديهم ثروة كبيرة، إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي عنده حدوث تقلبات في أصولهم إلى هز الاقتصاد مستقبلا بدرجة أكبر من أي وقت مضى. ■

باس باكر مستشار في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي وجاشوا فيلمان مساعد مدير في إدارة البحوث في الصندوق.

الرسم البياني ٥

طفرة في الثروة

زادت الثروة كنسبة مئوية من الدخل زيادة هائلة في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٧ لشريحة أعلى ١٠٪ من أصحاب الدخول في الولايات المتحدة.

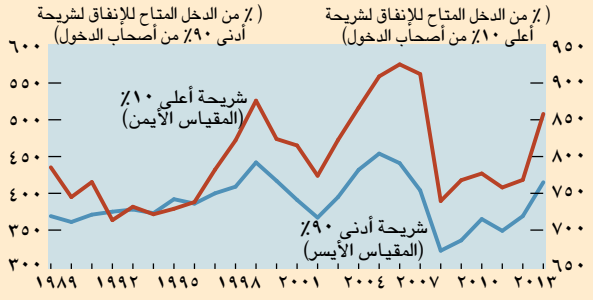

المصدر: دراسة Bakker and Felman (2014).
ملحوظة: الدخل المتاح للإنفاق هو النقود المتاحة للأسر المعيشية لإنفاقها أو ادخارها بعد دفع الضرائب.

الرسم البياني ٦

الميسورون يملكون ويكسبون

مثل الأثرياء الجزء الأكبر من الدخل ومكاسب الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠١٣.

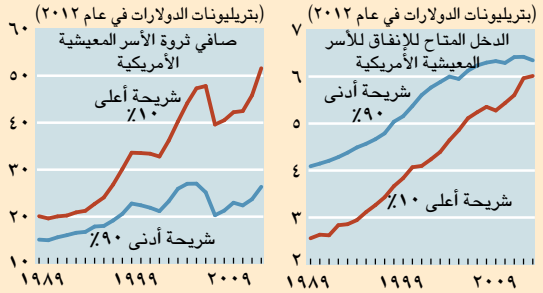

المصدر: دراسة Bakker and Felman (2014).
ملحوظة: الدخل المتاح للإنفاق هو النقود المتاحة للأسر المعيشية لإنفاقها أو ادخارها بعد دفع الضرائب.

المراجع:

Bakker, Bas B., and Joshua Felman, 2014, "The Rich and the Great Recession," IMF Working Paper 14/225 (Washington: International Monetary Fund).

Case, Karl E., John M. Quigley, and Robert Shiller, 2011, "Wealth Effects Revisited, 1978–2009," Cowles Foundation Discussion Paper No. 1884 (New Haven, Connecticut: Yale University).

Kumhof, Michael, Romain Rancière, and Pablo Winant, 2013, "Inequality, Leverage and Crises: The Case of Endogenous Default," IMF Working Paper 13/249 (Washington: International Monetary Fund).

Mian, Atif, and Amir Sufi, 2014, House of Debt: How They (and You) Caused the Great Recession, and How We Can Prevent It from happening Again *(Chicago: University of Chicago Press).*

Rajan, Raghuram, 2010, Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

إصلاح تعوقه العراقيل

جون كيف

تسبَّب التداول خارج البورصة في المشتقات — أدوات مالية تتصل في جملة أمور بأوراق مالية وأرقام قياسية ومؤشرات وسلع أولية أخرى، بل وحتى مشتقات أخرى — في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أو في زيادة حدتها على الأقل، حسب تفسير شائع ولكن غير مقبول من الجميع.

ولكن سواء كانت المشتقات المتداولة خارج البورصة أحد الجناة الرئيسيين في الأزمة العالمية أم لا، فلا يوجد خلاف بين معظم المحللين على أن هذه الأسواق — التي يتم فيها تداول الأدوات بصورة مباشرة بين طرفين بدلا من تداولها في بورصة — نمت كثيرا من حيث الحجم والأهمية إلى حد أنه أصبح من الضروري إخراجها إلى العلن وإخضاعها لقواعد تنظيمية أكثر إحكاما.

وفي قمة بيتسبرغ المعقودة في عام ٢٠٠٩، دعا قادة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة لمجموعة العشرين إلى إصلاح شامل لهذه الأسواق، كان من المقرر الانتهاء منه بنهاية عام ٢٠١٢. ويفترض أن تؤدي الإصلاحات إلى زيادة سلامة التداول في المشتقات وشفافيته (بتمكين السلطات والمستثمرين من قياس تراكم الضغوط التي يمكن أن تتداعى وتتسبب في مشكلات مالية أوسع نطاقا).

ولكن بعد مرور أكثر من عامين على الموعد النهائي، لم تقم أي منطقة اختصاص بتنفيذ أي من الإصلاحات بالكامل، وبعض البلدان لم تبدأ حتى الخطوة الأولى. وتتضمن الإصلاحات التي تؤيدها مجموعة العشرين تغيير الطريقة التي يتعامل بها كل طرف (التي يطلق عليها بشكل جماعي، الأطراف المقابلة) في معظم عقود المشتقات مع الآخر. فبدلا من أن تكون العلاقة ثنائية بحتة، تريد مجموعة العشرين علاقة يتم فيها وضع طرف مقابل مركزي بين الطرفين في عملية تسمى مقاصة مركزية. ودعت مجموعة العشرين أيضا إلى نقل التداول خارج البورصة في كثير من المشتقات إلى البورصات أو منصات التداول الإلكتروني (نظم لتداول الأدوات المالية عن طريق شبكة الإنترنت). وبالنسبة للعقود التي لا تطبق عليها المقاصة المركزية، اقترح قادة مجموعة العشرين زيادة رأس المال المصرفي الإلزامي.

وقد تأخرت هذه الإصلاحات في حالات كثيرة لأنه قد تبين أن العمليتين التشريعية والتنظيمية اللازمتين لتنفيذها — بما في ذلك التنسيق عبر الحدود – أكثر تعقيدا مما كان متوقعا. وتتريث بعض الدول إلى أن تقوم أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ الإصلاحات وتنقيحها. ويعنى هذا المقال بتقييم حالة عملية الإصلاح والاحتكاكات عبر الحدود التي نشأت.

نكهات ومخاطر كثيرة

تأتي المشتقات في أشكال كثيرة، حسب الأصل الذي تتصل قيمتها به وحسب خصائصها الهيكلية. والمشتقات في صميمها هي عقود، مثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية، تتيح لطرف مقابل أن يشتري أو يبيع أصلاً ما — قمحاً أو نقداً أجنبياً أو نفطاً — بسعر محدد في وقت معين لتثبيت الأسعار المستقبلية أو أسعار الصرف. إلا أن بعض المشتقات

إصلاح أسواق المشتقات المتداولة خارج البورصة ماضٍ إلى الأمام ولكن بخطوات متأخرة عن الجدول الزمني المقرر

متداولون في مجلس شيكاغو للتجارة (بورصة شيكاغو للسلع الأولية)، شيكاغو، الولايات المتحدة.

تكون عقود خيارات معقدة تتضمن مسببات ونتائج كثيرة، وفي بعض الأحيان متداخلة وشرطية.

ويمكن أن يكون للمشتقات دور اقتصادي مفيد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم الشركات والحكومات مشتقات تسمى مبادلات لتوسيع فرص الاستثمار والاقتراض وتحسين إمكانية التنبؤ بإيراداتها ونفقاتها. ويمكن لشركات الموارد الطبيعية والمزارعين تثبيت الأسعار باستخدام عقود آجلة للسلع الأولية. ويمكن أن تعتمد شركات الخطوط الجوية على مشتقات أساسها الطاقة للتحوط من تقلب أسعار الوقود. وتشمل هذه الأنواع من أنشطة الاستخدام النهائي معظم التداولات في هذه السوق التي يبلغ حجمها نحو ٧٠٠ تريليون دولار (راجع الرسم البياني).

ويتم تداول الغالبية العظمى من المشتقات خارج البورصة (راجع الجدول) عندما يقاس حجم التداول بالقيم الاسمية القائمة. والقيمة الاسمية هي قيمة الأصل الذي يتضمنه عقد المشتقات، والتي يتم التحكم فيها عادة بدفع مبلغ أقل بكثير في البداية يكون في العادة نسبة مئوية من القيمة الاسمية. وتعكس القيمة الاسمية أيضاً قيمة وسعر الأصول التي ستسلم في حالة عقود المستقبليات والعقود الآجلة. وعلى سبيل المثال، عند تحرير عقد آجل ينص على تسليم ١٠ آلاف غالون من وقود الطائرات بسعر ٣ دولارات للغالون يثبت سعر الشراء بمبلغ ٣٠ ألف دولار بغض النظر عما يحدث لأسعار الوقود على مدى عمر العقد. وبالنسبة لأنواع المشتقات الأخرى، كالمبادلات، تكون القيمة الاسمية الأساس الذي تطبق عليه أسعار الفائدة لحساب التزامات المدفوعات الدورية.

وإضافة إلى المخاطر السوقية المتصلة بالأصل الأساسي، يكون مستخدمو المشتقات منكشفين لمخاطر الطرف المقابل، أي احتمال توقف الطرف المقابل عن السداد عندما تتجاوز قيمة التزاماته للطرف المقابل غير المتوقف عن السداد القيمة المستحقة عليه لهذا الطرف. وتتغير قيمة هذه الالتزامات عندما تتغير أسعار الفائدة أو الأسعار أو المؤشرات الأساسية. وبالنسبة للمشتقات المتداولة في البورصات، تكون القيم قابلة للرصد بصورة مباشرة، ولكن في حالة المشتقات خارج البورصة، والتي لا تعلن في الغالب، يجب تقدير القيم باستخدام نماذج رياضية.

وعلاوة على ذلك، إذا كان لدى طرفين مقابلين عدة عقود فيما بينهما، فإنه يتعين على الطرف غير المتوقف عن السداد مواصلة الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق ببقية العقود مع الطرف المقابل المتوقف عن السداد. ويمكن تخفيف حدة هذه المخاطر بتغطية جميع المعاملات باتفاق شامل يسمح بتصفية «الإقفال» إذا توقف أحد الطرفين المقابلين عن السداد — أي تنتهي جميع التزامات الدفع التعاقدية للطرفين المقابلين، وتوازن القيم الموجبة والسالبة للعقود بعضها البعض للحصول على قيمة صافية واحدة تكون هي قيمة التسوية.

ويمكن الحد من مخاطر الطرف المقابل بدرجة أكبر بإدراج شرط في العقد يلزم ذلك الطرف بإيداع ضمان (يسمى هامش) مقابل مخاطر الانكشاف والقيمة المتبقية (دراسة IMF, 2010)، يمكن أن يتغير يوميا. وعادة يتكون الهامش من نقد أو سندات حكومية قابلة للتداول.

المقاصة المركزية

تمثل المدفوعات العادية والأنشطة المختلفة لإدارة المخاطر أثناء عمر عقد المشتقات عناصر ما يسمى «مقاصة». وفي العقود الثنائية، تحدث أنشطة المقاصة مباشرة بين الطرفين المقابلين، وفي المعاملات التي تتم فيها المقاصة مركزيا، تكون هناك مؤسسات مالية متخصصة، تسمى أطرافا مقابلة مركزية، تضع نفسها بين الطرفين المقابلين (يطلق على كل منهما تعبير عضو المقاصة). ويستعاض عن العقد بين الطرفين المقابلين الأصليين بعقدين جديدين مع الطرف المقابل المركزي، يتخذ مكان كل من جانبي المعاملة.

ويمكن أن تحسِّن الأطراف المقابلة المركزية سلامة وكفاءة النظام المالي. فهي تزيد من سلامة المعاملات من خلال إنفاذ أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر — مثل إعادة تقييم العقد يوميا واشتراط إيداع هامش — وتسمح بمعالجة الحالات التي يتوقف فيها أعضاء المقاصة عن السداد بسلاسة أكبر. وإضافة إلى ذلك، تتيح الأطراف المقابلة المركزية التصفية متعددة الجوانب (مقابل التصفية الثنائية الموصوفة أعلاه)، التي يمكن أن يحد من الانكشاف لمخاطر الطرف المقابل النظامية. وفي حالة توقف أحد الطرفين المقابلين عن السداد، يمكن للأطراف المقابلة المركزية أن تحتوي مخاوف السوق من انتشار (عدوى) التوقف عن السداد بتيسير نقل مراكز أعضاء المقاصة الذين عجزوا عن السداد وأموال الهامش إلى أعضاء المقاصة ذوي الملاءة (دراسة Gregory, 2014).

وكان دور الطرف المقابل المركزي في احتواء العدوى أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت مجموعة العشرين تدعو إلى إخضاع جميع عقود المشتقات ذات الأحكام والشروط الموحدة للمقاصة المركزية وليس الثنائية. ويمكن أيضاً أن تزيد المقاصة المركزية من سهولة إبلاغ معاملات المشتقات إلى مستودعات بيانات التداول، التي تقوم بجمع وتسجيل تفاصيل التداولات في المشتقات

النمو بمعدلات سريعة للغاية

ظلت المشتقات المتداولة خارج البورصة تنمو بمعدلات سريعة للغاية على مدار العقد ونصف العقد الماضيين، باستثناء تباطؤ محدود أثناء الأزمة المالية العالمية.

(عقود المشتقات القائمة، بالقيم الاسمية، بتريليونات الدولارات)

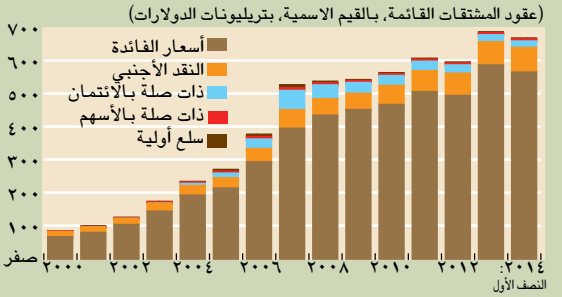

المصدر دراسة BIS (2014).

ملحوظة: القيم الاسمية هي مجموع قيمة الأصل الذي يتضمنه عقد المشتقات. وتكون التداولات خارج البورصة ثنائية بين المشتري والبائع. وتحدث تداولات البورصة في سياق رسمي، وعادة ما يتم وضع هيئة مقاصة مركزية بين المشتري والبائع.

عقود كثيرة

يتسم سوق المشتقات العالمية بالضخامة.

(القيم الاسمية للعقود القائمة، بمليارات الدولارات، ٣٠ يونيو ٢٠١٤)

	متداولة خارج البورصة	متداولة في البورصة
عقود أسعار الفائدة	٥٦٣,٢٩٠	٦٥,٦٢٤
عقود النقد الأجنبي	٧٤,٧٨٢	٣٧٩
مبادلات مخاطر الائتمان	١٩,٤٦٢	غير متاح
عقود ذات صلة بالأسهم	٦,٩٤١	٧,٤٦٠
عقود السلع الأولية	٢,٢٠٦	غير متاح
غير مخصصة	٢٤,٨١١	غير متاح
المجموع	٦٩١,٤٩٢	٧٣,٤٦٣

المصدر دراسة BIS (2014).

ملحوظة: القيم الاسمية هي مجموع قيمة الأصل الذي يتضمنه عقد المشتقات. وتكون التداولات خارج البورصة ثنائية بين المشتري والبائع. وتحدث تداولات البورصة في سياق رسمي، وعادة ما يتم وضع هيئة مقاصة مركزية بين المشتري والبائع. والقيمة المخصصة هي تقدير بنك التسويات الدولية لمراكز المتعاملين غير المشاركين في المسح نصف السنوي الذي يجريه.

خارج البورصة. (دعت مجموعة العشرين أيضاً إلى إبلاغ معاملات المشتقات خارج البورصة إلى مستودعات بيانات التداول). ويمكن أن تساعد إتاحة هذه السجلات الهيئات التنظيمية والسلطات المعنية بتحقيق الاستقرار المالي على كشف تراكم الانكشافات الخطيرة للمخاطر وآثار الانتشار التدريجي المحتملة في حالة توقف أحد الطرفين المقابلين عن السداد. ويركز شرط المقاصة المركزية على توحيد العقود، لأنه يصعب على الأطراف المقابلة المركزية تقييم عقود المشتقات المطوعة لأغراض مخصصة وترصيدها بالرجوع إلى عقود أخرى.

ودعت مجموعة العشرين أيضاً إلى أن يتم تداول جميع العقود ذات الشروط والأحكام الموحدة في بورصات أو منصات للتداول الإلكتروني، حسبما يكون مناسبا (مثلا عندما يكون حجم التداول كافيا). وترى

يفترض أن تؤدي الإصلاحات إلى زيادة سلامة التداول في المشتقات وشفافيته

مجموعة العشرين أن المعاملات التي تفتقر إلى الشفافية، كتلك التي تتضمن تداولات ثنائية، تنتقص من موثوقية الأسواق وتعرضها لمخاطر متزايدة، لا سيما في حالات الضغوط. ويمكن أن يؤدي عدم الشفافية أيضاً إلى صعوبة أكبر في تحديد قيمة المعاملات، وهو ما يمكن أن يؤثر على إدارة المخاطر. وهناك هيئة عالمية أخرى، هو مجلس هيئة الاستقرار المالي، التي كلفها قادة مجموعة العشرين بمهمة مراقبة تنفيذ الإصلاحات، دعت أيضاً إلى تحسين معايير إدارة المخاطر، بما في ذلك إيداع هامش، بالنسبة للمشتقات التي لا تتم فيها المقاصة مركزيا.

وبوجه عام، تحدث عملية الإصلاح على مستويين:

- مستوى الأطر والمبادئ الشاملة التي تقررها الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير، والتي تكفل تنفيذ التغييرات بطريقة متسقة دوليا وغير تمييزية.
- مستوى السلطات الوطنية، التي تضع القوانين واللوائح المناسبة.

وتوشك عملية وضع المعايير العالمية على الاكتمال، إلا أن بعضا من الأجزاء المتبقية لا تزال شائكة بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، تم الانتهاء من إعداد مبادئ إدارة المخاطر والمبادئ التنظيمية للأطراف المقابلة المركزية، لكن لم يتم بعد الانتهاء من وضع القواعد التي تحدد المنتجات الموحدة بالقدر الذي يؤهلها للمقاصة المركزية الملزمة. ورغم أن معظم المبادئ التنظيمية العالمية لإبلاغ التداولات قد وضعت، فلا يزال العمل مستمرا على توحيد معايير التحديد على مستويي الأطراف المقابلة والمنتجات لضمان وجود مسمى واحد للمعاملات المتشابهة.

إلا أن التقدم على المستويات الوطنية متأخر في الكثير من الجبهات. وقد قطعت الولايات المتحدة أطول الأشواط. فقد نفذت تقريبا جميع القواعد التنظيمية المتعلقة بالمشتقات التي تقع ضمن الاختصاص التنظيمي العام للجنة تداول العقود المستقبلية للسلع الأولية. إلا أن الولايات المتحدة لم تبدأ في إخضاع المشتقات للوائح هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة إلا في الآونة الأخيرة. والتقدم الذي أحرزته أوروبا متأخر عن التقدم الذي أحرزته لجنة تداول العقود المستقبلية للسلع الأولية في الولايات المتحدة لأن عملية الإصلاح تتضمن التنسيق بين ٢٨ بلدا عضوا والهيئات التنظيمية لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك، تمثل القوانين واللوائح التي تغطي شرط منصة التداول جزءا من عملية إصلاح شاملة للقواعد التنظيمية التي تحكم خدمات الاستثمار. وتنتظر بعض البلدان الأخرى، إما لتقييم أثر الإصلاحات على أسواقها أو لاستكمال العمليتين الجاريتين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وأدى تضارب القواعد التنظيمية والاحتكاك بين البلدان أيضا إلى خلق صعوبات لم تكن متوقعة. وطلب قادة مجموعة العشرين من السلطات القُطرية أن يجدوا سبلا للرجوع إلى القواعد التنظيمية لبعضها البعض، إلا أن الهيئات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي اعترضت على فكرة قيام الأطراف المقابلة في الاتحاد الأوروبي باستخدام أطراف مقابلة مركزية موجودة في الولايات المتحدة، وتريد الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة أن تتداول المعاملات التي تتضمن أطرافا مقابلة أمريكية على منصات تداول تأذن بها الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن كثيرا من الإصلاحات ماض بنجاح. فأكثر من نصف جميع مشتقات أسعار الفائدة وحوالي ٤٠٪ من مشتقات الائتمان التي توجد لها أطراف مقابلة مركزية نشطة تطبق عليها المقاصة المركزية (دراسة FSB, 2014a). ويجري حاليا إبلاغ تقريبا جميع تداولات المشتقات لأسعار الفائدة والائتمان التي تتم خارج البورصة إلى مستودعات بيانات التداول.

البطء على جبهات كثيرة

إلا أن الأمور تمضي ببطء في أماكن أخرى. وعلى سبيل المثال، كان نقل التداولات إلى منصات إلكترونية أبطأ من نقلها إلى أطراف مقابلة مركزية، وهو ما يعزى جزئيا إلى هذه الخطوة تتطلب عددا كبير جدا من القواعد الجديدة. ولا يزال من الضروري الاتفاق على المعايير بشأن عبارتي «حسبما ينطبق» و «موحد» على مستوى وضع المعايير العالمية. وتوجد حواجز قانونية تعوق إعداد التقارير وتبادل المعلومات في عدد من مناطق الاختصاص. وتشمل هذه الحواجز قوانين الخصوصية وسرية البنوك ونظم حماية البيانات. ويمكن أن يؤدي انتشار مستودعات بيانات التداول إلى إيجاد صعوبات في الحصول على رؤية مجملة للسوق وترابطاته. وقد أدت هذه الصعوبة إلى توجيه دعوات لزيادة توحيد التقارير وإنشاء مركز موحد للبيانات تجمع فيه البيانات من مستودعات بيانات التداول المصرح بها حاليا والتي يقارب عددها ٢٤ مستودعا (دراسة FSB, 2014b).

ويجب أن تنظر السلطات إلى ما هو أبعد من مصالحها الوطنية حتى يتنسى لها السيطرة على المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي. ويعتمد النجاح على قيام البلدان بالرجوع إلى القواعد التنظيمية المعمول بها في كل منها إذا كانت تحقق نتائج متشابهة، وعلى التوصل إلى حلول توفيقية، بما في ذلك فيما يتعلق بقوانين الخصوصية وغيرها من القوانين التي تعوق تبادل المعلومات عبر الحدود. ■

جون كيف خبير أول في القطاع المالي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Bank for International Settlements (BIS), 2014, "OTC Derivatives Market Activity in the First Half of 2014," Statistical Release (Basel).

Financial Stability Board (FSB), 2014a, "OTC Derivatives Market Reforms: Eighth Progress Report on Implementation" (Basel: Bank for International Settlements).

———, 2014b, "Feasibility Study on Approaches to Aggregate OTC Derivatives Data," Consultation Paper (Basel: Bank for International Settlements).

Gregory, Jon, 2014, Central Counterparties: Mandatory Central Clearing and Initial Margin Requirements for OTC Derivatives *(Hoboken, New Jersey: Wiley Finance).*

International Monetary Fund (IMF), 2010, "Making Over-the-Counter Derivatives Safer: The Role of Central Counterparties," Global Financial Stability Report, *Chapter 3 (Washington, April).*

ما المقصود بالرأسمالية؟

الأسواق الحرة قد لا تكون مثالية لكنها قد تكون الأسلوب الأفضل لتنظيم الاقتصاد

ساروت جاهان وأحمد صابر محمود

كثيرا ما يتبادر إلى الأذهان أن الرأسمالية هي نظام اقتصادي تتمكن بموجبه أطراف فاعلة في القطاع الخاص من اقتناء الممتلكات والسيطرة عليها بما يتفق مع مصالحها، وحسب حرية أسعار السوق التي تحددها قوى العرض والطلب وعلى النحو الذي يمكن أن يحقق مصلحة المجتمع على أفضل وجه.

وتتمثل السمة الأساسية للرأسمالية في الدافع لتحقيق الربح. وكما قال آدم سميث، فيلسوف القرن الثامن عشر ورائد الاقتصاد الحديث، "إننا لا نتوقع أن نحصل على طعامنا نتيجة نزعة الخير عند الجزار أو الخباز، لكن من منطلق رغبتهما في تحقيق مصالحهما الخاصة". فكلا طرفي معاملة تبادل طوعي لهما مصلحة في المحصلة، ولكن لا يستطيع أي منهما الحصول على ما يريد دون تحقيق ما يريده الآخر. وهذه المصلحة الذاتية العقلانية هي التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي.

وفي الاقتصاد الرأسمالي، يمكن أن تكون الأصول الرأسمالية — كالمصانع والمناجم والسكك الحديدية — مملوكة للقطاع الخاص وتخضع لسيطرته، وأن يتم الحصول على العمالة مقابل أجور مالية، وتتجمع مكاسب رأس المال للمالكين من القطاع الخاص، وأن تعمل الأسعار على توزيع رؤوس الأموال والعمالة بين الاستخدامات المتنافسة (راجع مقال «العرض والطلب» في عدد يونيو ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية).

ورغم أن الرأسمالية في بعض صورها هي الأساس حاليا لكل الاقتصادات تقريبا، فإنها لم تكن تمثل خلال معظم سنوات القرن الماضي سوى واحد من منهجين رئيسيين للتنظيم الاقتصادي. وفي المنهج الآخر، الاشتراكية، تمتلك الدولة وسائل الإنتاج، وتسعى المؤسسات المملوكة للدولة إلى تعظيم الصالح الاجتماعي على الربح.

ركائز الرأسمالية

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

- الملكية الخاصة، التي تسمح للناس بامتلاك الأصول الملموسة كالأراضي والبيوت والأصول غير الملموسة كالأسهم والسندات؛
- المصلحة الذاتية، التي يسعى الناس من خلالها لتحقيق المصالح الخاصة بهم، بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية–السياسية. ومع ذلك، ينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد الذين يفتقرون للتنظيم إلى تحقيق صالح المجتمع كما لو كانت هناك يد خفية توجههم، حسب وصف «سميث» في كتابه المنشور عام ١٧٧٦ بعنوان *"Wealth of Nations"* (ثروة الأمم)؛
- المنافسة، من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها، تؤدي إلى تعظيم أثر الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين؛
- آلية السوق التي تحدد الأسعار على نحو لامركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري — فتقوم الأسعار، بدورها، بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد، والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا؛
- حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار — حيث يمكن أن يشتري العميل منتجات أخرى عند شعوره بعدم الرضا، وأن يسعى المستثمر للدخول في مشروعات أكثر ربحية، وأن يترك العامل وظيفته للحصول على أجر أفضل؛
- دور محدود للحكومة، لحماية حقوق المواطنين الأفراد والمحافظة على البيئة المنظمة التي تيسِّر سلامة عمل الأسواق.

وتتباين صور الرأسمالية حسب مدى تطبيق هذه الركائز. ففي الأسواق الحرة، والمعروفة أيضا باقتصادات عدم التدخل، تعمل الأسواق ضمن نطاق محدود، إن وجد، من التنظيم. وفي الاقتصادات المختلطة، والتي سميت بهذا الاسم بسبب مزيج الأسواق والحكومة فيها، فالأسواق لها دور مهيمن لكنها تخضع لتنظيم الحكومة بدرجة أكبر لتصحيح إخفاقات السوق، كالتلوث والاختناقات المرورية؛ وتحسين الرعاية الاجتماعية؛ وغيرها من الأسباب، كالدفاع والسلامة العامة. والاقتصادات الرأسمالية المختلطة هي الاقتصادات السائدة اليوم.

درجات عديدة من الرأسمالية

يصنف الاقتصاديون الرأسمالية في مجموعات مختلفة مستخدمين في ذلك معايير متنوعة. فعلى سبيل المثال، يمكن ببساطة تقسيم الرأسمالية إلى نوعين، استنادا إلى كيفية تنظيم الإنتاج. ففي اقتصادات الأسواق الحرة، تهيمن السوق التنافسية ويجري الجانب الأكبر من عملية الإنتاج على نحو لامركزي على غرار المتبع في رأسمالية السوق الحرة المعمول بها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي اقتصادات الأسواق المنظمة، من جهة أخرى، يتم تبادل المعلومات الخاصة من خلال مؤسسات غير سوقية كالاتحادات العمالية والجمعيات التجارية — مثلما في ألمانيا واليابان (دراسة "Hall and Soskice, 2001").

وفي الآونة الأخيرة، حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من الرأسمالية وفقا لدور ريادة الأعمال (عملية بدء المشروعات الجديدة) في توجيه الابتكار والوضع المؤسسي الذي ينطوي على الأفكار الجديدة نحو

تحفيز النمو الاقتصادي (دراسة "Baumol, Litan, and Schramm, 2007").

وفي الرأسمالية الموجهة من الدولة، تقرر الحكومة أي القطاعات ستحقق نموا. ويتمثل الحافز في البداية بالرغبة في تشجيع النمو، ولهذا النوع من الرأسمالية عدة مساوئ وهي: فرط الاستثمار، وسوء اختيار الفائزين، وقابلية انتشار الفساد، وصعوبة سحب التأييد عندما يصبح غير ملائم. أما رأسمالية حكم القلة فهي موجهة نحو حماية وإثراء شريحة صغيرة جدا من السكان، والنمو الاقتصادي ليس من أهدافها الرئيسية، كما أن البلدان التي تعتمد هذا النوع من الرأسمالية تعاني من انتشار الفساد وعدم المساواة.

وتستفيد رأسمالية الشركات الكبيرة من وفورات الحجم. وهذا النوع من الرأسمالية ضروري للإنتاج بالجملة. أما رأسمالية العمل الريادي فتقدم منتجات الإنجازات كالسيارات والهواتف وأجهزة الكمبيوتر. وتكون هذه الابتكارات عادة من إنتاج الأفراد والشركات الجديدة. غير أن الشركات الكبيرة ضرورية للإنتاج بالجملة ولتسويق هذه المنتجات الجديدة، لذا يبدو أن مزيج رأسمالية الشركات الكبيرة والعمل الريادي هو الأفضل. وهذا هو نوع الرأسمالية الذي تتسم به الولايات المتحدة أكثر من غيرها من البلدان.

النقد الكينزي

عانت الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة من انتشار البطالة على نطاق واسع أثناء فترة «الكساد الكبير» في الثلاثينات من القرن الماضي. وذهب الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في كتابه المنشور في عام ١٩٣٦ بعنوان *"General Theory of Employment, Interest, and Money"* إلى أن الرأسمالية تناضل للتعافي من فترات تباطؤ الاستثمار نظرا لأن الاقتصاد الرأسمالي قادر على البقاء في حالة توازن إلى الأبد في ظل ارتفاع معدلات البطالة وانعدام النمو. وشكك الاقتصاد الكينزي في الرأي القائل بأن اقتصادات عدم التدخل الرأسمالية يمكنها المحافظة على مستويات أداء جيدة بمفردها دون تدخل الدولة لتنشيط الطلب الكلي ومكافحة ارتفاع البطالة والانكماش من ذلك النوع الذي عانى منه العالم في ثلاثينات القرن الماضي. وأكد كينز رأيه بضرورة التدخل الحكومي (عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي) لانتشال الاقتصاد من فترة الركود (راجع مقال «ما هو الاقتصاد الكينزي») في عدد سبتمبر ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية). وكان الهدف من هذه الإجراءات هو التخفيف من حدة فترات الانتعاش والكساد في الدورة الاقتصادية ومساعدة النظام الرأسمالي على النهوض من كبوته في أعقاب «الكساد الكبير». ولم يكن هدف «كينز» أبدا إحلال نظام اقتصادي مختلف محل الاقتصاد القائم على السوق؛ وإنما كان يؤكد فقط ضرورة التدخل الحكومي الدوري.

ويمكن للقوى المؤدية عموما لنجاح الرأسمالية أن تؤدي أيضا إلى فشلها. فالأسواق الحرة لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا وضعت الحكومات القواعد التي تنظمها — كالقوانين التي تؤمن حقوق الملكية — وعززت الأسواق بالبنية التحتية السليمة، كالشوارع والطرق السريعة لنقل السلع والأفراد. غير أن الحكومات قد تتأثر بجماعات المصالح الخاصة المنظمة التي تسعى للاستفادة من قوة القواعد التنظيمية لحماية مراكزها الاقتصادية على حساب الصالح العام — على سبيل المثال، بكبح نفس السوق الحرة التي كانت السبب في نجاحها.

وبالتالي، وفقا لما ورد في دراسة "Rajan and Zingales (2003)"، لا بد أن يعمل المجتمع على «إنقاذ الرأسمالية من الرأسماليين» — أي باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية السوق الحرة من سطوة جماعات المصالح الخاصة التي تسعى لعرقلة كفاءة أداء السوق. فلا بد من الحد من تركز ملكية الأصول المنتجة لضمان التنافس. ونظرا لأن التنافس يخلق أطرافا فائزة وأخرى خاسرة، فلا بد من تعويض الأطراف الخاسرة. ومن شأن التجارة الحرة والضغوط التنافسية القوية على الشركات المتنافسة

القوى المؤدية عموما لنجاح الرأسمالية يمكن أن تؤدي أيضا لفشلها.

أن تكبح مجموعات المصالح ذات النفوذ. فلا بد لعامة الناس من التعرف على محاسن السوق الحرة ومقاومة التدخل الحكومي في السوق لحماية أصحاب النفوذ على حساب الرخاء الاقتصادي الكلي.

ومن المحتمل أن يكون النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي قد فاق كثيرا النمو الذي يتحقق في ظل النظم الاقتصادية الأخرى، ولكن لا يزال عدم المساواة واحدا من أكثر سماته المثيرة للجدل. وهنا نتساءل هل تؤدي حتما ديناميكية تراكم رؤوس الأموال في القطاع الخاص إلى تركز الثروة لدى فئة محدودة، أم هل يؤدي توازن قوى النمو والمنافسة والتقدم التكنولوجي إلى تقليل عدم المساواة؟ وقد عكف خبراء الاقتصاد على اتباع مناهج متنوعة لاكتشاف القوى المحركة لعدم المساواة الاقتصادية. وتتناول واحدة من أحدث الدراسات تحليل مجموعة فريدة من البيانات يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر بغية اكتشاف أهم الأنماط الاقتصادية والاجتماعية (دراسة "Piketty, 2014"). وتخلص هذه الدراسة إلى أن معدل العائد على الاستثمار في اقتصادات السوق المعاصرة كثيرا ما يتجاوز معدلات النمو الكلي. ومع تحقيق العائد المركَّب، في حالة استمرار هذا التفاوت، سوف تزداد الثروة في حيازة أصحاب الأصول بوتيرة أسرع من غيرها من أنواع العائدات (كالأجور مثلا)، فتتفوق عليها في نهاية المطاف بفارق كبير. ورغم أن هذه الدراسة لها كثير من النقاد بقدر ما لها من مؤيدين، فقد زادت من الجدل الدائر حول توزيع الثروة في النظام الرأسمالي وعززت الاعتقاد السائد بين الكثيرين بضرورة توجيه الاقتصاد الرأسمالي نحو المسار الصحيح من خلال السياسات الحكومية وجهود الجمهور العام لضمان استمرار عمل اليد الخفية التي تحدث عنها «سميث» من أجل تحقيق صالح المجتمع. ■

ساروت جاهان هو اقتصادي في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي، وأحمد صابر محمود مدير مشارك في برنامج الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكينز.

المراجع:

Baumol, William J., Robert E. Litan, and Carl J. Schramm, 2007, Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity *(New Haven, Connecticut: Yale University Press).*

Hall, Peter A., and David Soskice, eds., 2001, Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage *(New York: Oxford University Press).*

Piketty, Thomas, 2014, Capital in the Twenty-First Century *(Cambridge, Massachusetts: Belknap Press).*

Rajan, Raghuram, and Luigi Zingales, 2003, Saving Capitalism from the Capitalists: Unleashing the Power of Financial Markets to Create Wealth and Spread Opportunity *(New York: Crown Publishing Group).*

فكرة رأسمالية

إذا زادت ألمانيا الإنفاق على البنية التحتية، فإنها لن تساعد نفسها فحسب، بل ستساعد منطقة اليورو بأسرها

سليم إلكداغ وديرك موير

التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو بطيء ومبدئي، ويبدو أن النمو حتى في أقوى اقتصاد، ألمانيا، قد فقد بعض الزخم في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، تشير تقديرات إمكانات النمو في ألمانيا بأنها منخفضة — ويمكن أن يستمر انخفاضها بسبب سرعة شيخوخة السكان.

إلا أن هناك طريقة للحد من المشكلات التي يواجهها النمو في ألمانيا، وتوسعا، في جميع بلدان منطقة اليورو. فزيادة الاستثمار العام في البنية التحتية، كالطرق السريعة والجسور، في ألمانيا، ليس من شأنه فقط أن يحفز الطلب المحلي في الأجل القصير، وإنما أيضا أن يزيد الإنتاجية ويرفع الناتج المحلي في الأجل الطويل ويحدث آثارا انتشارية نافعة في بقية بلدان منطقة اليورو.

ورغم أن البنية التحتية العامة في ألمانيا ليست قاصرة في رأي الكثيرين، فإنها في واقع الأمر قد أهملت لبعض الوقت، وخصوصا في مجال النقل، حيث تم بوضوح تحديد الاحتياجات الملحة مثل الطرق المتقادمة. ويقع الاستثمار العام في البنية التحتية في ألمانيا في الربع الأدنى من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة البالغ عددها ٣٤ من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي الواقع، ظل صافي الاستثمار العام يمثل نسبة لا تذكر منذ عام ٢٠٠٣، إذ يبلغ متوسط نسبة صافي الاستثمار الحكومي إلى صافي الناتج المحلي على مدى العقد الماضي −٠,١٪، وهو ما يتصل بتدهور مخزون رأس المال العام (راجع الرسم البياني ١). ومن المرجح أن تؤدي زيادة الاستثمار في البنية التحتية إلى زيادة كبيرة في الناتج المحتمل في ألمانيا، أي أعلى نسبة لإجمالي الناتج المحلي يمكن أن ينتجها الاقتصاد على نحو قابل للاستمرار. وعلى سبيل المثال، من شأن تحسين البنية التحتية أن ييسر حركة السلع التي تستخدمها وتنتجها الشركات.

الرسم البياني ١

تراجع البناء

لا يزال الاستثمار العام على البنية التحتية في ألمانيا يتراجع منذ أكثر من عقد.

(صافي الاستثمار، ٪ من صافي إجمالي الناتج المحلي)

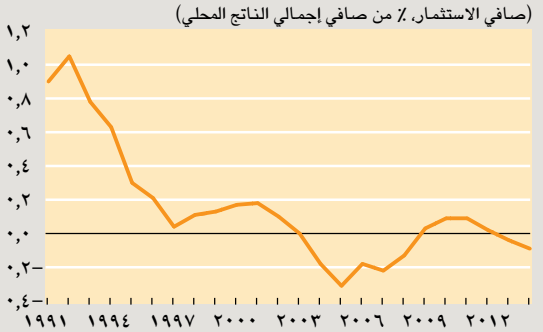

المصادر: المكتب الإحصائي الاتحادي (Statistics Bundesamt)؛ ومؤسسة Haver Analytics.

آثار انتشارية من ألمانيا

قمنا باستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي (راجع الإطار) لمحاولة التعبير كميا عن الآثار المحلية والآثار الانتشارية المتداعية إلى البلدان الأخرى التي ستصاحب الزيادة في الاستثمار في البنية التحتية الألمانية (دراسة Elekdag and Muir, 2014). ويتضمن تطويعنا للنموذج أربعة خصائص عامة هي:

- الأسر المعيشية التي تبلغ المستويات المثلى من الاستهلاك والادخار، بالنظر إلى آفاق التخطيط لديها؛
- مخزون عام إنتاجي من البنية التحتية؛
- دور واضح للسياسة النقدية؛
- إطار متعدد البلدان، يصنف فيه العالم إلى ست مناطق هي: ألمانيا؛ واليونان وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا (بلدان منطقة اليورو الخمس)، التي كانت لديها حتى الآونة الأخيرة تكاليف مرتفعة للتمويل الخارجي؛ والاقتصادات المتبقية من منطقة اليورو؛ وآسيا الصاعدة؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ وبقية العالم.

وتنتقل الآثار الانتشارية من ألمانيا إلى بقية منطقة اليورو عبر قناتين رئيسيتين — التجارة وسعر الصرف الحقيقي. وتسهم قناة التجارة بدور عندما يؤدي رفع الإنفاق الحكومي في ألمانيا إلى نمو الناتج الاقتصادي

للبلد، مما يزيد من طلب ألمانيا على الواردات من شركائها التجاريين. وتسهم قناة سعر الصرف الحقيقي بدور عندما تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي في ألمانيا إلى زيادة التضخم فيها. ونظرًا لأن منطقة اليورو تستخدم عملة موحدة، يرتفع سعر الصرف الحقيقي لدى أحد الأعضاء إذا زاد معدل التضخم فيه عن معدله لدى الأعضاء الآخرين. وفي هذه الحالة، يرتفع سعر الصرف الحقيقي في ألمانيا، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات فيها.

وتتأثر أيضًا الآثار الانتشارية بالسياسة النقدية، التي يمكن أن تحد من آثار قناتي التجارة وسعر الصرف الحقيقي أو تزيدها. ومن شأن ارتفاع معدل التضخم في ألمانيا أن يدفع البنك المركزي الأوروبي إلى زيادة أسعار الفائدة في ألمانيا وفي بقية بلدان منطقة اليورو. ومن شأن ذلك أن يكبح الطلب المحلي في منطقة اليورو كلها، ولكن من شأنه أيضًا أن يتسبب في رفع قيمة اليورو وخفض صادرات منطقة اليورو. ويمكن أن يؤدي تشديد السياسة النقدية إلى الحد من قناتي التجارة وسعر الصرف، أو حتى إبطالهما، وترك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أو بعد التضخم، أضعف من معدلاته في منطقة اليورو. ولكن في المقابل إذا استوعبت السياسة النقدية التضخم المتزايد في ألمانيا وتركت أسعار الفائدة دون تغيير، فستكون النتيجة حدوث آثار انتشارية أقوى نسبيا. ويعني عدم تغير أسعار الفائدة زيادة التضخم وحتى خفض أسعار الفائدة الحقيقية (بعد التضخم) إلى مستويات أدنى، وهو ما من شأنه أن يعطي دفعة للطلب المحلي ويؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي في منطقة اليورو – وزيادة الصادرات الصافية.

زيادة الإنفاق الحكومي

هناك أنواع كثيرة من التنشيط المالي، مثل خفض الضرائب وزيادة الاستثمار في البنية التحتية أو زيادة النفقات العامة. وتختلف الآثار الانتشارية حسب نوع التنشيط المالي المستخدم. ويكون الاستثمار الحكومي في البنية التحتية أكثر نفعا من الزيادة العامة في الإنفاق الحكومي.

ويعرض الرسم البياني ٢ مقارنة بين الآثار التي تترتب في السنة الثانية من الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة في جانب وبين الآثار المترتبة على الاستثمار في البنية التحتية في جانب آخر. ففي حالة زيادة الإنفاق العام بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لمدة عامين، تموله زيادة في العجز الحكومي، يتنبأ النموذج بما يلي:

عندما تدعم الحكومة الإنفاق على السلع والخدمات العامة تحدث زيادة مؤقتة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقدارها أعلى قليلا من ٠,٥٪ في ألمانيا. ولا تتداعى إلى اقتصادات بلدان اليورو الخمسة أي آثار انتشارية تقريبا، ولكن تحدث زيادة ضئيلة جدا، مقدارها ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، في البلدان الأخرى في منطقة اليورو (بما في ذلك شركاء تجاريون رئيسيون لألمانيا مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا). وتؤدي زيادة الاستهلاك الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يحدث فجوة موجبة في الناتج (أي الفرق بين ما ينتجه البلد فعليا وما يمكن أن ينتجه بكفاءة) وزيادة في معدلات التضخم المحلية والإقليمية. وترتفع أسعار الفائدة مع تشديد السياسة النقدية استجابة لتزايد الضغوط التضخمية على نطاق اتحاد العملة. ورغم أن مدى وتوقيت ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يختلفان باختلاف بلدان المنطقة، فإن هذا الارتفاع، الذي يحدث نتيجة لارتفاع مستوى التضخم المحلي في

نظرة على النموذج

يستخدم النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF) على نطاق واسع في صندوق النقد الدولي كإطار لتحليل الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمسائل المالية العامة (الضرائب والإنفاق)، على النحو المبين في دراسة Anderson and others (2013). وقد بني النموذج بحيث يسمح للباحثين بتحليل كيف يمكن أن يؤثر الاستثمار الحكومي في البنية التحتية على إنتاجية الاقتصاد المحلي. وقد مددناه أيضًا ليسمح بحدوث تأخيرات بين الوقت الذي تتم فيها الموافقة على أحد مشاريع البنية التحتية وعندما يدخل حيز التشغيل الكامل وينفق عليه.

ويسمح هيكل النموذج المتعدد البلدان للاقتصاديين بتحليل آثار التكافل والتداعيات العالمية. وفي هذا النموذج، يتكون العالم من ألمانيا واليونان وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا؛ وبقية منطقة اليورو؛ وآسيا الصاعدة؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ وبقية العالم. وهناك مصدران رئيسيان للروابط الدولية. فأولا، فهناك سرد كامل للتجارة بين كل منطقة. وثانيا، يسمح تدفق السلع للنموذج بتحديد الحسابات الجارية، التي هي ببساطة تدفقات المدخرات والاستثمارات العالمية. ويوجد لدى كل منطقة ما يلي:

- نوعان من الأسر المعيشية — أسر تواجه "قيودا في السيولة"، ولا توجد لديها مدخرات وتستهلك فقط من دخلها الحالي، و أسر «تتصرف على النحو الأمثل»، بإمكانها الادخار واختيار عدد ساعات العمل ومستوى الاستهلاك. ويفترض أن هذه الأسر المعيشية تخطط لأفق مدته ٢٠ عاما في المتوسط. وتتصور الأسر المعيشية الدين الحكومي باعتباره ثروة؛ ولا توجد شواغل بشأن الادخار لأجيال المستقبل.
- شركات تعمل بصورة استشرافية — ولكن لا يتجاوز تخطيطها أفق العشرين عاما القادمة.
- سياسة نقدية تحاول تحقيق استقرار الأسعار من خلال السيطرة في الأجل القصير على أسعار الفائدة الأساسية – ويقوم البنك المركزي الأوروبي بإدارة السياسة النقدية لكل منطقة اليورو. وتسعى جميع المناطق الأخرى أيضًا إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال بنوك مركزية مستقلة.
- حكومة تستهدف مستوى معين من الدين في الأجل الطويل — رغم أنها تحاول تثبيت الاقتصاد خلال الدورة الاقتصادية بالسماح بهبوط العجز عندما يكون نمو إجمالي الناتج المحلي قويا، والعكس بالعكس.

الرسم البياني ٢

الورقة الرابحة للاستثمار

كان للاستثمار العام في ألمانيا على مدار عامين أثر أكبر بكثير على نمو إجمالي الناتج المحلي من الاستهلاك الحكومي، ويكون الأثر أكبر إذا ظلت السياسة النقدية ثابتة.

(الانحراف عن السيناريو الأساسي، ٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

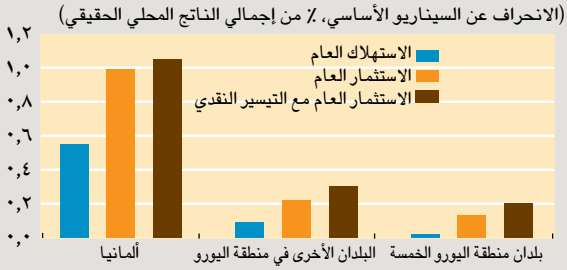

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: تستند المقارنة إلى زيادة في الاستهلاك أو الاستثمار العام، تمول بالدين، ومقدارها ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، ومدتها عامان. ويمثل السيناريو الأساسي ما الذي كان سيحدث لو لم تكن هناك زيادة في الإنفاق. ويمثل العمودان الأزرق والبرتقالي مقدار نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يحدث استجابة للزيادات في الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، بالترتيب، إذا استجاب صناع السياسة النقدية لزيادات الإنفاق برفع أسعار الفائدة. ويعكس العمود البني ما يحدث إذا لم تحدث زيادة في أسعار الفائدة استجابة لزيادة الإنفاق على الاستثمار (التيسير النقدي). وتتألف بلدان منطقة اليورو الخمسة من اليونان وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا.

ألمانيا عنه في بقية بلدان منطقة اليورو — يرفع سعر الصرف الحقيقي في ألمانيا، مما يؤدي إلى موازنة المنافع الحاصلة من التنشيط المالي للأنشطة المحلية وإضعاف الآثار الانتشارية المصاحبة. ونتيجة لذلك

انخفاض أسعار الفائدة السائد هو فرصة سانحة لألمانيا.

يتدهور الحساب الجاري الألماني، بينما تشهد الحسابات الجارية لشركائه التجاريين في منطقة اليورو تحسنا طفيفا. والحساب الجاري هو مقياس علاقة البلد الاقتصادية ببقية العالم — الصادرات ناقص الواردات زائد صافي الدخل وصافي التحويلات.

وعندما تقوم الحكومة بالإنفاق على الاستثمار العام، تختلف الأمور. ويكون أرجح التوقعات حدوث زيادة دائمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتؤدي زيادة الاستثمار العام إلى تحسين البنية التحتية الوطنية، وهو ما يمكن أن تستغله الشركات لخفض التكاليف، مثل تكاليف النقل، وتحسين إمكانية النفاذ إلى الأسواق في الداخل والخارج. وتكون الشركات بالتالي أكثر إنتاجية وتبيع منتجاتها بأسعار أقل. ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على سلعها، وهو ما يعني بالتالي زيادة الطلب المحلي على العمالة والاستثمار، مما يسهم في استمرار زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي – الذي يبلغ ذروة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتكون الآثار الانتشارية أكبر أيضا — نحو ٠,٢٪ لاقتصادات بلدان منطقة اليورو الخمسة ونحو ٠,٣٪ لبقية منطقة اليورو. وبسبب التغير طويل الأجل في مخزون البنية التحتية الألمانية، تستمر هذه المكاسب المحلية والآثار الانتشارية إلى أن تتجاوز السنة الثانية بفترة طويلة.

وتسهم السياسة النقدية بدور مهم هنا أيضا، لأنها تغطي منطقة اليورو بأكملها. وغالبا، ما تعمل السياسة النقدية على موازنة الضغوط التضخمية المتصلة بزيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما يعني زيادة أسعار الفائدة وهو ما من شأنه خفض المكاسب التي تحققت في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والآثار الانتشارية. ولكن نظرا لأن ألمانيا تمثل نحو ربع اقتصاد منطقة اليورو بالكامل، فمن المرجح أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في نطاق لا يتجاوز ٢٥٪ من المستوى الذي كانت أسعار الفائدة في ألمانيا سترفع فيه من جانب بنك مركزي ألماني، لو كان ذلك البنك موجودا. وهكذا تكون الآثار الانتشارية والآثار المحلية أعلى مما كان سيحدث لو كان لدى كل بلد في منطقة اليورو سياسته النقدية الخاصة به.

وتكون المكاسب أعلى إذا لم يستجب البنك المركزي الأوروبي للضغوط التضخمية خلال السنتين اللتين يحدث فيهما التنشيط المالي. ومن شأن تيسير السياسة النقدية أن يتيح زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (١,١٪ مقابل ١,٠٪) وزيادة مقدارها ٠,١٪ من الآثار الانتشارية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى بقية منطقة اليورو. ويتيح انخفاض أسعار الفائدة ارتفاع معدل التضخم، وهو ما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة الحقيقية بدرجة أكبر وزيادة التنشيط المالي من الاستثمار والاستهلاك المحليين.

وتفترض هذه النتائج أنه تمت الموافقة على مشاريع البنية التحتية وتنفيذها ودخولها حيز التشغيل خلال إطار زمني ضيق للغاية هو عام واحد. ومع النظر بواقعية أكبر إلى التأخيرات التي تحدث في التنفيذ – حيث تتم الموافقة على مشروع ما في العام الأول، ولكن يستمر الإنفاق على مدى ثلاث سنوات وتصبح البنية التحتية نشيطة في السنة الرابعة – يتأجل الارتفاع النهائي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (راجع الرسم البياني ٣). ونظرا لتأخر الاستكمال (وتأخر منافع الإنتاجية للاقتصاد)، تتأخر أيضا الزيادات في الاستثمار الخاص وفي توظيف العمالة في القطاع الخاص. ويمكن أن يتقلص الناتج المحلي لبعض الوقت، مع حدوث بعض الآثار الانتشارية الإقليمية السلبية. ومع ذلك، تكون مكاسب الناتج في المدى الأطول التي تتسم بزيادة في مستويات الاستثمار العام مماثلة. ومن النتائج الجانبية للتأخير في تنفيذ المشاريع إرجاء الإنفاق على العجز وتمهيده بدرجة أكبر بعض الشيء، وهو ما يعني انخفاض العبء على الموازنة السنوية في الأجل القصير.

ويمكن أن تؤدي السياسة النقدية إلى زيادة مكاسب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الحالة. ولا يزال هناك قدر من التنشيط المالي يكفي لأن يواصل البنك المركزي رفع أسعار الفائدة. ولكن إذا لم يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة، فسيزداد معدل التضخم في جميع بلدان منطقة اليورو، مما يؤدي إلى مستويات سالبة من أسعار الفائدة الحقيقية، وهو ما تترتب عليه زيادات أخرى في الاستهلاك والاستثمار في منطقة اليورو بأكملها.

ويمثل انخفاض أسعار الفائدة السائد فرصة سانحة لألمانيا لتمويل زيادة الاستثمار بأسعار فائدة مواتية تاريخيا، وهو ما ستترتب عليه آثار جيدة في الأجلين القصير والطويل، لا لألمانيا وحدها وإنما لجميع بلدان أوروبا. ■

الرسم البياني ٣

أثر مؤجل

عندما يستغرق إنجاز مشروع استثماري عدة سنوات، فإن الزيادة قصيرة الأجل في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تستغرق وقتا أطول مما يستغرقه مشروع مدته عام، إلا أن مكاسب الأجل الطويل تكون هي ذاتها.

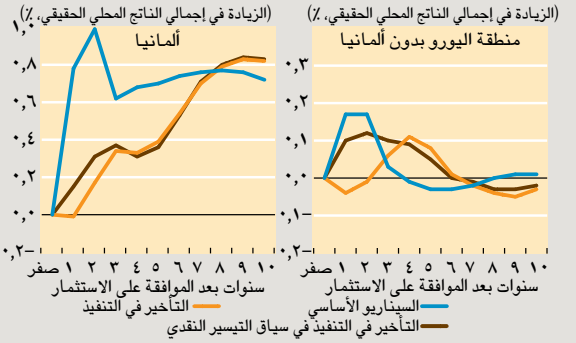

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: تعكس الخطوط سيناريو أساسي مدته عامان، وزيادة في الاستثمار العام مقدارها ١٪ من إجمالي الناتج المحلي ممولة بالدين، وتغيرات عندما تكون السياسة النقدية تيسيرية (لا يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة) وعندما يحدث تأخير مدته ثلاثة أعوام في تنفيذ الاستثمار.

سليم إلكداغ نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي وديرك موير اقتصادي في إدارة البحوث في الصندوق.

المراجع:

Anderson, Derek, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, Michael Kumhof, Douglas Laxton, Dirk Muir, Susanna Mursula, and Stephen Snudden, 2013, "Getting to Know GIMF: The Simulation Properties of the Global Integrated Monetary and Fiscal Model," IMF Working Paper 13/55 (Washington: International Monetary Fund).

Elekdag, Selim, and Dirk Muir, 2014, "Das Public Kapital: How Much Would Higher German Public Investment Help Germany and the Euro Area?" IMF Working Paper 14/227 (Washington: International Monetary Fund).

مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

استشعر نبض القضايا الاقتصادية والمالية العالمية

- تحليلات وتنبؤات وأبحاث عالمية المستوى
- رؤية متعمقة للمخاطر والفرص على المستوى الإقليمي
- أكثر من ١٥ ألف مطبوعة، مع خاصيتي البحث والتعليق التوضيحي في النص بالكامل

وغيرها ...

اطلب الآن العضوية الشخصية باشتراك قدره ٩٩ دولارا لا غير.

زورونا على موقعنا الإلكتروني: elibrary.imf.org/fd65

صندوق النقد الدولي

الإسبانية بانيسا تودوري أثناء فترة راحة في حرم جامعة برشلونة، التي كانت تدرس فيها فيما سبق.

مطلوب مساعدة

البطالة بين الشباب تؤثر على الأسرة والمجتمع والبلد بأسره

هيون–سونغ كانغ

كانت بانيسا تودوري طالبة تبلغ من العمر ٢٠ عاما حين وقعت الأزمة المالية العالمية، وأخبرتها والدتها، التي كانت تساعدها في دفع الرسوم الدراسية، بأنها ستضطر إلى البحث عن مصدر آخر للدعم المالي. وتركت تودوري دراستها بالجامعة وانضمت إلى الصفوف المتزايدة للشبان الإسبان الذين يبحثون عن عمل.

وتقول بانيسا، «كانت لدينا أحلام نريد أن نحققها، وكنا نريد أن نأكل العالم أكلا، وظننا أننا سنملك كل شيء، ثم كالت لنا الأزمة لكمة في الوجه».

وطبقا للمفوضية الأوروبية فإن بطالة الشباب في إسبانيا بلغت الذروة في منتصف عام ٢٠١٣ وأنها تجاوزت ٥٦٪. ورغم أن اقتصاد البلد قد شهد مؤخرا انتعاشة طفيفة، فلا يزال لبطالة الشباب ذيل طويل، وستظل آثاره محسوسة لعقود — لا يشعر بها الأفراد فحسب، وإنما أيضا المجتمعات التي يعيشون فيها.

وقد يكون النطاق استثنائيا في إسبانيا، ولكن ظاهرة بطالة الشباب المرتفعة موجودة في كل منطقة، من الصفوف المتكدسة للشباب العاطلين عن العمل في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالموارد، مرورا بالشباب الأقل تنقلا ومهارة في المناطق الريفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إلى الشباب المؤهلين بدرجة أعلى من متطلبات الوظائف والعاطلين عن العمل جزئيا في وظائف خدمية منخفضة القيمة في أوروبا التي ضربتها الأزمة.

ووفقا لمنظمة العمل الدولية، كان هناك في عام ٢٠١٤ أكثر من ٧٣ مليون شخص تتروح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ يبحثون عن عمل — ١٤٪ من الفئة

العمرية على مستوى العالم، مقابل ١٢,٤٪ في عام ٢٠٠٧. ولا يتضمن هذا الرقم الذي يزيد على ٧٠ مليون شخص فئات مثل العمالة المحبطة، التي توقفت عن البحث عن عمل — وتشير بعض التقديرات إلى أن العدد الحقيقي أعلى بثلاثة أضعاف.

أسباب القلق

يمكن أن تكون البطالة مدمرة لإحساس أي شخص بهويته ولمعنوياته، إلا أن أثرها على الشبان يكون أكثر وضوحا وأكثر ضررا وأطول أمدا.

ويقول جون وادزوورث من كلية لندن للاقتصاد إنه «بالنسبة للشباب الذي يبدأون مشوارهم في سوق العمل للمرة الأولى، فإن الوضع المثالي هو إتمام التعليم والالتحاق بعمل مباشرة. والمشكلة في بطالة الشباب أن الشباب غالبا ما يكونون على هامش التعيين في الوظائف والفصل منها». فعندما تقرر شركة ما توسيع قوة العمل لديها، فإنها غالبا تعين شبابا، ولكن عندما تقلص قوتها العاملة، غالبا ما يكون الشباب أول من تنهى خدماتهم.

فإلى جانب أن الشباب الذين يدخلون سوق العمل أثناء فترة هبوط النشاط الاقتصادي يكونون في النهاية القصوى من ذلك الهبوط، فإنه يمكن أن يتضرروا من آثار يمكن أن تدوم لعقود. وتشير البحوث المعنية بالشباب الذين قضوا فترة طويلة عاطلين عن العمل أثناء الركود الذي حدث في الثمانينات إلى أنه يرجح بدرجة أكبر أن يظل هؤلاء الأشخاص، حتى الآن، وهم في الأربعينات والخمسينات من العمر، عاطلين عن العمل — وبالنسبة لمن لديهم عمل — غالبا ما تكون أجورهم أقل من نظرائهم الذين لم يتضرروا من البطالة لفترة ممتدة.

ويقول ريتشارد إكسيل من كونغريس النقابات العمالية في لندن «إن ذلك يعني أنه عندما يتقاعد هؤلاء، ستكون معاشاتهم التقاعدية أقل. وذلك أثر يطالهم طوال العمر».

ويمكن أن تتضرر فرص الشباب المستقبلية أيضا لفترة طويلة عندما يتعين عليهم قبول وظائف دون مؤهلاتهم. وقد بدأ هنري ريبيرا أنغولو، البالغ من العمر ٢٠ عاما – والمولود في إكوادور ولكن قضى معظم حياته التكوينية في إسبانيا — رحلة البحث عن عمل منذ سنتين وهو حاصل على تعليم ثانوي. وقد زار وكالة برشلونة أكتيبا، وهي هيئة محلية تدعمها الحكومة تتمثل مهمتها في جذب المشاريع والوظائف إلى المدينة، على أمل أن تساعده في البحث عن وظيفة. ولكنه يقول في النهاية، «رأيت أنني لست الوحيد الذي يعمل نادلا، فقد كان هناك كثيرون بمؤهلات أعلى ويعملون ندلا».

أول المتضررين وأكثرهم تضررا

تتباين أسباب بطالة الشباب، ولكن هناك أسبابا تشترك فيها جميع المناطق. وأحد الأسباب الرئيسية هو النمو. فعندما يتقلص الاقتصاد، يكون الشباب أول المتضررين وأكثرهم تضررا ، إذ يكون الشباب في الغالب أول من تنهى خدماتهم. وما أن يصبح الشاب عاطلا عن العمل، فمن الممكن أن يفتقر إلى القدر الكافي من الخبرة والمهارات وشبكات العلاقات المهنية اللازمة لإيجاد عمل بديل.

وعلى مستوى البلد الواحد، تكون بطالة الشباب في الغالب ضعف مستوى البطالة العامة. ويقول وادزوورث إن الرقمين غالبا ما يتحركان بالتوازي — و ما يحددهما بصورة حاسمة هو النمو الاقتصادي.

ويقول في معرض حديثه عن حالة العمل في المملكة المتحدة: «لا سبيل لإحراز تقدم في بطالة الشباب، أو البطالة عموما، دون نمو. وتشير جميع الأدلة إلى أنه يتعين تحقيق معدلات نمو تزيد على ٢٪ قبل اتخاذ أي تدابير لمعالجة البطالة».

ويقول باو سيراكانت من جامعة أوتونوما دي برشلونة في إسبانيا «إن إسبانيا لا توجد لديها مشكلة بطالة الشباب، وإنما مشكلة بطالة

عندما يتقلص الاقتصاد، يكون الشباب أول المتضررين وأكثرهم تضررا.

عموما». ويعرب عن اعتقاده بأن معالجة النمو هي الخطوة الأولى الضرورية لحل مشكلة البطالة.

وقد يكون انخفاض النمو، أو حتى انكماش الاقتصاد، هو أهم سبب على الإطلاق لارتفاع بطالة الشباب، إلا أن النمو وحده لا يفسر المشكلة كلها. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تزايدت أعداد الشباب العاطلين عن العمل حتى قبل وقوع الأزمة المالية. وفي حين تتراجع تلك الأرقام الآن، فإن فترة البقاء بلا عمل تزيد. وفي معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ظل أكثر من

هنري ريبيرا أنغولو وصديقته إليزابت دي ميغيل رودريغيز، من بين ملايين الشباب الذين يبحثون عن عمل في إسبانيا.

ثلث الباحثين عن عمل من الشباب في حالة بطالة لفترة لا تقل عن ستة أشهر.

وآن ماري تايلور، من لندن، هي واحدة من العاطلين عن العمل لفترة طويلة. وهي تبلغ من العمر الآن ٢٣ عاما، وقد بدأت رحلة البحث عن عمل على فترات متقطعة دون نجاح منذ أن تركت المدرسة في عمر ١٦، وتعيش على إعانات البطالة التي تبلغ نحو ٨٥ دولارا أمريكيا في الأسبوع وتعمل جاهدة على تجنب وصمة أنها تعيش على الإعانة. وتقول «إن الأمر فعلا يبعث على الاكتئاب، والذي يحدث أن معنوياتك ودوافعك تهبط إلى الحضيض، وخاصة إذا كنت مسجلا في برنامج Jobseeker's Allowance وتحصل على بدل بحث عن عمل، وستتكون عنك هذه الصورة النمطية ... وعليك أن تجد القوة كل يوم للنهوض من الفراش».

ويواجه الشبان الذي لديهم قدرات محدودة الاحتمالات الأكثر تشاؤما فيما يتعلق بالعمل، ودون أن تكون لدى تايلور مهارات ومؤهلات متراكمة إضافية، تتنافس تايلور الآن مع طلاب عمل أصغر سنا يبحثون عن نفس الوظائف. وتقول «لو كنت قد تركت الدراسة توا، لأعدت النظر في كل شيء بجدية ... لأنه عليك أن تكون عازما على تحقيق ما تريده».

تباين المهارات

إذا كان انخفاض النمو هو السبب الرئيسي لبطالة الشباب، فإن كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن من العوامل المهمة أيضا وجود تباين بين المهارات التي يحتاج إليها أرباب العمل والشركات والمهارات التي يتعلمها الشباب في النظام التعليمي. ويشكو كثير من أرباب العمل من أنهم لا يستطيعون العثور على الأشخاص المؤهلين الذين يحتاجون إليهم لملء الشواغر.

ويقول أنتوني كارنفيل، الرئيس الأسبق للجنة الوطنية المعنية بسياسة توظيف العمالة في فترة رئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، «إن أرباب العمل على حق بالأساس، فهم لا يحصلون على المهارات التي يريدونها، لا كما ولا كيفا». وهو يعتقد أن النظم التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة لم تواكب متطلبات قوة العمل اليوم.

إلا أن آخرين، مثل إكسيل، يتشككون فيما إذا كان هناك تباين في المهارات. وهو يقول إن الشباب لم يكن يوما أكثر تأهلا — على سبيل المثال، في بلدان مثل المملكة المتحدة، حيث توجد أعداد غير مسبوقة تواصل تعليمها في مؤسسات التعليم العالي.

وهو يقر بأن عدد الخريجين المتزايد يدعو إلى توجه إزاء التعليم العالي من نوعية اليانصيب الذي يتعين فيه المشاركة للحصول على فرصة للكسب — وهو الآن خطوة أولى ضرورية للحصول على عمل له معنى. إلا أن إكسيل لا يعتقد أن نظام التعليم ينبغي أن يكون مسؤولا عن تخريج أعداد غفيرة من الموظفين الجاهزين للعمل.

ويقول «إن عددا كبيرا جدا من أرباب العمل من وجهة نظرنا يعتبرون أنفسهم الآن مستهلكين للتعليم والتدريب ونسوا، إن كانوا قد علموا أصلا، أن عليهم مسؤوليات وواجبات في تعليم العاملين».

وقد لا يكون هناك تعارض بين موقفي إكسيل وكارنفيل كما يبدو للوهلة الأولى. وتقول منظمة العمل الدولية «إن تباين المهارات في أسواق عمل الشباب قد أصبح اتجاها عاما مستمرا ومتناميا. وتتعايش الزيادة في التعليم والمهارات جنبا إلى جنب مع القصور فيهما، ومع

ريبيرا المولود في إكوادور يفكر في العودة إلى بلده الأصلي مع صديقته دي ميغيل.

الزيادة في المهارات التي لم تعد مواكبة للعصر وذلك بسبب البطالة لفترة طويلة».

جمود سوق العمل

هناك سبب رئيسي ثالث لارتفاع بطالة الشباب هو جمود سوق العمل (راجع مقال «العاطلون عن العمل في أوروبا» في عدد مارس ٢٠١٥ من مجلة التمويل والتنمية)، من قبيل أسواق العمل التي تخضع لقواعد تنظيمية كثيفة مع فرض ضرائب كبيرة على العمالة ووضع حد أدنى مرتفع للأجور.

وفي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، التي تشهد معدلا من أعلى معدلات بطالة الشباب في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تصنف الشركات قوانين العمل في البلد باستمرار في فئة أنها تفرض أعباء ثقيلة وتصنف الامتثال بأنه مكلف. ويشير أحد مشاريع البحوث من مختبر الفقر في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إلى أن قوانين العمل في ذلك البلد ليست موضوعيا أكثر إجحافا من قوانين البلدان الأخرى التي لها مستوى دخل مماثل. إلا أن التصور وحده يردع الشركات عن تعيين موظفين جدد، لا سيما من يشكلون «مخاطر أعلى» — ومنهم الشبان أو العاملون الذين لا يتمتعون بالخبرة الكافية.

وأحد أوجه جمود سوق العمل التي ضربت الشباب بصورة غير متناسبة هي عملهم في وظائف قصيرة الأجل أو مؤقتة أو غير مستقرة. وفي الاقتصادات النامية، التي تضم غالبية من السكان الشباب على مستوى العالم، يترجم ذلك إلى عمالة غير منتظمة وغير رسمية في غياب وظائف مستقرة مرتفعة الجودة.

وفي أوروبا، تزيد الاحتمالات بثلاث مرات بأن يعمل الشباب بعقود مؤقتة مقارنة بالعاملين الكبار. وفي البلدان الأوروبية التي تضررت من الأزمة، نجد أن الفرق أكبر. وغالبا ما تكون هذه العقود مصممة لإعطاء الباحث عن العمل فرصة للعمل على الأقل. إلا أن الأثر الضار غير المقصود لتلك العقود هو حبس العاملين في نفس هذه الوظائف المؤقتة قصيرة الأجل بأجورها المنخفضة وفرصها المحدودة في التدريب أو المضي قدما في المشوار المهني. ويأتي الجمود من التباين بين العاملين بعقود دائمة بمزايا كاملة — غالبا ما يكونون أكبر سنا — والعاملين بعقود مؤقتة وقدر محدود إن وجد من الحماية.

وقد عثرت تودوري، الإسبانية الشابة، على عمل في نهاية المطاف من خلال وكالة — وظيفة مؤقتة على أساس عدم التفرغ في أحد

«إن عددا كبيرا جدا من أرباب العمل من وجهة نظرنا يعتبرون أنفسهم الآن مستهلكين للتعليم».

المتاحف العالمية في برشلونة، إلا أن نوبات عملها غير منتظمة وغير مضمونة. ورغم أن الوظيفة تتيح لها فرصة استخدام مهاراتها اللغوية ومقابلة أشخاص من جميع بلدان العالم، فإنها وأقرانها تتوق إلى قدر أكبر من الاستقرار.

وتقول «أنا شخص بالغ، وأحتاج إلى الفرص التي يملكها البالغين»، لا أن تحركني الشركات ركلا متى احتاجت إلي ثم [يقولون] «حسنا، لسنا بحاجة إليك، تستطيعين الذهاب إلى منزك، سنتصل بك، ربما».

وفي المملكة المتحدة، أصبحت هذه العقود العرضية "ذات الساعات الصفرية" مسألة سياسية خلافية لأنها لا تضمن حدا أدنى من عدد الساعات ويمكن أن تترك الأشخاص لا يعلمون متى سيعملون أو ما إذا كانوا سيعملون. ويقول ريتشارد هيوز من جمعية الشبان المسيحيين

آن–ماري تايلور تبحث عن وظيفة في إعلانات الوظائف في مقهى في لندن، المملكة المتحدة.

في لندن، التي تناصر الشباب، إن العقود ذات الساعات الصفرية مربكة إلى أقصى درجة. ويشير إلى مثال شابة هي كلوي قررت أن تتخلى عن حقها في إعانات البطالة لتعمل بعقد ذي ساعات صفرية في وظيفة مقدمة رعاية لأشخاص في نهاية العمر. وبموجب هذا العقد، تستطيع نظريا العمل بين صفر ساعة و٣٥ ساعة أسبوعيا. ونظرا لتقلب أجورها، فهي غير قادة على دفع إيجار مسكنها ولجأت إلى السكن مع أصدقاء.

ويقول هيوز «إن ما فعلته كلوي بالأساس هو أنها حولت نفسها إلى شخص بلا مأوى».

البلوغ المؤجل

ومع ضعف أو انعدام فرص العمل، أصبح كثير من الشباب يرى أن فرصهم محدودة بشدة في شق طريقهم بأنفسهم والزواج وإنشاء أسرة. ومع الافتقار إلى الحرية المالية، عاد كثير منهم إلى منازل آبائهم وعليهم أن يعيشوا بدعم منهم. وبالنسبة لهذا الجيل «العائد»، تأجلت مرحلة البلوغ إلى أجل غير مسمى. ويقول سيراكانت إن هذا الاتجاه كان يشيع بدرجة أكبر فيما سبق في البلدان ذات نظم الرعاية الاجتماعية الضعيفة، ولكن مع تضخم عجز الميزانيات الوطنية وانخفاض مدفوعات الرعاية الاجتماعية، بدأت هذه الممارسة تنتشر إلى البلدان التي كان المألوف فيها حماية الشباب العاطل عن العمل من خلال إعانات البطالة.

ويضيف قائلا «إن ما يضطر كثير من الشباب إلى القيام به في إنجلترا هو الاعتماد على أسرهم بصورة تفوق ما كان معتادا. ويبدو أن النموذج الإسباني أو النموذج الأوروبي الجنوبي ينمو حاليا في أوروبا».

وإضافة إلى حالات الإجهاد والإحباط الواضحة المترتبة على البطالة، ربطت دراسات بين البطالة طويلة الأجل وانخفاض العمر المتوقع، وزيادة احتمالات الإصابة بنوبة قلبية في مرحلة لاحقة من العمر، وزيادة معدلات الانتحار، والمرض العقلي.

ويرى البعض أن نطاق بطالة الشباب وهدر القدرات البشرية عبارة عن طوارئ اجتماعية. وبدون توفر فرص كافية، في مناطق مثل إفريقيا جنوب الصحراء، التي توجد فيها شريحة سكانية كبيرة

تودروي تزور مكانها المحبب القديم منذ أيام الدراسة في برشلونة. وبسبب الصعوبات المالية، اضطرت تودوري إلى تأجيل دراستها.

من الشباب، يمكن أن تبدأ كتلة الشباب الكبيرة تشبه خصوما في معاملة مالية بدرجة أكبر مما تشبه أرباحا موزعة. ومما يرفع من تكلفة هدر القدرات البشرية للبلدان فقدان الإيرادات الضريبية، وارتفاع فواتير الإعانات، وانخفاض الإنتاجية.

ومما يقلق الحكومات بنفس القدر أن غياب الفرص يمكن أن يعني قلاقل سياسية ويغذي الجريمة وعدم الاستقرار. وكان من العوامل التي أذكت الربيع العربي في عام ٢٠١١ ارتفاع بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقام كثير من الشباب بدلا من تحمل الآفاق الكالحة بالتصويت بأقدامهم. والبحث عن حياة أفضل على شواطئ بعيدة قديم قدم التاريخ الإنساني. وتقدر الأمم المتحدة أن واحدا من بين كل ثمانية مهاجرين يبلغ من العمر ما بين ١٥ و ٢٤ عاما. ومنذ هبوط النشاط الاقتصادي العالمي، شهدت بلدان منطقة اليورو المتضررة من الأزمة هجرة منتظمة من الشباب إلى أماكن أخرى في أوروبا، مما أسفر عن فقدان مهارات قيمة وخروج بعض من ألمع الأشخاص وأكثر تأهلا وحماسا في السكان. ومع غياب الحدود في أوروبا، توجد صعوبة في تحديد الأرقام لأن جزءا كبيرا من سفر الشباب الأوروبيين غير موثق.

وقد انضم إلى صفوف الإسبان الشبان المسافرين إلى الخارج مئات الألوف من المهاجرين العائدين إلى أوطانهم الأصلية، ليبدلوا مسار تضخم التعداد السكاني لإسبانيا على مدار عقد. ومنذ ١٣ عاما، عندما هاجر ريبيرا مع أسرته من موطنهم الأصلي الإكوادور، بدت إسبانيا بارقة أمل، تجذب مواطني أمريكا اللاتينية إليها. والآن يفكر ريبيرا في العودة إلى جنوب أمريكا، وهذه المرة مع صديقته الإسبانية البالغة من العمر ١٩ عاما، إليزابت دي ميغيل رودريغيز، التي تبحث هي أيضاً عن عمل.

تقول تايلور «لو كنت قد تركت الدراسة توا، لأعدت النظر في كل شيء بجدية».

وتقول دي ميغيل «إذا لم أجد عملا، فسأحاول أن أفعل شيئا ما في مكان آخر ما دمت لا أستطيع إنجاز الكثير هنا».

ويضيف ريبيرا قائلا «إنني متشائم. فبالنظر إلى مسار الأمور، يتعين أن يحدث شيء جلل حتى يتغير الموقف. وإنني أشك فعلا بأننا سنعود إلى ما كنا عليه، سعداء». ■

هيون–سونغ كانغ محرر أول في فريق مجلة التمويل والتنمية.

أربع سنوات بعد الربيع

عدنان مزارعي وتوخير ميرزوويف

منذ أربع سنوات، احتشد الملايين من مواطني البلدان العربية في الشوارع مطالبين بالعدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فما كان من هذه الأحداث إلا أنها أصابت الجميع بالدهشة. فقد كشفت ثورات الربيع العربي عن مواطن ضعف جسيمة ظلت تحجبها سنوات من الاستقرار الاقتصادي والسياسي. غير أنه في باطن الأمر، أدى ارتفاع البطالة وسوء الظروف المعيشية وقلة الفرص الاقتصادية إلى إثارة مشاعر الإحباط وعدم الرضا في معظم أنحاء العالم العربي رغم ما كان يبدو من تحسن في مؤشرات الفقر وعدم المساواة وإحراز التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وجاء الربيع العربي فأوضح مدى حاجة بلدان التحول العربي (وهو مصطلح أطلقه المجتمع الدولي ليشمل مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن) إلى تغيير أطرها ومؤسساتها الاقتصادية. ورغم إحراز بعض التقدم منذ ذلك الوقت إلا أن مواطن الضعف الهيكلي الرئيسية في الأطر الاقتصادية بهذه البلدان لم تتم معالجتها حتى الآن. وعلى الرغم من أن هذه المنطقة تخضع في الوقت الراهن للضغوط نتيجة عدد من الصراعات الدائرة، فمن المهم البدء في العمل تدريجيا لأداء المهمة.

العزلة والتشرذم

يتمثل أحد مواطن الضعف الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك بلدان التحول العربي، في عزلة المنطقة نسبيا عن الاقتصاد العالمي وتشرذم صفوفها كمنطقة نتيجة ارتفاع الحواجز أمام التجارة والأسواق الاحتكارية. وتساهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأقل من ١٪ في حصة الصادرات غير النفطية في الأسواق العالمية — أقل بكثير من حصة شرق آسيا التي تبلغ ١٠٪ وحصة أمريكا اللاتينية التي تبلغ ٤٪ — وأقل من عُشر هذه الصادرات مصيره البقاء داخل المنطقة (دراسة "Malik and Awadallah, 2013"). ونتيجة لمثل هذه العزلة في عصر يتسم بالعولمة تباطأت وتيرة التحديث الاقتصادي، وانخفض معدل انتقال التكنولوجيا، وفي النهاية انخفضت القدرة التنافسية وتراجعت الإنتاجية.

ورغم زيادة التحرير الاقتصادي، فقد استمر العمل بصور مختلفة من ميراث نماذج التنمية الاقتصادية الباقية منذ الستينات والسبعينات في القرن الماضي والتي كانت تفضل إعطاء دور كبير للدولة. فتسببت

رغم التقدم المحرز، فلا يزال لزاما على بلدان التحول العربي تصحيح بعض مواطن الضعف في اقتصاداتها

رجل يعرض بضاعته للبيع في سوق التمور بالجملة، مدينة دوز، تونس.

الرسم البياني ١

بطء التقدم

معظم بلدان التحول العربي لم يحقق تحسنا كبيرا في مؤشرات الحوكمة منذ الربيع العربي.

(مؤشرات الحوكمة)

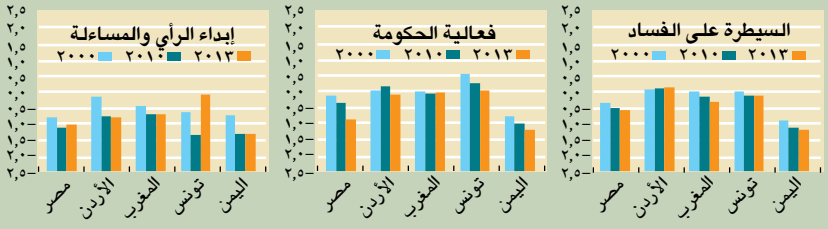

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ملحوظة: تتراوح درجات الحوكمة بين –٢,٥ إلى ٢,٥ تقريبا، حيث تتوافق القيم الأعلى مع مستويات الحوكمة الأفضل.

المؤسسات العامة الكبيرة التي تفتقر إلى الكفاءة ودوائر الخدمة المدنية المتخمة بالموظفين في تكبيل فرص تنمية القطاع الخاص. والأهم من ذلك، لم تكن البلدان قادرة على تقديم الخدمات الكافية لمواطنيها على الرغم من ضخامة القطاع العام فيها. ووفقا لما ورد في «مؤشر الفقر متعدد الأبعاد» الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، لا يحصل أكثر من ثُلث سكان هذه البلدان على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية كالصرف الصحي والمياه النظيفة والكهرباء — متأخرين في ذلك عن ركب معظم بلدان العالم الأخرى. وفي المقابل، نجد أن ٢٦٪ من سكان منطقة آسيا النامية وحوالي ٨٪ من سكان أمريكا اللاتينية يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية (دراسة صندوق النقد الدولي "IMF, 2014a").

ولم تكن الحماية الاجتماعية المتاحة قبل الربيع العربي كافية. ومثلما هو الحال في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد كان دعم الأسعار المعمم في بلدان التحول العربي يمثل جانبا من العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب. غير أن هذا الدعم لم يكن يذهب دائما إلى المستحقين الأشد احتياجا: ففي عام ٢٠٠٨ في مصر، على سبيل المثال، لم

يجب على كل بلد أن يحدد رؤيته الخاصة ومساره للإصلاح

يحصل أفقر ٤٠٪ من السكان إلا على ٣٪ فقط من الدعم على أسعار البنزين (دراسة "Sdralevich and others, 2014"). وفي كثير من البلدان الأخرى، كانت نسبة الموارد العامة المخصصة لإعانات الدعم من بين أعلى النسب في أنحاء العالم، مما تسبب في الحيلولة دون توجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية، كالاستثمار في التعليم والتدريب المهني للشباب — الأمر الذي أدى إلى ترك الفقراء معرضين للمخاطر.

وبوجه أعم، اتسمت نظم الحوكمة في بلدان التحول العربي بالضعف، وقد تدهورت أكثر في الأعوام العشرة التي سبقت الربيع العربي (انظر الرسم البياني ١). وباقتران ضعف الإطار المؤسسي في هذه البلدان بالعوامل المذكورة آنفا، أصبح الباب مفتوحا أمام انتشار الفساد وخلق بيئة اقتصادية تسببت في تكبيل القدرة التنافسية والإحجام عن توفير فرص العمل في القطاع الخاص. وقد أدى ذلك إلى حرمان الملايين من الشباب والموهوبين من الفرص الاقتصادية وفرص العمل.

ونتيجة لذلك، ظلت البطالة في هذه البلدان من بين أعلى المعدلات في العالم، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب، حيث كان واحد من كل أربعة منهم بلا عمل. وبالمثل، كانت فرص الحصول على التمويل من بين أقل مستوياتها في العالم. وعلى سبيل المثال، لم يتمكن إلا ٤٪ من سكان المنطقة من الحصول على قرض من إحدى المؤسسات المالية في عام ٢٠١٠، وكانت هذه النسبة أقل من نصف المتوسط العالمي ولا يقاربها في المستوى سوى إفريقيا جنوب الصحراء.

وخلال السنوات التي سبقت الربيع العربي، اتسعت الفجوة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والشعور بالرفاهية على مستوى الأسر. ووفقا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة «غالوب»، جاءت زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر بنسبة ٣٤٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ متزامنة مع انخفاض حاد في عدد الأشخاص الذين أعربوا عن شعورهم «بالسعادة»، من ثُلث السكان تقريبا إلى ١٢٪ (دراسة "Clifton and Morales, 2011"). أما في تونس، فكان الانخفاض بواقع ١٠ نقاط مئوية، مسجلا هبوطا إلى مستوى ضعيف قدره ١٤٪، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠.

رؤى جديدة

لكن كيف كان أداء هذه الاقتصادات منذ بداية الربيع العربي؟ وهل وضعت رؤى جديدة لمؤسساتها وسياساتها الاقتصادية؟

بدأت هذه الحركة في وقت لم يكن العالم قد تعافى بعد من الأزمة المالية العالمية. وأسفرت البيئة الخارجية غير المواتية، واقترانها بالاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي، إلى جانب التوترات الاجتماعية، ومؤخرا انتشار الصراعات الدائرة في المنطقة، عن ضعف الأداء الاقتصادي، وتراجع مستويات التجارة والاستثمار، وتزايد احتمالات التعرض للخطر.

ورغم هذه البداية المهتزة، فقد حافظت هذه البلدان على استقرارها الاقتصادي الكلي وتجنبت الأزمات المالية التي كان من الممكن أن تلحق الضرر بمواطنيها الأكثر ضعفا. وقد تحقق لها هذا في البداية على حساب استنفاد احتياطياتها الوقائية من النقد الأجنبي ومراكمة الدين العام عن طريق توسيع فجوة العجز، وخاصة في مصر والأردن. وبالتالي، فمع زيادة الاستقرار السياسي على المستوى المحلي وزيادة المعونات الخارجية، أعادت أغلب هذه البلدان بناء احتياطياتها الوقائية الخارجية بالتدريج وبدأت في تخفيض عجز موازناتها. وساعدت هذه الإنجازات المبكرة على احتفاظ هذه البلدان بمعدلات النمو الاقتصادي الموجبة. غير أن الصراعات الدائرة مؤخرا في ليبيا واليمن قد تتسبب في انحراف التقدم عن مساره وانتكاس الأوضاع في هذين البلدين فترجع بهما عدة سنوات إلى الوراء.

كذلك أحرزت بلدان التحول العربي بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية، وإن كان غير متوازن. فقد تم تخفيض دعم أسعار الطاقة بدرجة كبيرة في مصر والأردن والمغرب واليمن مما يفسح المجال أمام الإنفاق على الحماية الاجتماعية الموجهة بدقة إلى المستحقين والاستثمار العام الداعم للنمو. كذلك اتخذت الحكومات إجراءات لتحسين أوجه بيئة الأعمال، مثل اللوائح التنظيمية للمنافسة والإفلاس والاستثمار؛ وتعزيز السياسات الضريبية وإدارتها؛ وتنفيذ إصلاحات القطاع المالي. ويجري حاليا تنفيذ خطط لزيادة فرص العمل وتقليص أوجه عدم الاتساق بين مهارات العمالة ومتطلبات السوق — مما أدى إلى تحقيق بعض التحسن في مؤشرات بيئة الأعمال.

وتمثل هذه الإجراءات خطوات على المسار الصحيح، ولكن سيتعين اتخاذ المزيد منها لإحداث تغيير جذري في جوانب القصور الهيكلي في هذه الاقتصادات الساعية للتحول الاقتصادي. فعلى وجه التحديد، لا

الرسم البياني ٢

نمو محدود

تأخرت بلدان التحول العربي عن اللحاق بركب بقية العالم في نمو نصيب الفرد من الدخل.

(التغير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بسعر الدولار الثابت في ٢٠٠٥، في الفترة من ٢٠١٠– ٢٠١٣)

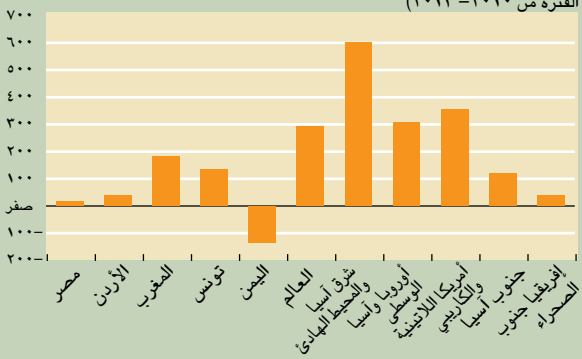

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الرسم البياني ٣

الإخفاق في بلوغ السعادة

تأخرت بلدان التحول العربي عن اللحاق بركب بلدان كثيرة في تحقيق مستوى الرفاهية العالمية لمواطنيها.

(عدم الشعور بالسعادة في أي من العناصر، ٪من المجيبين)

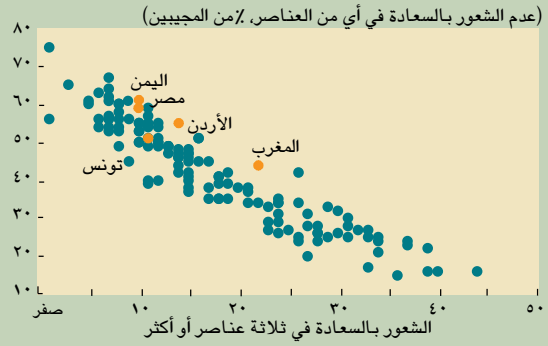

المصدر: مؤشر Gallup-Healthways (2014).

ملحوظة: أجري هذا الاستبيان في عام ٢٠١٣ ويحدد خمسة عناصر للرفاهية: الهدف (الحافز)، والجانب الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية الداعمة)، والجانب المالي (الموارد المالية)، والجانب المجتمعي (الشعور بالأمان والقبول في المجتمع)، والجانب البدني (الصحة البدنية).

يزال مستوى الاعتماد على القطاع العام مرتفعا، والقطاع الخاص لا يزال مترددا في الاستثمار وخلق فرص العمل. ولا تزال الحوكمة تمثل مصدرا للقلق. ولم يتم حتى الآن إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة للمستحقين، كما أن فرص الحصول على الخدمات الأساسية لا تزال قاصرة. وبالتالي، لم تتحسن النتائج الاقتصادية على مستوى الأسر، كما أنها تدهورت في بعض الحالات منذ عام ٢٠١١.

- فقد ارتفعت **البطالة** في معظم البلدان، مدفوعة باستمرار قصور النمو الاقتصادي. ولا تزال البطالة أشد وطأة بين الشباب — فتتراوح بين ٢٠٪ في المغرب إلى ٣٧٪ في تونس — وعلى مستوى النساء. فقد انخفضت المشاركة في القوى العاملة وتراجعت نسبة تشغيل العمالة إلى السكان، مما يشير إلى تنامي الشعور بالإحباط بين الباحثين عن العمل.
- وظل **متوسط دخل الفرد** ثابتا في مصر والأردن (باستثناء اللاجئين السوريين) ولم يرتفع إلا بقدر طفيف في تونس والمغرب. وبوجه عام، جاء نمو الدخل في بلدان التحول العربي متأخرا عن معظم بلدان العالم (انظر الرسم البياني ٢).
- وظلت **مستويات رفاهية الفرد** ضعيفة. ففي آخر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «غالوب–هلثواين» (Gallup-Healthways) سجلت هذه البلدان، باستثناء المغرب، أقل نسبة مئوية من المجيبين الذين وصفوا أنفسهم بأنهم يشعرون بالسعادة بالنسبة لعامل «الهدف» — وهو مقياس الحافز عند الناس لتحقيق أهدافهم في الحياة — مما يعد مؤشرا قويا على ضيق الفرص الاقتصادية (مؤشر "Gallup-Healthways, 2014"). وبالمثل، كانت النسبة المئوية للمجيبين الذين أعربوا عن شعورهم بالسعادة في مختلف أبعاد الرفاهية منخفضة أيضا. والأهم من ذلك أن معظم المجيبين على الاستبيان في مصر والأردن وتونس قالوا إنهم لا يشعرون بالسعادة على مستوى أي من أبعاد الرفاهية (انظر الرسم البياني ٣).

وتشير هذه النتائج إلى وجود تحديات مستمرة، إن لم تكن متنامية. ومن المرجح أن تستمر مصادر الشقاء هذه فتؤجج مشاعر السخط الاجتماعي مما يمكن أن يضعف كثيرا إصلاحات القطاع العام ومدى استجابة القطاع الخاص لها.

مسار صعب

يمثل الإفلات من ميراث ما قبل عام ٢٠١١ عاملا حيويا لنجاح بلدان التحول العربي. فلا بد أن تعجل من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتعمل على تكثيفها حتى تتمكن من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاحتوائي والقابل للاستمرار. ولا يمكن أن نتجاهل أهمية مواطن الضعف التي تسببت في عدم الاتساق بين مؤشرات الاقتصاد الكلي العامة والأوضاع المعيشية في هذه البلدان. وفي كل البلدان، سوف يقتضي هذا الأمر تنفيذ إصلاحات طموحة في الحوكمة، وخلق بيئة مواتية للأعمال، والتحول من الاستثمار الذي تهيمن عليه الدولة إلى استثمار القطاع الخاص، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتنفيذ إصلاحات سوق العمل وقطاع التعليم لتحفيز توظيف العمالة، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي التي تتسم بالكفاءة العالية لحماية فئات المجتمع الضعيفة، وتخفيض الحواجز التجارية لتمهيد الاندماج في الاقتصاد العالمي (تقرير صندوق النقد الدولي "IMF, 2014b").

ويجب على كل بلد أن يحدد رؤيته الخاصة ومساره للإصلاح. فالمهمة ستكون أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل "الربيع العربي"؛ فالموارد المالية المتاحة للحكومات محدودة، والأوضاع الخارجية تخيم عليها غيوم الصراعات الدائرة في المنطقة وضعف الإقبال على الاستثمار، رغم الانفراجة التي تحققت من انخفاض أسعار النفط الدولية. والتغلب على مقاومة الإصلاح التي كانت سائدة في الماضي يقتضي إرادة وعزيمة على المستوى السياسي وتأييد قوي من المجتمع الدولي. ■

عدنان مزارعي هو نائب مدير، وتوخير ميرزوويف هو خبير اقتصادي أول، وكلاهما في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Clifton, Jon, and Lymari Morales, 2011, "Egyptians', Tunisians' Wellbeing Plummets Despite GDP Gains," Gallup Daily, *February 2.*

Gallup-Healthways, 2014, "State of Global Well-Being: Results of the Gallup-Healthways Global Well-Being Index" (Franklin, Tennessee).

International Monetary Fund (IMF), 2014a, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, *Annex IV (Washington, October).*

——, 2014b, Toward New Horizons: Arab Economic Transformation amid Political Transitions *(Washington).*

Malik, Adeel, and Bassem Awadallah, 2013, "The Economics of the Arab Spring," World Development, *Vol. 45 (May), pp. 296–313.*

Sdralevich, Carlo, Randa Sab, Younes Zouhar, and Giorgia Albertin, 2014, Subsidy Reform in the Middle East and North Africa *(Washington: International Monetary Fund).*

صندوق النقد الدولي

مطبوعات الصندوق الجديدة

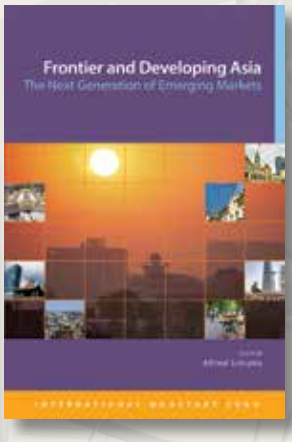

آسيا الواعدة والنامية: الجيل التالي من الأسواق الصاعدة

Frontier and Developing Asia: The Next Generation of Emerging Markets

أشرف على التحرير ألفريد شيبكي
٢٥ دولارا. © ٢٠١٥. ٢٧٢ صفحة، غلاف ورقي

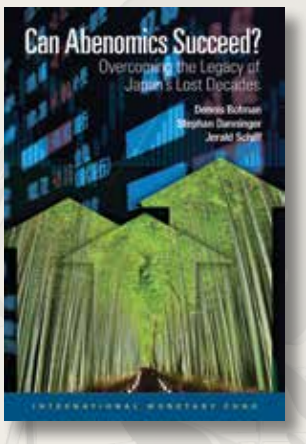

أمريكا اللاتينية: تحديات جديدة أمام النمو والاستقرار

Latin America: New Challenges to Growth and Stability

أشرف على التحرير: دورا لاكوفا، ولويس كوبيدو، وغوستافو أدلر، وسيباستيان ساسو
٢٥ دولارا. © ٢٠١٤. ٢٧٠ صفحة، غلاف ورقي

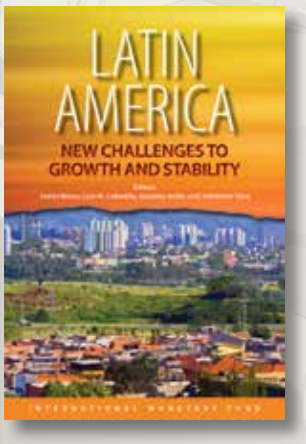

الأزمات المالية: أسبابها وعواقبها والتحركات على مستوى السياسات لمواجهتها

Financial Crises: Causes, Consequences, and Policy Responses

أشرف على التحرير: ستين كلاسينز، وأيهان كوزيه، ولوك لافين، وفابيان فالنسيا
٤٠ دولارا. © ٢٠١٤. ٦٧٠ صفحة، غلاف مقوى

هل تنجح سياسات «آبينوميكس»؟ التغلب على تركة عشرات السنوات الضائعة في اليابان

Can Abenomics Succeed? Overcoming the Legacy of Japan's Lost Decades

بقلم دينيس بوتمان، وستيفان دانينغر، وجيرالد شيف
٢٥ دولارا. © ٢٠١٥. ٢٠١ صفحة، غلاف ورقي

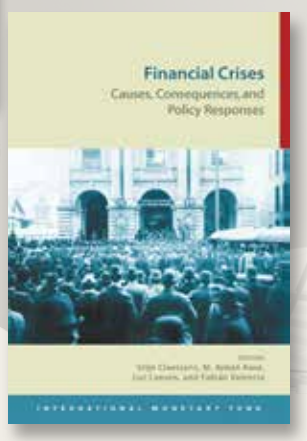

آليات منطقة اليورو القوية: تحليلات السياسات من صندوق النقد الدولي

The Mechanics of a Strong Euro Area: IMF Policy Analysis

أشرف على التحرير: محمود براذان، وبيتيا كويفا بروكس
٤٠ دولارا. © ٢٠١٥. ٢٥٠ صفحة تقريبا، غلاف ورقي.

التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٥
MFIAA2015002

Imfbookstore.org/fd65